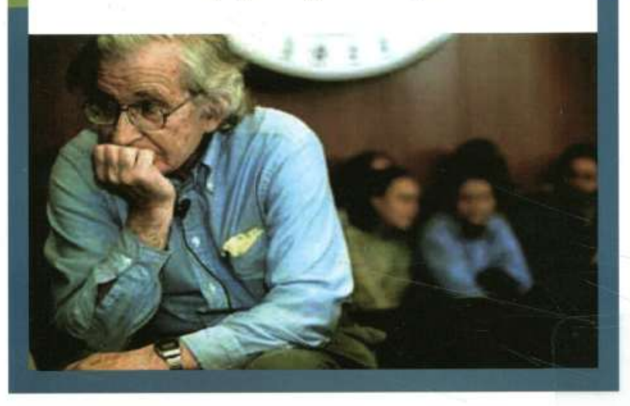
مظاهر نظرية التحويل

عند تشومسكي في الدرس النحوي العربي
دراسة نظرية تحليلية



الدكتورة

ابتهال محمد البار



2014

جامعة الملك عبد العزيز

المملكة العربية السعودية





مظاهر نظرية التحويل

عند تشومسكي في الدرس النحوي العربي

دراسة نظرية تحليلية

الدكتورة

ابتهال محمد البار

أستاذ مساعد / جامعة الملك عبدالعزيز

المملكة العربية السعودية / جدة

عالم الكتب الحديث

Modern Books' World

إربد- الأردن

2014

الكتاب

مظاهر نظرية التحويل عند تشومسكي في الدرس النحوي العربي: دراسة نظرية تحليلية

تأليف

ابتهال محمد البار

الطبعة

الأولى، 2014

عدد الصفحات: 254

القياس: 17×24

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

(2013/7/2624)

ISBN 978-9957-70-753-8

الناشر

عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع

إربد- شارع الجامعة

تلفون: (27272272- 00962)

خلوي: 0785459343

فاكس: 27269909- 00962

صندوق البريد: (3469) الرمزي البريدي: (21110)

E-mail: almalktob@yahoo.com

almalktob@hotmail.com

www.almalkotob.com

الفرع الثاني

جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع

الأردن- العبدلي- تلفون: 5264363/ 079

مكتب بيروت

روضة الغدير- بناية بزي- هاتف: 471357 1 00961

فاكس: 475905 1 00961

(هـذا البحـث في مرماه ومبناه ومنحاه عمل علمي مستقيم متكامل مفيد، وهو في صُلبه التطبيقي إضافة إلى "قراءة" النحو العربي).

الأستاذ الدكتور: نهاد الموسى



إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والديّ العزيزين رمز التضحية والعطاء، وإلى زوجي عنوان الوفاء، وإلى طفلتيّ الحبيبتين.

كما أقدّم الشكر الجزيل للأستاذ المشارك د. عاصم شحادة علي، الذي تفضّل بقبول الإشراف على هذا البحث، كما أتقدم بالشكر أيضا للأستاذ الدكتور: عبدالرزاق عبدالرحمن السعدي الذي قدّم من علمه الغزير وكان المشرف الثاني على هذه الرسالة.
ولا يفوتني تقديم الشكر للأستاذ الدكتور أحمد شيخ عبدالسلام الذي زرع نواة هذا البحث ثم تعهدها بالمتابعة والتعديل حتى خرج البحث على هذه الصورة، ويعجز مداد قلمي عن شكر الأستاذ الدكتور محمد عبدالديم الذي تفضل مشكورا بقراءة البحث والتعليق عليه فجزاهم الله جميعا خير الجزاء..
وأسأل الله أن يتقبّل مني هذا العمل وأن يجعله نافعا للعلم والمتعلمين.

فهرس الموضوعات

مقدمة

قام النحو العربي على أسس منهجية التزمها النحاة وساروا عليها، ولِفَهْم فلسفة النحو لابد من معرفة هذه الأصول الفكرية والمنهجية التي اعتمد عليها النحاة في بناء صرح النحو، ومن هذه الأسس مبدأ التحويل، الذي اعتمد عليه النحاة العرب في كثير من معالجتهم للظواهر اللغوية، وإن لم يتعاملوا معه كمصطلح لغوي عُرف واشتهر في نظرية النحو التوليدي التحويلي للعالم الأمريكي تشومسكي في كتابه الأبنية التركيبية.

والتحويل في النحو العربي يقوم على افتراض بنيتين للجملة، الأولى: باطنية، والثانية: سطحية، وعبر النحاة عن مفهوم البنية العميقة بعبارات مختلفة، منها: أصله كذا وقياسه كذا، هو على تقدير كذا، والجمل الأصلية المحوَّل عنها قد تكون افتراضية بحتة، وقد تكون من الجمل المستعملة ولكن تحولت لغرض المبالغة، أو بسبب كثرة الاستعمال، وأكثر افتراضات وتقديرات النحاة تقوم على اعتبار المعنى، وفي حالات كثيرة لجأ النحاة إلى مبدأ التحويل لِـتُوافِق بعضُ التراكيب القواعدَ الأصول.

ونلحظ أن النحاة العرب وظَّفوا مبدأ التحويل بقواعده المختلفة: الحذف، والزيادة، والاستبدال، وإعادة الترتيب لإدراج كل الجمل اللغوية المنطوقة تحت نمطين وحيدين التزم بهما النحاة، وهما: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية.

فالتحويل من المبادئ التي اعتمد عليها النحاة في معالجتهم لكثير من الظواهر اللغوية، مستندين إلى مناهج نحوية احتكموا إليها في بحثهم النحوي؛ إذ توجد في اللغة العربية تراكيب مُشكلة تخالف القواعد المُطَّردة الشائعة نتيجةً للاستقراء المحصور بقبائل معينة وبمدة زمنية محددة[1]، وعُدَّت هذه التراكيب من التعبيرات الشاذة التي لا يُقاس عليها نتيجةً لبناء

---

(1) المدة الزمنية هي: قرن ونصف قبل الإسلام وقرن ونصف بعده في النقل عن أهل الحاضرة، وتمتد إلى أوائل القرن الرابع الهجري في النقل عن أهل البادية. والقبائل هي: قيس، وتميم، وأسد، وهذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين. انظر: صالح، محمد سالم: **أصول النحو** (القاهرة: دار السلام، ط1، 2006 م)، ص252-254؛ والسيوطي، عبدالرحمن، **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق: محمد الشافعي (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1998م)، ص33.

القواعد على الاستخدامات اللغوية الشائعة، وترد نماذج من هذه التراكيب في كثير من أبواب النحو، كما توجد تراكيب خاصة لا تتفق مع الأسس التي وضعها النحاة لإيجاد التراكيب، فهي لا تشتمل على ركني الإسناد أو أحدهما، وقد تكون بعض التراكيب مُشكلة من حيث الدلالة؛ لأنها تحتمل أكثر من معنى أو تأويل، ويشتمل عدد من التراكيب العامَّة المُتَّفقة مع القواعد المطَّردة على مظاهر للتحويل. وفي كل هذه التراكيب يستند المتكلم إلى فهم المخاطب وإدراكه لعرف اللغة كي يفهم مقصوده، ويقف على الغرض من الاتصال وقصد الخطاب.

وقد وضع النحاة مبادئ لغوية جعلوها مناهج للدرس النحوي، مثل: التقدير والتأويل والحمل على النظير والتخريج، ودرسوا بها الظواهر التركيبية التي قد تكون مُشكلة أو خاصَّة من أجل إثبات صحّة بعض هذه المظاهر التركيبية وتوافقها مع القواعد أو لتفسير بعض التراكيب التي تحتمل أكثر من معنى، وهذه المناهج النحوية تُلجئ إلى افتراض تراكيب تحتية ليتوافق فيها التركيب مع القواعد المطّردة، واستخدم النحاة هذه المناهج كذلك في الدفاع عن رأيهم لإثبات صحة بعض القواعد أو عدم صحتها، أو لربط تركيب بآخر بما يُعرف بالحمل على النظير، أو الحمل على المعنى، وهذه الملحوظات واردة في كثير من أبواب النحو، وفي تحديدهم لمبادئ النحو وتطبيقاتها.

ونجد أن كثيرا من هذه المظاهر التركيبية والمناهج النحوية تلتقي في خيط واحد هو مبدأ التحويل، وهذا المبدأ هو الذي قرره العالم الأمريكي تشومسكي في نظرية النحو التوليدي التحويلي.

وقد ظهرت كثير من الأبحاث التي تدرس التراث النحوي العربي في ضوء المناهج اللسانية الحديثة، ويمكن تصنيف هذه الدراسات إلى ثلاثة اتجاهات، وهي:

الاتجاه الأول: الانطلاق من المنهج البنيوي الوصفي التقريري في دراسة النحو دراسة شكلية، يُستبعد منها ما يتعلق بقضايا التقدير والتأويل والعامل، ويسمى الاتجاه الوصفي التقريري[1].

الاتجاه الثاني: الاستعانة بالمناهج اللسانية الحديثة في دراسة النحو العربي بالكشف عن وجوه الاتفاق والافتراق بين النحاة القدامى وعلماء اللغة المحدثين، في المنهج والتفكير والتطبيق؛ سعيا وراء تأصيل التراث، وهو ما يسمى بالاتجاه التأصيلي[2].

الاتجاه الثالث: الانطلاق من المنهج التوليدي التحويلي في دراسة النحو دراسة تفسيرية، ويسمى الاتجاه التفسيري[3].

ويمكن إدراج هذا البحث في الاتجاه الثاني الذي يسعى إلى تأصيل التراث.

ويعض الباحثين يرفضون دراسة التراث اللغوي بمنظور المناهج اللسانية الحديثة؛ ويؤكدون أن بعض الدراسات التي حاولت الوصل بين التراث النحوي العربي وبين نظرية النحو التحويلي، يجمعون بعض الشذرات من نصوص سيبويه أو عبدالقاهر الجرجاني ثم يدّعون أنهم يحاولون الوصول إلى المنهج التحويلي في نحو العربية[4]، ويرى بعض الباحثين أنه ليس هناك ضرورة منهجية تدعو إلى توظيف التراث اللغوي العربي القديم في بناء نحو يصف اللغة العربية[5].

لكننا نؤكد على أهمية وصل التراث النحوي العربي بالمناهج اللسانية الحديثة لا لنرفع من شأن التراث بعد مقارنته بما عند الغرب، بل لنضع التراث في إطار حديث مناسب

---

(1) مثل دراسات إبراهيم أنيس، انظر: الملخ، حسن خميس، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين (عمان: دار الشروق، 2000)، ص224.

(2) كما في بعض أعمال الدكتور نهاد الموسى التي تنظر في جوانب من نظرية النحو العربي وجوانب من المناهج اللسانية الحديثة، انظر المرجع السابق نفسه، ص224، ص241.

(3) ومن ممثلي هذا الاتجاه محمد علي الخولي الذي حاول استخراج قوانين تحويلية تستطيع تفسير الجمل العربية، دون أن يقترحها بديلا عن القواعد التقليدية، انظر: المرجع السابق نفسه، ص224، ص251.

(4) انظر: السامرائي، النحو العربي في مواجهة العصر (بيروت: دار الجيل، 1995م)، ص62.

(5) انظر: الفهري، عبدالقادر الفاسي، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية (المغرب: دار توبقال للنشر، 2000م)، ص60.

للعصر يُبرز قيمته الحقيقية التي قد يغفل عنها بعض الباحثين، في محاولة لتأصيل التراث وفق نظريات علم اللغة الحديث، كما أن هذا البحث يؤكد على أن جوانب الاتفاق بين التراث النحوي العربي وبين النحو التحويلي ليس مجرد شذرات قليلة، بل هي جوانب كثيرة منها ما يتّصل بأصول النحو ومنها ما يتّصل بأبواب النحو المختلفة.

واستلزم الموضوع أن يُقسَّم إلى خمسة فصول، فعالج الفصل الأول: التحويل وأسسه في الدراسات النحوية الحديثة، ووقف على مفهوم التحويل عند تشومسكي في نظرية النحو التوليدي التحويلي، وتناول المبحث الثاني: التحويل في الدراسات التراثية النحوية العربية، ووقف على معالجة عالمين لمفهوم التحويل، وهما: سيبويه وعبدالقاهر الجرجاني، وتناول الفصل أهم مجالين نبت فيهما التحويل في النحو العربي، وهما: الدراسات القرآنية، والدراسات الشعرية، ثم أهم قضايا الالتقاء بين النحو العربي القديم ونظرية النحو التحويلي. وناقش الفصل الثاني الأبعاد التحويلية في التطبيقات المبنية على مناهج النحو العربي ونظرياته، نحو: التأويل والحمل على المعنى والتضمين واستصحاب الحال والقياس والتعليل.

أما الفصل الثالث فتناول مظاهر من التحويل في التراكيب العامة، فالأصل في الجملة الاسمية والفعلية هو المسند والمسند إليه، وما طرأ على هذا الأصل من زيادة أو حذف أو استبدال أو تقديم وتأخير هو تحويل بالاصطلاح الحديث، وبذلك يشمل التحويل معظم أبواب النحو العربي، والفصل الرابع تعرض لمظاهر من التحويل في مبحثين، الأول: التحويل في التراكيب المُشكِلة وهي التراكيب الخارجة عن القواعد الأصول العامة، والتراكيب التي يدلُّ أحد مكوناتها على أكثر من معنى، والمبحث الثاني ناقش التحويل في التراكيب الخاصة ومنها تراكيب الاشتغال، والتنازع، والتعجب، والنداء، والاختصاص، والتحذير والإغراء، وكلُّها تراكيب خلت من أحد ركني الإسناد؛ فلم يرتض النحاة الخروج عن القاعدة الأساسية: التي تنص على وجود ركني الإسناد في الجملة، واستخدموا مفهوم التحويل لتنسجم هذه التراكيب الخاصة مع القواعد الأصول العامة. والفصل الأخير أصّل الضوابط النظرية للتحويل في النحو العربي.

ويفترض البحث أن النحاة كانوا إذا أرادوا تصحيح التراكيب النحوية الخارجة عن القواعد المطّردة أو تفسير بعض التراكيب المُلبسة دلاليا أو إثبات الصّحة النحوية للتراكيب المفتقرة لركني الإسناد أو أحدهما، استخدموا مبادئ نحوية تتصل بمبدأ التحويل لمعالجة تلك التراكيب. والبحث الحالي يبحث في هذه الفرضية عبر الوقوف على مظاهر التحويل في النحو العربي، وأبعاده في التطبيقات المبنية على أدلة النحو ومبادئه، وأثره في الخلاف النحوي.

ويجيب البحث عن سؤال رئيس هو:

- ما أوجه استخدام النحاة لمبدأ التحويل في معالجة بعض التراكيب في الأبواب النحوية المختلفة عبر المبادئ النحوية المُقرَّرة؟

ويتفرع عنه مجموعة من الأسئلة هي:

- ما مفهوم التحويل وما أسسه في الدراسات اللغوية العربية القديمة وفي الدراسات الحديثة؟
- ما الأبعاد التحويلية في التطبيقات المبنية على أدلة النحو؟
- ما مظاهر التحويل في التراكيب العامَّة؟
- ما مظاهر التحويل في التراكيب المشكلة الخارجة عن القواعد المطّردة؟
- ما مظاهر التحويل في التراكيب الخاصة المفتقرة لركني الإسناد أو أحدهما؟
- ما الضوابط النظرية للتحويل المؤسَّس على مبادئ النحو العربي وأدلته؟

وتكمن أهمية البحث في الوقوف على مبادئ التحويل في النحو العربي، وإبراز مظاهره المختلفة بالاعتماد على ما ورد في التراث النحوي، مع مراعاة خاصِّيته ومنهجيته، ويُسهم البحث الحالي في دراسة الأدلة النحوية التي توجِّه المظاهر التحويلية في النحو العربي كما عالجها النحاة العرب مستفيدا مما قدَّمه التحويليون المحدثون.

فضلا عن أنَّ البحث الحالي يسعى لجمع أشتات مظاهر التحويل الموزّعة في أبواب النحو وفي كتب أصول النحو لتكوّن نسيجا متكاملا، يُمكن أن يُمثِّل النظرية التحويلية في النحو العربي، مع محاولة تأصيل الضوابط لاعتماد مبدأ التحويل في النحو العربي.

ويتَّبِع هذا البحث المنهج المُقارِن الذي يُقارن بين منهجين في تفسير الظاهرة النحوية؛ هما المنهج النحوي العربي القديم، ومنهج النحو التوليدي التحويلي، كما يُوظِّف البحث المنهج التحليلي والاستنباطي الذي سيتم عبره الوقوف على مبدأ التحويل ومظاهره المبثوثة في أبواب النحو العربي، وسيقف على الأصول النحوية المتصلة بمبدأ التحويل التي استخدمها النحاة في معالجة المظاهر التحويلية في التراكيب النحوية، ويتَّبع المنهج الاستنباطي الذي سيتم عبره إبراز الضوابط النظرية للتحويل الموجِّهة للتطبيقات النحوية في النحو العربي، عن طريق تحليل وترتيب المعطيات الواردة في أبواب النحو العربي، وفي الأصول والأدلة النحوية المتصلة بمبدأ التحويل، إذ ستقوم الباحثة بتتبّع القضايا النحوية التي تعامل معها النحاة وَفْق مبدأ التحويل، مثل: التقديم والتأخير والحذف والزيادة وإعادة الترتيب وغيرها من مظاهر التحويل الواردة في أبواب النحو وفي الأدلة النحوية التي وجّهت النحاة في تطبيقاتهم المختلفة، وإبرازها بأسلوب اللسانيين المعاصرين التحويليين، للوصول إلى الضوابط النظرية للتحويل في النحو العربي.

وثمّة دراسات عدّة تناولت مفهوم التحويل بوصفه إحدى طرق التحليل اللغوي. وقد تتبّعت الباحثة ما توافر لديها من مراجع حديثة تناولت الموضوع، والدراسات التي تناولت موضوع التحويل هي كما يأتي:

كتب عمايرة في العامل النحوي، ودوره في التحليل اللغوي[1]، وقدّم تصورا واضحا للعامل النحوي وفق منهج وصفي تحليلي، إذ يرى أن الجمل في اللغة العربية تنقسم إلى قسمين: جمل توليدية، وجمل تحويلية، والأولى قد تكون اسمية أو فعلية، وإن جرى عليها تغيير بدخول أحد عناصر التحويل أصبحت جملة تحويلية، والتوليدية تضمّ المعنى السطحي، والسطحي في رأيه هو الفكرة الإخبارية في أبسط صورها، أما الجملة التحويلية فتتضمّن

---

(1) انظر: عمايرة، خليل، العامل النحوي (جدة: دار ثروت، د.ط، 1985م).

المعنى العميق، أي المعنى البعيد في التركيب زيادة على المعنى الأصلي، و يمتاز الكتاب بالتحليل لعدد من الأساليب اللغوية قدّم فيه المؤلّف تبريرا للحركة الإعرابية بالاعتماد على المعنى أكثر من الاعتماد على فكرة العامل. ولعمايرة دراسة أخرى تناول فيها أهم عناصر التحويل التي تطرأ على الجملة التوليدية، وهي: الترتيب والزيادة والحذف والحركة الإعرابية والتنغيم، وطبّقها على الجمل العربية التوليدية الاسمية والفعلية[1].

وأسهم عمايرة بمقال[2] تحدّث فيه عن الصلة بين التراث النحوي والنظرية التحويلية التوليدية، ورأى أنها تتمثّل في جانبين، الأول: فكرة الأصل والفرع، وساق عددا من القواعد الأصولية التي ذكرها النحاة في كتب الأصول والخلاف النحوي، مما يدل على إدراكهم مبدأ الأصلية والفرعية، والثاني: فكرة العامل في النحو العربي التي ترتّب عليها مجموعة من المبادئ تتشابه إلى حد كبير مع قواعد التحويل في النظرية التوليدية التحويلية. والملاحظ أن المقال –نظرا لطبيعته– لم يستوف الموضوع بكل أبعاده؛ لأنه اقتصر على بعض صور التحويل، وهي: الترتيب، والزيادة، والحذف، والمعلوم أن أصول النظرية التحويلية في النحو العربي مبثوثة في كثير من أبواب النحو ومسائله المختلفة.

أما موضوع التحويل، فقد عالجه عبد اللطيف في الدرس الحديث وعند النحاة القدامى[3]، فتناول مظاهر التحويل في النحو العربي على مستوى الكلمة، والمركب الاسمي والجملة، ولكنه لم يستوفِ هذه الظواهر التحويلية بالدراسة، فمبحث التحويل على مستوى الكلمة لم يتجاوز بضعة أمثلة للجانب النحوي، وإشارات سريعة للتحويل على المستوى الصرفي، أما حديثه عن التحويل على مستوى المركب الاسمي فقد اقتصر فيه على صور التحويل في باب الإضافة و التوابع والمصدر العامل، وفي حديثه عن التحويل على مستوى الجملة تناول كيفية معالجة النحاة القدماء لبعض التراكيب التي تخالف القواعد الشائعة.

---

(1) انظر: عمايرة، خليل، في التحليل اللغوي، منهج وصفي تحليلي (الزرقاء: مكتبة المنار، د.ت).

(2) انظر: عمايرة، خليل، "النظرية التوليدية التحويلية وأصولها في النحو العربي" المجلة العربية للدراسات اللغوية، الخرطوم: معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، العدد الأول، 1985م، ص35–46.

(3) انظر: عبد اللطيف، محمد حماسة، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، مرجع سابق.

وخرج في نهاية بحثه بنتيجةٍ مفادها أن منهج النحويين العرب في تناول الظاهرة اللغوية التركيبية كان يقوم على افتراض أصل أو بنية مقدّرة، وبنية سطحية، وقوانين تحكم تحوّل البنية العميقة إلى بنية سطحية، وبالطبع لم يستخدموا هذه المصطلحات بل عبّروا عنها بما يتناسب مع منهجهم في البحث اللغوي. ويُعدُّ الكتاب من المراجع الأساسية لهذا البحث، لكنه لم يتعرض لجميع مظاهر التحويل في النحو العربي وأدلته، بل هو معالجة لبعض القضايا التي اختارها الكاتب– كما نصّ على ذلك في مقدّمته– وانتقاها ليُبيِّن كيفية معالجة القدامى للظاهرة اللغوية عبر مبدأ التحويل، ويرى عبد اللطيف أننا ما زلنا في حاجة لدراسة هذا الموضوع وطرق أبوابه من جميع الجوانب.

وأسهم بومعزة[1] في دراسة موضوع التحويل من جانبيه النظري والتطبيقي، فقد وضّح الفرق بين مفهوم التحويل في النحو العربي ونظرية النحو التحويلي التوليدي. أما من الناحية التطبيقية فقد تناول أربع صور للتحويل هي: التحويل بالاستبدال، وبالحذف، وبالزيادة، وبالترتيب، وناقش التحويل على المستوى الصرفي. ويمتاز الكتاب بكثرة التحليلات التطبيقية، وكثرة الأمثلة القرآنية، ولكنه أهمل كثيرا من المناهج والأبواب النحوية المرتبطة بظاهرة التحويل، ومنها: استصحاب الحال، والعمل، ومن الأبواب النحوية التي أغفلها: باب التنازع، والاشتغال، والتعجب، والنداء.

وتحدّث الراجحي[2] عن الجوانب التحويلية في النحو العربي، ووقف على العناصر المشتركة بين النحو العربي والمنهج التحويلي، وخلص إلى أن الأصل العقلي فيهما واحد، فالمنهج التحويلي يرفض الاقتصار على دراسة البنية السطحية، ويعدّ ذلك وصفا محضا للغة لا يفيد كثيرا في فهمها، كما أن النحو العربي لم يقف عند الوصف المحض بل تعدّاه إلى تفسير بعض الظواهر اللغوية تفسيرا عقليا عن طريق الافتراضات والتقديرات والتأويلات النحوية.

---

(1) انظر: بومعزة، رابح، التحويل في النحو العربي (إربد: عالم الكتب الحديث، ط1، 2008م).

(2) انظر: الراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988م).

وناقش الموسى[1] جوانب من نظرية النحو العربي في ضوء منهج النحو التوليدي التحويلي، محاولا الكشف عن وجوه الاتفاق والافتراق بين النحاة القدامى ونظرية تشومسكي في المنهج والتفكير والتطبيق؛ سعيا وراء تأصيل التراث، مثل: قضية الأصل والفرع، والبنية السطحية والبنية العميقة، لكن الكتاب لم يستكمل جميع جوانب نظرية النحو التحويلي؛ نظرا لطبيعة البحث الذي تناول عددا من المناهج اللسانية الحديثة، وليس نظرية تشومسكي فحسب.

وتناولت عمايرة[2] الأسس المنهجية التي سار عليها النحاة في بحثهم اللغوي ووازنت بينها وبين المناهج الحديثة، وهي: المنهج التاريخي، والوصفي، والتحويلي، وتناولت بعض الأساليب اللغوية النحوية، مثل: التنازع، والشرط، وتقدم الاسم على الفعل، وغيرها، ودرستها دراسة تطبيقية بالاعتماد على المناهج اللغوية السابقة، وأفردت مبحثا لدراسة المنهج التحويلي، وصلته بالاتجاه النحوي القديم، وبيّنت أوجه التشابه بين المنهجين، مثل: فكرة توحّد المعنى وتعدد المبنى والجمل المُلتبسة والجمل البسيطة والمركبة، وغيرها من النقاط المشتركة. ويمتاز الكتاب بكثرة التحليلات التطبيقية، والاعتماد على الشواهد والنصوص التراثية. لكن موضوع التحويل لم يُبحث بشكل واسع لأن الدراسة تناولت مناهج لغوية أخرى ولم تقتصر على المنهج التحويلي.

وتُعدّ دراسة الخولي[3] محاولة لوضع قواعد تحويلية للغة العربية، إذ استخدم نظرية تشالز فلمور بعد تعديلها، وهي نظرية طوّرها فيلمور في نهاية الستينيات، وعُرفت بـ(قواعد الحالة الإعرابية)، قدّم فيها القوانين التحويلية اللازمة لتحويل البنية العميقة إلى بنية سطحية، وصاغ ستة وثلاثين قانونا من القوانين التحويلية الاختيارية والإجبارية، وطبّقها على عيّنة مُختارة مُكوّنة من اثنتين وخمسين جملة، تمثّل أبوابا متنوعة في اللغة العربية الفصحى. وأبرز ما

---

(1) انظر: الموسى، نهاد، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث (عمان: دار البشير، ط2، 1987م).

(2) انظر: عمايرة، حليمة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء في ضوء المناهج المعاصرة (عمّان: دار وائل، ط1، 2006م).

(3) انظر: الخولي، محمد، قواعد تحويلية للغة العربية (عمّان: دار الفلاح، 1999م).

يُلحظ في هذه الدراسة أنها معقّدة لكثرة القوانين التي استخدمها، ولم يستند فيها إلى التراث النحوي.

وقام البهنساوي[1] بتطبيق نظرية النحو التحويلي التوليدي على نص لغوي قديم، هو ديوان حاتم الطائي، و قام بوصف تحليلي للتراكيب المحولة في الديوان، مثل: تراكيب الاستفهام والأمر والنهي والنفي والشرط والتمني والرجاء والقسم والنداء، واعتمد على مجموعة من القواعد التحويلية في بيان كيفية تحويل التراكيب من البنية العميقة إلى البنية السطحية التي جاء عليها الديوان، لكن الدراسة ركّزت على الجانب التحليلي ولم تهتم بإبراز مظاهر التحويل في أبواب النحو العربي، أو في أدلة النحو ومبادئه.

وتعدّ دراسة شثت ثاني[2] دراسة تحليلية لمظاهر التحويل في الجملة الفعلية العربية، اعتمد فيها على نظرية الربط والعمل، وطبّق مبادئ هذه النظرية على الجملة الفعلية، مستفيدا من معطيات النحو العربي في اعتماد ما يتوافق مع خصائص اللغة العربية من هذه الأسس. ومن الواضح أن الباحث ركّز على جانب واحد من النحو التحويلي هو نظرية الربط والعمل، واقتصر على جانب واحد من النحو العربي هو الجملة الفعلية.

وتناول مجدي[3] ظاهرة الحذف بين التراث النحوي والنحو التوليدي التحويلي، وقارن الطريقة التي اتبعها النحو العربي بالطريقة التي اتبعها النحو التوليدي التحويلي في تعاملهما مع هذه الظاهرة من الجانبين النظري والتطبيقي. وهذه الدراسة المقارنة من المراجع المفيدة للبحث، وإن كانت مقتصرة على مظهر واحد من مظاهر التحويل، وهو الحذف.

---

(1) انظر: البهنساوي، حسام، **القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي** (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، د.ت).

(2) انظر: شثت ثاني، عبد الرحيم، **التحويل في الجملة الفعلية العربية**، بحث ماجستير غير منشور (ماليزيا: الجامعة الإسلامية العالمية، 1998م).

(3) انظر: مجدي، أحمد، **ظاهرة الحذف بين تراثنا النحوي والنحو التوليدي التحويلي**، بحث ماجستير غير منشور (ماليزيا: الجامعة الإسلامية العالمية، 2004م).

وتُعدّ دراسة عبدالصاحب[1] دراسة مُقارنة بين تحليل سيبويه وتحليل تشومسكي للجمل المُدمَجة ضمن جملة أخرى، أو ما يُعرف في النحو العربي بالجملة الصغرى، مثل جملة الحال وجملة الصفة وجملة الصلة وجملة الإضافة وغيرها، وهدف البحث إلى إبراز منهج سيبويه في تحليل الجمل المُدمَجة ومقارنته بتحليل تشومسكي. ومن الجليّ أن البحث اقتصر على نوع واحد من الجمل وهو الجمل المُدمجة بخلاف ما يطمح إليه هذا العمل.

وقام التميمي[2] بدراسة النظرية التوليدية والتحويلية ومفهومها وعرض أهم جوانبها، مع ربط عناصر التحويل (الزيادة والحذف والتقديم والتأخير) في النظرية التحويلية بما قدّمه سيبويه في 'الكتاب'، وخلص إلى وجود تشابه بين معالجة سيبويه وتشومسكي لبعض الظواهر اللغوية التي ركِّزت عليها نظرية النحو التحويلي، واتفاقهما في مدلول بعض المصطلحات. وأغفل البحث بعض الجوانب التي يتناولها البحث الحالي بشيء من التفصيل، مثل: التحويل في مناهج النحو ونظرياته، وإبراز مظاهر التحويل في أغلب أبواب النحو العربي، والوقوف على الأصول النظرية التي اعتمدها النحاة القدامى في اعتمادهم مبدأ التحويل بالنظر إلى خصوصية النظرية اللغوية العربية.

وقام علي[3] بتطبيق قواعد التحويل على الجملة العربية البسيطة[4] والجمل التي تناولها الباحث في دراسته هي: الجملة الاسمية التي لا تتضمَّن فعلا، وجملة صلة الموصول، والجملة الاسمية الصفة، ودرس التحويل في هذه الجمل عبر ما يأتي:

- تحويل بتقديم المفعول على الفاعل.
- تحويل بإلصاق الضمير المتصل.

---

(1) انظر: عبدالصاحب، معصومة، الجمل الفرعية في اللغة العربية، بين تحليل سيبويه ونظرية تشومسكي التوليدية التحويلية (القاهرة: دار غريب، 2008م).

(2) انظر: التميمي، جابر، جذور النظرية التوليدية في كتاب سيبويه، بحث ماجستير غير منشور (العراق: جامعة بغداد، 2003م) نُسخة ورقية تمّ تحميلها كاملة من الإنترنت.

(3) انظر: علي، عاصم شحادة، تعميق دراسة العربية على ضوء النحو التوليدي التحويلي، بحث ماجستير غير منشور (الخرطوم: معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، 1989م).

(4) وهي الجملة التي تحوي خبرا واحدا، و تتركب من مسند ومسند إليه. انظر: المرجع السابق نفسه، ص78.

- تحويل المركَّب الاسمي إلى ضمير.

واقترح الباحث إعداد محتوى مناهج تدريس النحو العربي في مجال الجملة البسيطة بأنواعها بناءً على معطيات النظرية التحويلية بالاستفادة من البيان الشجري في تحليل عناصر الجملة.

وكتب عبد السلام[1] عن العلاقة بين المعنى والتحليل النحوي، وأوجه مراعاة المعنى، وأشار البحث إلى الطرق التي يُمكن اتّباعها في تفسير مقصود المتكلم من الجمل وأدواته ومصادره، وتناول من طرق تحليل الجمل المُخالفة للقاعدة النحوية التي استخدمها النحاة العرب القدامى اعتمادِ النموذج الأصلي الصحيح للتركيب لرد التركيب الخارج عن الأصل إلى أصله، وإعادة صياغة التركيب، ومن أدوات فهم مقصود المتكلم: التقدير والتأويل النحوي، وغيرها. واهتم البحث بتقديم نماذج من التحليلات النحوية لإثبات محاولات النحاة القدماء في اكتشاف مقصود المتكلم من التراكيب النحوية، وتُبرز هذه التحليلات جوانب من التحويل.

وجميع الدراسات السابقة كانت جزئية ولم تدْرس التحويل بشكل شمولي، بل اقتصرت على بعض الجوانب الجزئية، مثل: تحليلِ بعض الأبواب النحوية وإبراز مافيها من قواعد تحويلية نحو دراسة عبداللطيف، أو التركيز على بعض أمثلة توضِّح صِلَة التحويل بأصول النحو العربي، نحو دراسة بو معزة التي تناول فيها جوانب كثيرة من صور التحويل؛ لكنه أغفل بعض المناهج النحوية المرتبطة بالتحويل، أما هذه الدراسة فتهدف إلى مناقشة مفهوم التحويل لدى النحاة العرب القدامى، وإبراز المظاهر التحويلية في أبواب النحو المختلفة، وفي أصول النحو وأدلّته، وأخيرا استنباط الضوابط النظرية للتحويل في التراث النحوي العربي؛ مما يُمكن أن يُشكّل النظرية التحويلية في النحو العربي.

---

[1] انظر: عبد السلام، أحمد شيخ، تفسير مقصود المتكلم في التحليل النحوي، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي: العدد 20، 2001م، ص303-332.

الفصل الأول

التحويل في الدراسات اللغوية

وتحته مبحثان:

المبحث الأول: التحويل في الدراسات اللغوية الحديثة

المبحث الثاني: التحويل في الدراسات النحوية العربية القديمة

المبحث الأول

التحويل في الدراسات اللغوية الحديثة

كان المنهج اللساني في حقبة البنيوية هو المنهج السلوكي الذي عدَّ اللغة سلوكا لغويا يقوم على المثير والاستجابة؛ فكل نطق صوتي هو استجابة لمثير لغوي أو غير لغوي، وكان تركيز السلوكية على السلوك الخارجي للإنسان، فهو مادة التحليل اللساني، مع إهمال العمليات الذهنية الداخلية في المخ البشري. وعلى خلاف ذلك جاءت بدايات مدرسة النحو التوليدي التحويلي على يد العام الأمريكي الشهير نعوم أبراهام تشومسكي بدءا من سنة 1957م، وهي السنة التي ظهر فيها كتابه (الأبنية التركيبية Syntactic Structures)[1] الذي يحمل بذور نظريته الجديدة. فقد عدَّت هذه المدرسة اللغة قدرة غريزية وفطرية، مختصة بالإنسان، لذا رأى تشومسكي هدف التحليل اللساني أن يشرح اللغة ويعللها من الداخل وليس من الخارج[2].

وتقوم النظرية التحويلية على مبدأين، وهما: التوليد generation والتحويل transformation وبهما سمِّيت النظرية، فالتوليد هو: إنتاج تركيب أو مجموعة من التراكيب من الجملة الأصل التي تُسمّى بالجملة التوليدية generative sentence، وأهم ما توصف به الجملة التوليدية أنها الجملة التي تؤدي معنى مفيدا، مع كونها تتشكّل من أقل عدد ممكن من الكلمات، ومع كونها أيضا خالية من عمليات التحويل، فجملة (حضر محمد على سبيل المثال توليدية، أما جملة (ما حضر إلا محمد)، فليست توليدية لأنه طرأ عليها

(1) انظر: Noam Chomsky, 1957, *Syntactic structures*, Mouton, USA.

(2) انظر: الوعر، مازن، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث (دمشق: دار طلاس، ط1، 1988م)، ص115.

التحويل بالزيادة. وقد نادى هاريس Harris من قبل بدراسة التحويل، قبل أن يدرسه تلميذه تشومسكي على نحو مفصّل[1].

واكتسب مصطلح التحويل شهرة واسعة في العصر الحاضر بعد ظهور مدرسة النحو التحويلي التوليدي عام 1965م، بعد ظهور كتاب تشومسكي (وجوه النظرية النحوية) Aspects of the theory of syntax[2] وهذا المصطلح يُعدُّ من أهم المفاهيم الأساسية في هذه المدرسة اللغوية، وفي طريقتها في تحليل اللغة. والتحويل في نظرية النحو التحويلي التوليدي هو: عملية تغيير تركيب لغوي إلى آخر بتطبيق قانون تحويلي واحد أو أكثر، مثل التحويل من جملة مبنية للمعلوم إلى جملة مبنية للمجهول أو من جملة خبرية إلى جملة انشائية، أو من جملة خبرية مثبتة إلى جملة منفية[3]. إن التحويل هو وصف العلاقة بين التركيب الباطني أو البنية العميقة، والتركيب الظاهري أو البنية السطحية، فالتركيب الباطني يعطي المعنى الأساسي للجملة، وهذا التركيب مجرد وافتراضي، ويتوقف عليه معنى الجملة وتركيبها بعد أن تصبح تركيبا ظاهريا، وبذلك يكون التركيب الظاهري حقيقة فيزيائية إذا

---

(1) انظر: استيتية، سمير، اللسانيات، المجال والوظيفة والمنهج (الأردن: عالم الكتب الحديث، ط1، 2005م) ص178. أما مراحل تطور هذه النظرية فيمكن إيجازها كما يأتي:

أولا: منهج المباني التركيبية: تناول تشومسكي عند بداية وضع النظرية سنة 1957م، ثلاثة مكونات للتراكيب اللغوية، وهي: المكون التوليدي، والمكون التحويلي والمكون الصوتي، ثم أجرى تعديلات على منهجه سنة 1965م فاصبح على النحو الآتي:

المستوى التركيبي وله مكونان، وهما: المكون التوليدي، والمكون التحويلي، وله مستويان: المستوى الدلالي، والمستوى الصوتي، ثم توجه سنة 1970-1971 إلى تعديل النظرية فقدّم الدلالة المعجمية على القواعد التحويلية؛ لأن القواعد التحويلية لا تُبرز الدلالة المعجمية، وأخيرا أقام منهج الربط العاملي الذي اعتمد على مجموعة من الفرضيات، منها: فرضية العامل وفرضية الربط وغيرها. للاستزادة انظر: المرجع السابق نفسه، ص182-ص188.

(2) انظر:

Chomsky Noam,1965, *Acpects of the theory of syntax*, M.I.T Press, Cambridge, Massachusetts, USA, pp. 10-15.

(3) انظر: الخولي، محمد، معجم علم اللغة النظري، مرجع سابق، ص290 ,

Chomsky Noam,1965, *Acpects of the theory of syntax*, pp.135-136.
Baker,C.L. 1978. *Introduction to Generative Transformational Syntax*. Prentice-Hall. Inc Englewood Cliffs, p.230.

تكلمنا أو كتبنا[1]. فالفكرة العميقة تدور حول الحدَث مثال ذلك: سافر أحد الأقارب، فهذا الحدث يصبح في الذهن معنى لغويا ممتزجا بمفردات، وهو ما يُطلق عليه التركيب الباطني، ومن الممكن أن يُعبِّر عنه بجملٍ عِدَّة، تُسمَّى التركيب الظاهري أو السطحي نحو:

- أبي سافر.
- سافر أبي.
- أبي مسافر[2].

فالتحويل: هو عملية تغيير تركيب لغوي إلى آخر بتطبيق قانون تحويلي واحد أو أكثر، مثل التحويل من جملة مبنية للمعلوم إلى جملة مبنية للمجهول أو من جملة خبرية إلى جملة انشائية، أو من جملة خبرية مثبتة إلى جملة منفية[3]. وبه يتم تحويل جملة إلى أخرى، أو تركيب إلى آخر، والجملة المُحوَّل عنها هي ما يُعرف بالجملة الأصل أو النواة، والقواعد التي تتحكم في تحويل جملة الأصل أو البنية العميقة هي القواعد التحويلية، وهي قواعد تحذف بعض عناصر البنية العميقة، أو تنقلها من موقع إلى موقع، أو تحوُّلها إلى عناصر مختلفة، أو تضيف إليها عناصر جديدة، وإحدى وظائفها الأساسية تحويل البنية العميقة المجردة الافتراضية التي تحتوي على معنى الجملة الأساسي إلى البنية السطحية الملموسة التي تُمثِّل بناء الجملة وصيغتها النهائية. وهذه القواعد التحويلية تختلف تفصيلاتها من لغة إلى أخرى فقد تكون الحذف أو الاستبدال، أو الإضافة أو إعادة الترتيب أو غير ذلك[4].

---

(1) انظر: الخولي، محمد، قواعد تحويلية للغة العربية، مرجع سابق، ص6؛ و Jacobs, Roderick. A and Rosenbaum, Peter s.1968, *English Transformational Grammar*,Toronto , Xerox College Pulishing. Waltham, Massachusetts. p.21.

(2) انظر: علي، عاصم شحادة، اللسانيات المعاصرة للدارسين في الجامعات الماليزية (كوالالمبور: منشورات الجامعة الإسلامية العالمية، 2009م)، ص73-ص74.

(3) انظر: الخولي، محمد، معجم علم اللغة النظري، مرجع سابق، ص290.

(4) انظر: السيد، صبري إبراهيم، تشومسكي: فكره اللغوي وآراء النقاد فيه (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1989م)، ص121؛ والراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث، مرجع سابق، ص140- ص141.

أهم مرتكزات نظرية النحو التوليدي التحويلي

أولا: الفطرة اللغوية

من النقاط الجوهرية في نظرية تشومسكي هي فكرة الفطرة اللغوية في ذهن الإنسان، فبالمقارنة بين الإنسان والحيوانات، نجد أن الإنسان غير السوي _ فضلا عن الطبيعي _ يستطيع إنتاج الجمل والتعبير عما في نفسه، على حين أن أذكى الحيوانات لا تستطيع ذلك، فالكلام خاصية إنسانية ولا يمكن أن يتم بترويض وتدريب يشبه ترويض الحيوانات، فتشومسكي يرفض رأي المدرسة السلوكية خاصة بلومفيلد الذي يرى أنه لا يوجد أي اختلاف أساسي بين لغة الإنسان وبين التنظيم الاتصالي عند الحيوان، فالاستجابة الكلامية للمثيرات المختلفة عند الإنسان شبيهة باستجابة الحيوان للحوافز، وتشومسكي يرفض التسليم بهذه الفكرة، ويرى أن اللغة الإنسانية تختلف اختلافا جذريا عن أي تنظيم اتصالي عند الحيوان، ومما جعل تشومسكي يزداد تمسكا بهذه الفكرة ما نراه من تدرج الطفل في الكلام، فالطفل يبدأ في سن معينة إنتاج الجمل (سنتين أو ثلاث) وما إن يصل إلى سن معينة (السادسة مثلا) حتى يكون قادرا على التعبير عما في داخله بعدد كبير من الجمل التي لم يسمعها من قبل، ويكون قادرا على التمييز بين الجمل السليمة وغير السليمة، فالطفل يعرف تراكيب لغته معرفة شاملة وهو (في السادسة مثلا) بعد استماعه إلى لغة أمه لمدة أربع سنوات فحسب، ويذهب إلى المدرسة ليتعلّم القراءة والكتابة لا ليكوّن الجمل. وهذه ظاهرة عجزت البنيوية عن تفسيرها، فحين يكون التعليم بهذه الدرجة من السرعة، لا يمكن أن يكون التعليم وحده هو الذي يحقق هذا النجاح، فالمخلوق البشري لا يولد صفحة بيضاء بل لا بد أن يكون لديه جهاز استقبال جاهز للتجاوب مع اللغة. ونلحظ أن تشومسكي تأثر في هذه الفكرة بالفيلسوف الفرنسي ديكارت الذي كان يرى أن الإنسان يختلف عن الحيوان في أن له عقلا، وأن أهم خصائص العقل البشري إنتاج اللغة، كما تأثر تشومسكي بالعالم الألماني همبولت الذي يرى أن اللغة نتاج عدد من العمليات الخلاقة العضوية غير الآلية التي تتمُّ في الذهن، ويظهر أثرها على السطح الخارجي بالأصوات والمفردات والجمل، فاللغة هي نتاج

العقل وهي الصوت المنطوق الذي يعبّر به المتكلم عن الفكرة، وقد قادت هذه الفكرة عند تشومسكي إلى فرضية أخرى هي الفرضية الآتية[1].

ثانيا: القواعد الكليّة

من أهم مسلمات النحو التوليدي التحويلي وضع نظرية نحوية شاملة تستطيع شرح القواعد في كل اللغات، وترجع أسباب هذه الفرضية إلى أوجه الشبه الموجودة بين اللغات، كما ترجع بشكل أعمق إلى العوامل المشتركة التي تساعد البشر على تعلم اللغة[2]، وإن كان لكل لغة خصائصها التي تميزها عن اللغات الأخرى، فإن لغات البشر تتشابه في بعض القواعد، فاللغات كلها تختص بميزات مشتركة، وهذه الميزات المشتركة تُدرس ضمن علم يسمى بالقواعد الكلية أو الفلسفية، ويبرز هذا الاعتقاد عند الديكارتيين وهمبولت كما هو الحال عند التحويليين، فلغات العالم في رأيهم رغم تنوعها تمتاز كلها بنظام مشترك يعكس الطبيعة الإنسانية بخصائصها المنطقية والفكرية التي تميّز الإنسان عن غيره من المخلوقات، وهذا النظام المشترك يُلحظ في المستوى العميق من الكلام وليس في البنية السطحية، فالبنية العميقة التي تحدد المعنى مشتركة بين كل اللغات، أما القواعد التي تحول البنية العميقة إلى سطحية تختلف من لغة إلى أخرى[3]، فالقواعد الكلية هي التي تقوم بضبط الجمل المُنتجَة وتنظيمها بقواعد وقوانين لغوية عامة، تخضع لها الجمل التي يكونها المتحدث الذي يختار ما يتصل بلغته من قوالب وقواعد من بين القواعد الكلية العامة في ذهنه، والتي هي شمولية عالمية متساوية عند البشر، Universals وتكون في الطفل منذ ولادته، وتُسمّى Language Acquisition Device (LAD) (جهاز اكتساب اللغة) وتولد مع

---

(1) انظر: زكريا، ميشال، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، مرجع سابق، ص26، 27؛ وعمايرة، خليل، في نحو اللغة وتراكيبها، مرجع سابق، ص55-ص56؛ والمسدي، عبد السلام، اللسانيات من خلال النصوص (تونس: الدار التونسية للنشر، ط2، 1986)، ص115.

(2) انظر: ايلوار، رونالد، مدخل إلى اللسانيات، ترجمة: بدر الدين القاسم (دمشق: مطبعة جامعة دمشق، 1980)، ص141، ص142.

(3) انظر: زكريا، ميشال، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر 1988)، ص76، ص77

الإنسان ثم يقوم بملئها بالتعابير اللغوية من البيئة التي يعيش فيها، فالقواعد الكلية هي قواعد نظرية ذهنية عالمية، وليست كما ترى المدرسة السلوكية أنها اكتساب يحدث بالتقليد والمحاكاة والتخزين في الذهن البشري الذي يولد به الطفل صفحة بيضاء[1]. ومن هنا تجيب نظرية تشومسكي عن سؤالين مهمين، وهما: ما الذي تعنيه معرفة اللغة؟ وكيف يعرف الإنسان لغته؟[2].

ثالثا: البنية السطحية والبنية العميقة

البنية العميقة Deep Structure عند التحويليين تعني: الأساس البنائي المجرَّد الذي يحدد المحتوى المعنوي للتركيب، وهو موجود في الذهن عند إرسال الجملة أو تلقّيها أو: التركيب الذي يحدد معنى الجملة والذي يتحول فيما بعد إلى تركيب سطحي بوساطة قواعد تحويلية، وهي النواة التي لابد منها لفهم الجملة ولتحديد معناها الدلالي[3]. مثال ذلك قولنا:

"يشرح المحاضر الدرس بقلم يكتب به على السبورة"

فإن هذه الجملة المنطوقة تتكوّن في الأصل من ثلاث جمل نواة Kernal Sentences تمثل كل واحدة منها معنى في ذهن المتكلم، وهذه الجمل هي:

- يشرح المحاضر الدرس.
- يكتب المحاضر بالقلم.
- يكتب المحاضر على السبورة.

---

(1) عمايرة، خليل، في نحو اللغة وتراكيبها، مرجع سابق، ص56.

(2) انظر: باقر، مرتضى، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، مرجع سابق، ص50

(3) انظر: ;Chomsky Noam. 1968. *Language and Mind*, New York, Harcourt, p. 162
Chomsky. Noam. *Acpects of the theory of syntax*, p.18,
ومونان، جورج، علم اللغة في القرن العشرين، ترجمة: نجيب غزاوي (سوريا: وزارة التعليم العالي، د.ت)، ص202.

فتمثّل الجمل السابقة في مجموعها علاقة بين كلمات أساسية هي (المحاضر، الدرس، السبورة، القلم) وهذه هي البنية العميقة التي يأتي دور تجسيدها بكلمات متتابعة منطوقة، وتأتي هذه البنية السطحية متكونة من الجمل النواة الثلاث السابقة[1].

والبنية السطحية surface structure هي: التركيب الذي تظهر به الجملة بعد تطبيق بعض القواعد التحويلية على تركيبها الباطني[2]. وهي الجزء الملحوظ الظاهر في الجملة، أي: الرموز المُجسَّدة والرموز الصوتية والمكتوبة[3]. أو المقصود بها: ذلك التركيب الذي تظهر فيه الجملة بصورتها الحالية الفعلية. وأما العلاقة بين التركيب الباطني، والتركيب الظاهري فتسمى تحويلا؛ لأنها تُحوِّل التركيب الباطني لجملة ما، إلى تركيب ظاهري جديد. ويُنظِّم هذه العلاقة ما يُعرف بالقوانين التحويلية[4].

والوصف النحوي للجمل كما قدَّمه تشومسكي له جهتان: تركيب سطحي، وتركيب عميق أكثر تجريدا. والأول هو جهة الوصف التي تُحدِّد الصيغة الصوتية للجمل، على حين أن البنية العميقة تُحدِّد التفسير الدلالي لها، وفي بعض الحالات تُسهم البنية السطحية في التفسير الدلالي. والقواعد التي تُعبِّر عن العلاقة بين البنيتين: العميقة والسطحية في الجمل تُسمَّى التحويلات النحوية، ومن هنا كان مصطلح النحو التحويلي التوليدي، والأساس النظري الذي انطلقت منه هذه النظرية يقوم على مبدأ يقرر أن مهمة الوصف اللغوي هي أن يُحدِّد القواعد التي تربط بين الأصوات الكلامية ومعانيها الدلالية[5]، ويهتمّ تشومسكي وأتباعه بالنحو ببنيتيه السطحية والعميقة، والبنية العميقة هي التي يكمن فيها التفسير أو تُمد بالتفسير الصحيح، وفي هذا عودة إلى التفسير العقلي للغة بوصفها أهم ما

---

(1) انظر: ما ذكره عمايرة، خليل، النظرية التوليدية التحويلية وأصولها في التراث العربي، محاضرات النادي الأدبي الثقافي (جدة، المجموعة الثالثة، ط1، 1986م)، ص521–ص522.

(2) انظر: الخولي، محمد، معجم علم اللغة النظري، مرجع سابق، ص275؛ والراجحي، شرف الدين علي، في علم اللغة عند العرب ورأي علم اللغة الحديث (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2001 م)، ص125.

(3) انظر: فاولر، روجر، اللسانيات والرواية، ترجمة: أحمد صبرة (الإسكندرية: مؤسسة حورس للنشر، 2009م) ص24.

(4) انظر: الخولي، محمد علي، دراسات لغوية (الرياض: دار العلوم، ب. ط، 1982م)، ص51.

(5) انظر: عبد اللطيف، محمد حماسة، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، مرجع سابق، ص 14–15.

يميز الإنسان، وبوصفها خلاّقة إبداعية تتكون من عناصر محدودة ولكنها تُنتج تركيبات وجملا لا نهاية لها، ومن ثمَّ فهي لا تخضع للتفسير الآلي[1].

رابعاً: الكفاية اللغوية والأداء اللغوي

كان الهدف من الدرس اللساني البنيوي قبل تشومسكي تقديم وصف وتحليل لمظاهر السلوك اللغوي الفعلي، وليس وصف نظام القواعد الذي يمثل معرفة المتكلم بلغته، أما تشومسكي فرأى أن هدف البحث اللساني هو وصف نظام المعرفة اللغوية المُخزن في الذهن البشري الذي يتأسس عليه استخدام اللغة وفهمها؛ لأن الأداء اللغوي الفعلي لا يعكس نظام المعرفة اللغوية الموجود في الذهن بسبب تداخل أنظمة أخرى اجتماعية وعقلية في السلوك اللغوي بجانب نظام المعرفة اللغوية[2]، ومن هنا فرّق تشومسكي بين الكفاية اللغوية وبين الأداء اللغوي، وعرّف الكفاية اللغويةCompetence بأنها امتلاك المتحدث والسامع القدرة على إنتاج عدد لا محدود من الجمل من عدد محدود جدا من الفونيمات الصوتية، والقدرة على الحكم بصحة الجمل التي يسمعها من وجهة نظر نحوية تركيبية، ثم القدرة على الربط بين الأصوات المُنتجة وتجمعها في مورفيمات تنتظم في جمل، والقدرة على ربطها بمعنى لغوي محدد ويتم كل ذلك بعمليات ذهنية داخلية، يتم التنسيق بينها بما يُسمَّى قواعد إنتاج اللغة وهذه القواعد كامنة في الذهن أما استعمالها فيُسمَّى الأداء Performance فالأداء هو الكلام أوالجمل المنتجَة، وهو الوجه الظاهر المنطوق للمعرفة الضمنية الكامنة باللغة[3]. والكفاية تمثل المخزون المعرفي في ذهن الإنسان من القواعد

---

(1) انظر: عبد اللطيف، محمد حماسة، النحو والدلالة (القاهرة: دار الشروق، ط1، 2000م)، ص43.

(2) انظر: باقر، مرتضى، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية (عمان: دار الشروق، 2002)، ص31.

(3) انظر: دراج، أحمد عبدالعزيز، الاتجاهات المعاصرة في تطور العلوم اللغوية (الرياض: مكتبة الرشد، 2003م)، ص116؛ وعمايرة، خليل، في نحو اللغو وتراكيبها (جدة: عالم المعرفة للتوزيع، 1984م)، ص57؛ و مقالة النظرية التوليدية التحويلية وأصولها في التراث العربي محاضرات النادي الأدبي الثقافي بجدة، ص519، ص520؛ والسيد، صبري إبراهيم، تشومسكي وفكره اللغوي وآراء النقاد فيه، مرجع سابق، ص66؛ وانظر مفهوم مصطلح الأداء في:
Chomsky. Noam. *Acpects of the theory of syntax*, p.4;
Rodney, Huddleston, 1976, *An Introduction to English: Transformation syntax*, Longman Group LTD, London, p.2.

والقوانين اللغوية الكامنة، يكتسبها الفرد في حياته، وتنمو معه زمن الطفولة، فتمكّنه من إنتاج الجمل الصحيحة نحويا، كما تمكّنه من الحكم على صحة ما يسمع من كلام وِفقا لهذا المخزون. ويمثّل الأداء استعمال المتكلم لهذه القوانين اللغوية فيما يتكلم به أو يكتبه، فهو توظيف للقواعد[1].

والكفاية أو القدرة: نظام اللغة الكلي في ذهن أبنائها، وهي ملكة خاصة بأبناء اللغة الذين نشأوا وشبُّوا في بيئتها، فهي المعرفة اللغوية المُتعارف عليها بين المتكلم والسامع. ويُقصد بالأداء الكلامي: الاستعمال الحقيقي للغة في حالات ملموسة، أو طريقة تنفيذ الفرد، واستعماله للغة كوسيلة للتواصل في المواقف المختلفة، وبمعنى آخر فإن الكفاءة تجسيد كامل لنظام اللغة عند جميع الأفراد في المجموعة اللغوية[2].

وحين يبلغ العقل الإنساني درجة الكفاية اللغوية يكون قد اختزن قواعد اللغة بأنظمتها المختلفة، ويكون قادرا على إنتاج اللغة وفق قواعدها الصوتية والفنولوجية والصرفية والتركيبية والمعجمية والأسلوبية والكتابية، وفي الوقت نفسه يكون قادرا على تحليل اللغة وفق تلك القواعد، مما يجعل ابن اللغة مرجعا للإنشاء والتحليل ومرجعا للصواب والخطأ في الأداء اللغوي وفي تقويمه، وهو ما يُعرف بالحدْس اللغوي[3].

والتفريق بين الأداء الكلامي والكفاءة أو الكفاية اللغوية يُمثّلان حجر الزاوية في النظرية اللغوية عند تشومسكي، فالأداء أو السطح يعكس الكفاية أي يعكس ما يجري في العمق من عمليات. ومعنى ذلك أن اللغة التي ننطقها فعلا تكمن تحتها عمليات عقلية عميقة، تختفي وراء الوعي، بل وراء الوعي الباطن أحيانا، ودراسة الأداء أي دراسة بنية

---

(1) انظر: عمايرة، خليل، "حلقة الوصل بين الألسنية الحديثة والنحو العربي"، محاضرات النادي الأدبي الثقافي (جدة: 1988م)، ج7 ص22- ص23؛ Chomsky, *Language and mind*, p.171; Chomsky,N,1972;23

(2) انظر: دراج، أحمد عبدالعزيز.، الاتجاهات المعاصرة في تطور دراسة العلوم اللغوية، مرجع سابق، ص11؛ والوعر، مازن، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، مرجع سابق، ص116.

(3) انظر: الموسى، نهاد، العربية: نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2000م) ص72.

السطح تُقدِّم التفسير الصوتي للغة، التي عني بها الوصفيون، أما دراسة الكفاية أي البنية العميقة التي تهتم بها نظرية تشومسكي فتقدم التفسير الدلالي[1].

وتهتم هذه النظرية بالتمييز بين الكفاية اللغوية وبين الأداء الكلامي؛ لأن هدف نظرية تشومسكي هو اكتشاف القواعد الضمنية الكامنة ضمن الكفاية اللغوية التي تقود عملية الكلام التي يكتسبها الطفل، فالكفاية اللغوية أو السليقة هي القدرة على إنتاج الجمل وتفهمها، وفقا للقواعد الضمنية المُختزنة في عقل ابن اللغة، وهذه الكفاية ينطبع عليها الإنسان منذ طفولته وخلال مراحل اكتسابه اللغة وترتبط بصورة وثيقة بقواعد اللغة، ويمكن تحديد الكفاية اللغوية بأنها معرفة الإنسان الضمنية بقواعد اللغة التي تقود عملية التكلم بها. ويمكن التمييز بين المعرفة باللغة من جهة وبين استعمال اللغة أو ما يُعرف بالأداء الكلامي من جهة أخرى، فالأداء الكلامي هو الاستعمال الآني للغة ضمن سياق معين، وفي الأداء الكلامي يعود متكلم اللغة بصورة طبيعية إلى القواعد الكامنة ضمن كفايته اللغوية، كلما استعمل اللغة في ظروف التّكلم المختلفة. فالكفاية اللغوية هي التي تقود عملية الأداء الكلامي[2].

ومفهوم الكفاية اللغوية أشار إليه ابن خلدون؛ إذ يرى أن صناعة العربية هي معرفة قوانين وقواعد هذه المَلَكة ومقاييسها الخاصّة، فهو علمٌ بكيفية لا نفس كيفية، واللغات والألسن في رأيه تصير من جيلٍ إلى جيل، ويتعلّمها العجم والأطفال، وهذا هو معنى ما تقوله العامّة من أن اللغة للعرب بالطّبع، أي بالمَلَكة الأولى التي أُخذت عنهم ولم يأخذوها عن غيرهم[3].

ونضرب أمثلة لتوضيح مفهومي الكفاية اللغوية والأداء اللغوي أو الكلام، على سبيل المثال: عندما يرى شخصٌ ما زواج أخته من أحد أقاربه الذين يعرفهم ويتعامل معهم،

---

(1) انظر: الراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث، مرجع سابق، ص 115 ؛ و Chomsky, *Aspects of the theory of syntax*, P.3-18.

(2) انظر: زكريا، ميشال، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، مرجع سابق، ص32، -ص33؛ ويوسف، جمعة أحد، سيكولوجية اللغة والمرض العقلي (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، 1990م)، ص49.

(3) انظر: ابن خلدون، عبدالرحمن، المقدمة (بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1961م)، ص 1071، ص1081.

فإن هذا الحدث يستقرُّ في نفسه ويصبح في ذهنه معنىً لغويا مُمتزِجا بمفردات، وهذا ما يُطلق عليه التركيب الباطني أو القدرة اللغوية أو الكفاية اللغوية، وهي جزء من مُكوِّناته البيولوجية، فالفكرة العميقة حول الحدَث تدور في عناصر هي: (زواج، الأخت، القريب)، وهذا الحدث من الممكن أن يُعبِّر عنه بما يمتلك في ذهنه من قواعد لغوية بجملٍ عِدَّة، مثلا:

- أختي تزوَّجت من ابن عمِّي.
- محمد تزوَّج من أختي خديجة.
- خديجة تزوَّجت من قريبي محمد.
- أختي خديجة تزوَّجها محمد.

وهكذا سوف يُكوِّن بواسطة كفايته اللغوية أداء لغويا يتمثَّل في الجمل السابقة[1].

خامسا: الحَدْس

من أهم الأسئلة التي طرحها النحو التوليدي التحويلي: كيف يمكن تفسير قدرة المتحدث على التعرف إلى عبارةٍ ما، والحكم عليها بأنها تنتمي إلى لغته أو لا؟ فكل متحدث بالعربية على سبيل المثال يقبل العبارة الآتية:

- وصلنا الخبر الأخير.

ولا يقبل عبارة:

- الأخير الخبر وصلنا.

فالحكم على استقامة العبارة نحويا يرجع إلى حدس المتكلم **Intuition** في رأي التحويليين، والمكانة التي جعلها تشومسكي للحدس تدل على القطيعة التامة بينه وبين السلوكيين الذين اعتبروا اللغة استجابة لمنبهات وحوافز معينة، ويفترض عندئذ أن يعي الطفل العلاقة بين الحافز والاستجابة الكلامية وأن يُلقَّن الردود اللفظية بحكم التقليد والتكرار، ومن هنا يرى تشومسكي أن سكينر ونظريته السلوكية قد أغفلت الجانب الخلاَّق

---

(1) انظر: علي، عاصم شحادة، اللسانيات المعاصرة للدارسين في الجامعات الماليزية، مرجع سابق، ص73-ص74.

للتخاطب، كما أغفلت إسهام الطفل في اكتسابه اللغة[1] ويعرف التحويليون الحدس بأنه: مقدرة المتكلم على الحكم بصحة الجمل النحوية (أصولية الجمل) Grammatically فيستطيع أن يحكم على الجمل الجديدة التي يسمعها من حيث الصواب والخطأ في التركيب، وتسمّى مقدرة المتكلم على أن يُعطي معلومات حول مجموعة متعاقبة من الكلمات من حيث تأليفها جملة صحيحة لغويا، أو جملة منحرفة عن قواعد اللغة، بالحدس اللغوي الخاص بمتكلم اللغة، وعبر مساءلة حدس المتكلم اللغوي نتوصّل إلى كفايته اللغوية. فالمتكلم يستطيع أن يؤلّف مجموعة من القوانين اللغوية التي تفسّر أحكامَه على الجمل، فالحدس اللغوي جزء من كفاية الإنسان اللغوية، بمعنى أنها جزء من معرفته الضمنية بقواعد اللغة؛ وذلك لأن الكفاية اللغوية لا تشتمل على مقدرة إنتاج جمل اللغة وفهمها فحسب، بل تتضمن أيضا الحكم على صحة الجمل، فاللجوء إلى الحدس اللغوي الخاص بمتكلم اللغة يُتيح للباحث الألسني استنباط القواعد اللغوية الكامنة ضمن كفايته اللغوية[2].

قواعد النحو التحويلي Transformational Rules

دخل النحو الجديد أهم مراحل تطوره قبل عام 1960م بقليل، ففي تلك المدة تأسس النحو التوليدي، وهذا المصطلح يُقصد به الكشف عن القواعد الحاكمة على بنية الجمل وتراكيبها، وبعد صدور كتاب الأبنية التركيبية عام 1957م، وُضع أساس المنهج التحويلي، وقد تأثر تشومسكي بالنظرية التوزيعية[3].

وطريقة النظرية التوزيعية في التحليل لا تنظر إلى الجملة بوصفها سلسلة من العناصر المتتابعة ينتظم بعضها بجانب بعض بمعنى: ال+ طالب+ يدرس، بل تنظر إلى الجملة بوصفها طبقات من المكوِّنات يتراكم بعضها فوق بعض، وتبدأ من أعلى إلى أسفل على

(1) انظر: إيلوار، رونالد، مدخل إلى اللسانيات، مرجع سابق، ص135، ص140- ص141؛ وعمايرة، خليل، في نحو اللغة وتراكيبها، مرجع سابق، ص60.

(2) انظر: زكريا، ميشال، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، مرجع سابق، ص38، ص97-ص98؛ والسيد، صبري، تشومسكي فكره اللغوي وآراء النقاد فيه مرجع سابق، ص75.

(3) انظر: الراجحي، شرف الدين علي، في علم اللغة عند العرب ورأي علم اللغة الحديث، مرجع سابق، ص125.

شكل شجري، لكن هذا التحليل لا يوضّح نوع عناصر الجمل التي يكشف عنها، كما أنه لا يزوِّدنا بالطريقة التي تربط الجمل بعضها ببعض نحويا، مثل: جمل الاستفهام والجمل المبنية للمعلوم والمبنية للمجهول، وهو بذلك لا يُعين على فهم نحو لغةٍ ما"[1]. وطريقة تحليل الجمل إلى مكوناتها المباشرة تتشابه مع طريقة النحاة القدامى في تصنيف أبواب النحو وفقا لفكرة العامل إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات ومجزومات وتوابع، وإذا نظرنا إلى باب كان وأخواتها أو إن وأخواتها أو حروف الجر نجد أن النحاة اعتمدوا الشكلَ في المتبادِلات المُتماثِلة تأثيرا ليجمعوها في باب واحد[2].

وتهتم النظرية التوزيعية التي ارتبطت خاصة باسم هاريس بتوزيع العناصر اللغوية Linguistic elements فأصحاب هذه النظرية يرون أن الاختلاف في توزيع العناصر اللغوية يعود إلى السياق الذي تقع فيه، فكلمة dog لا تتوزع في نفس السياق الذي تقع فيه كلمة child ولكن يمكن أن تتوزع في محيط تأتي فيه كلمة cat، وقد اكتسبت هذه النظرية أهمية لدى اللسانيين البنيويين الذين رأوا أن مهمة عالم اللسانيات أن يمدنا بالمناهج التجريبية الدقيقة لتحديد العناصر اللغوية وتصنيفها عبر السياقات التي تقع فيها، أي عن طريق توزيعها[3]. وتركز النظرية التوزيعية على تعريف أقسام الكلام تعريفا مكانيا بحيث تُعرف بتوزيعها، بمعنى: جميع الكلمات التي يمكن أن تشغل نفس المجموعة من المواضع، فكل عنصر لغوي له سياقات محددة أو توزيع معين يأتي فيه، وسياقات أخرى لا يقع فيها. والأساس في توزيع الوحدات اللغوية مرتبط بما يجاورها من وحدات أخرى، على نحو يشبه ما قام به النحاة القدامى، فقد حدّدوا الكلمات التي يجب أن تقع في توزيعٍ معين، ولا تقع في توزيعٍ آخر؛ لأنها لا تصلح لذلك وألحقوا كل مُكوِّن صرفي في الجملة بباب نحوي،

---

(1) Hanna , sami, ZAki Karim,Naguib, Greis, *Dictionary of Modern Linguistics*. Librairie du Liban publishers,1997. pp62-63

(2) انظر: عمايرة، خليل، حلقة الوصل بين الألسنية الحديثة والنحو العربي، **محاضرات النادي الثقافي الأدبي**، مرجع سابق، ص18.

(3) انظر: Hanna , sami, ZAki Karim,Naguib, Greis, *Dictionary of Modern Linguistics*, p.42.

فالإعراب في النحو العربي لا يكتفي بتقسيم الجملة إلى مكوّناتها الدنيا، بل يزيد على ذلك ببيان نوع الكلمة، اسما كانت أو فعلا[1].

ومن هنا استفادت نظرية النحو التحويلي من التوزيعية، فكانت امتدادا لها وإن تميزت عنها في أمور، فطريقة التحليل الشجري التي قدّمها تشومسكي محاولة منه إلى تحليل الجملة إلى مكوناتها المباشرة، ورأى تشومسكي أن الإمكانات الموجودة في اللغات الإنسانية تجعل المتحدثين بها قادرين على الإبداع، ويتّضح هذا الإبداع في ابتكار جمل وتراكيب لم يكونوا سمعوها من قبل، وفي الوقت نفسه هم قادرون على فهم التراكيب الجديدة التي لم يسمعوها سابقا واستيعابها. ويرى تشومسكي أن أي نظرية لغوية تتناول اللغة، لا بد أن تحدد القابلية التي يمتلكها أبناء اللغة (الكفاية اللغوية) وتصفها، فعلى أساسها يُبنى النظام اللغوي كاملا، كما لاحظ تشومسكي أن الإبداع هو القاسم المشترك بين اللغات الإنسانية؛ لذا من الضروري في رأيه أن تكون النظرية اللغوية مبنية على ما هو مشترك في الذهنية اللغوية لدى أبناء اللغات المختلفة، مع عدم التنكر لخصوصيات كل لغة. وقضية الإبداع اللغوي ليست جديدة في ذاتها، فقد أشار إليها من قبل همبولت وسوسير، لكن الجديد عند تشومسكي أنه جعلها أساسا من أسس نظريته.

وأوحى التفكير في الإبداع اللغوي في اللغات الإنسانية لتشومسكي بفكرة النحو العالمي، وهي فكرة ظلّت تلازمه في مراحل تطور النظرية المختلفة، وقد وصف العلاقة بين العقل الإنساني واللغة، فآلية أحدهما مرتبطة بآلية الآخر. ولا يقتصر عمل العقل من الناحية اللغوية على إنجاز الممكن المقبول في اللغة؛ لأن إمكانات عمله تتجاوز ما هو مقبول إلى غير المقبول من التراكيب والبنى، وقد سمى تشومسكي الاستعمال اللغوي المقبول لدى الناطقين باللغة: الجملة النحوية grammatical sentence وسمّى الجملة غير النحوية

---

[1] انظر: البهنساوي، حسام، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، مرجع سابق، ص28-ص29؛ واستيتية، سمير، اللسانيات، المجال والوظيفة والمنهج، مرجع سابق، ص170.

فالجملة الصحيحة نحويا تمثل الجملة الأصولية التي تُبنى non grammatical sentence عليها القواعد، والجملة غير الصحيحة نحويا تمثل الجملة غير الأصولية"[1].

وبدأت فكرة النحو التحويلي تظهر بشكل منهجي علمي بعد أن نشر العالم زليج هاريس Zelling Harris كتابه علم اللغة التوزيعي Methods in Strutuural linguistics، إذ أشار فيه إلى أن الجمل والسياقات اللغوية يتواجد فيها أحد العناصر اللغوية، وتؤدي تلك الجمل والسياقات إلى التأثير فيه، وضرب هاريس أمثلة تؤكِّد مفهوم التوزيعية بالحوار الذي يلجأ فيه الأشخاص إلى الاختصار في الإجابة، وعدم إعادة جزء من السؤال المطروح، من ذلك العنصر up في الجمل الآتية:

Ali / rang / up / his / mother

أم/ هو/ لاحقة/ اتصل/ علي

"اتصل علي بأمه".

Ali / stood / up / his / date.

علاقة عاطفية أو تاريخ/ هو/ لاحقة/ وقف/ علي

"قطع علي علاقته العاطفية".

Ali / looked / up / her / phone / number.

رقم/ هاتف/ هي/ لاحقة/ نظر/ علي

"بحث علي عن رقم هاتفها"

فالعنصر up تكرر في الجمل السابقة، وكوّن مع الفعل الذي بعده ثلاثة تراكيب فعلية، اختلفت في المعنى، إذ معنى rang up في الجملة هو: "اتصل بـ" ومعنى stood up

(1) انظر: استيتية، سمير شريف، اللسانيات: المجال والوظيفة والمنهج، مرجع سابق، ص173 –ص174؛ وليونز، جون، نظرية تشومسكي اللغوية، مرجع سابق، ص208.

هو توقّف، ومعنى looked up هو: بحث عن، كما تتعلّق التوزيعية أيضا بالحوار الذي قد يلجأ فيه المتحدثون إلى الاختصار في الإجابة، وعدم إعادة جزء من السؤال المطروح، مثل:

Where did / she / go? /

يذهب/ أين/ فعل مساعد/ أين

أين ذهبت؟

Up / the / hill

المضبة/ أداة تعريف/ فوق

فوق المضبة

فبدلا من استعمال الجملة كاملة: She went up the hill لجأ المتحدّث الثاني إلى صيغة مختصرة[1].

وهذا المفهوم للتوزيعية نجد له أمثلة في اللغة العربية، فالكلمة في الجملة العربية تتحدّد وظيفتها في ضوء السياق الذي وردت فيه، من ذلك استخدام ما التي يتضح عملها النحوي عبر السياق، مثل الجمل الآتية:

- لا أصحبك ما دمتَ قاسيا، فهي مصدرية ظرفية[2].
- و ما في قوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡ﴾ (المجادلة: 2) عاملة عمل ليس[3].
- من المخلوقات ما يمشي على أربع، ما اسم موصول لغير العاقل[4].

---

(1) انظر: ياقوت، محمود سليمان، منهج البحث اللغوي (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2003م)، ص136- ص137، بتصرُّف.

(2) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، مرجع سابق ج1، ص132.

(3) انظر: المرجع السابق نفسه، ج1، ص279.

(4) انظر: المرجع السابق نفسه، ج1، ص140.

فالتوزيعية تُعدّ نظرية لغوية استعمل فيها معيار المعنى ومعيار التوزيع، ثم قام هاريس بعد ذلك بتطوير نظريته عبر نشره مقالا اعتمد فيه على وجهة نظر تحويلية عام 1954م بعنوان Transformer Grammar (قواعد التحويل)[1] وحدّد في مقالته السابقة المفاهيم والقواعد والتعليمات اللازمة لتحويل جملة لغةٍ ما، انطلاقا من جمل لغةٍ أخرى، وحدّد الفكرة المركزية لتحويل الجمل إلى رموز على شكل أصناف كلمات، وبذلك تتحوّل البنى اللغوية إلى رموز، ثم نشر بعد ذلك مقالات أخرى تدور في إطار التحويل، ومن تلك المقالات[2]:

-The Transformational Model of the Langusge structure.
- Co-occurrence and Transformation in Linguistic structure.

وهكذا نجد أن الأفكار التي طرحها هاريس كانت الأساس الذي انطلق منه تشومسكي في طرح نظريّته اللغوية المشهورة التي سنبيّنها كما يأتي:

تطورات نظرية النحو التحويلي لدى تشومسكي

أشرنا في تناولنا مفهومي الكفاية اللغوية والأداء اللغوي وما يرتبط بهما من مفهومي البنية العميقة والبنية السطحية، إلى أن تشومسكي طرح مرتكزات لنظريته التوليدية التحويلية، وقد بدأها بالكفاية والأداء اللغويين، ثم البنية العميقة والبنية السطحية، وتناول بعد ذلك القواعد النحوية عبر وصف الجمل بواسطة الحدْس Intuition، ويمثّل الحدس اللغوي مقدرة متكلم اللغة على إعطاء المعلومات عن مجموعة من الكلمات المتلاحقة من حيث تكوينها جملة صحيحة أو جملة منحرفة عن قواعد اللغة، وهذه القدرة تمكننا من توفير المادة اللغوية التي نستطيع عبرها وضع القواعد، فالجملة الصحيحة نحويا تمثّل الجملة الأصولية التي تُبنى عليها القواعد، والجملة غير الصحيحة نحويا تمثّل الجملة غير الأصولية.

---

(1) انظر: Harris, Zelling. 1954. Transformer Grammar. *In International Jornal of American Linguistics*. Vol.20.

(2) انظر: ياقوت، محمود سليمان، منهج البحث اللغوي (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2003م)، ص139.

ثم تناول تشومسكي صلة القواعد التوليدية والتحويلية بالجمل الأصولية (الموافقة قواعد اللغة)، فالقواعد التوليدية والتحويلية تتيح إنتاج كل الجمل الأصولية العائدة للغة، وفي الوقت نفسه تحدِّد كل الجمل المُحتملة في اللغة وتمنع الجمل غير الأصولية (المخالفة قواعد اللغة) من التكوين والتنظيم[1].

القواعد التوليدية التحويلية

ذكر تشومسكي أن عملية التنظيم القائم على ربط الأصوات اللغوية بالدلالات الفكرية المتضمنة الكفاية اللغوية تمثّل القواعد التوليدية التحويلية، وهذه القواعد تتضمَّن ثلاثة مكوّنات، هي:

- المُكوِّن الصوتي Phonological component : وهو الذي يُحدِّد الشكل الصوتي لأي جمل يتم توليدها بفعل العنصر النحوي.
- المكون الدلالي Semantic component : وهو العنصر الذي يُحدِّد معنى الجملة وطريقة تفسيرها انطلاقا من المعاني الفردية العائدة إلى المورفيمات التي تؤلفه.
- المكون التركيبي Syntactic component: وهو المكون الأساسي في القواعد التوليدية التحويلية، ويولِّد هذا المكوّن تراكيب مجردة في الجمل النحوية لأي لغة بعدد لا متناهٍ.

وعبر المكونات السابقة يتم إنتاج الجمل وتوليدها، ويرى تشومسكي أن القوة التوليدية الفعالة في إنتاج الجمل هي المكون النحوي الذي يبدأ الخطوة الأولى في الإنتاج، ويليه المكونان الآخران[2].

---

(1) انظر: Chomsky, *Aspects of the theory of syntax* 1965, P.25-26؛ والراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث، مرجع سابق، ص117-ص118؛ وعلي، عاصم شحادة، تعميق دراسة العربية على ضوء نظرية النحو التوليدي، مرجع سابق، ص50.

(2) انظر: زكريا، ميشال، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، مرجع سابق، ص157- ص160.

ولكي نصل إلى قواعد التحويل التي ذكرها تشومسكي لابد من ذكر طرق التحليل في دراسة الجمل، إذ قسّمها إلى ثلاث طرائق، وهي:

أولا: النحو المحدود

يقوم على سلسلة من الاختيارات تتولد بها الجمل، وتتّجه هذه السلسلة من العنصر الأول Initial state إلى العنصر الأخير Final state إذ يقوم على أن المورفيم[1] يقتضي المورفيم الذي يليه في الجملة الواحدة، مثل:

1. The man comes.
2. The men come.

فالبدء بكلمة The يمكن أن يدلّنا على man أو men، واختيار man يلزمنا باختيار comes، على حين اختيار men يلزمنا بـ come[2].

أما في اللغة العربية فيبدأ الاختيار من اليمين إلى اليسار، وفي الانجليزية بالعكس، ومثال ذلك: تحويل الجملة من الإفراد إلى التثنية أو الجمع، أو من التذكير إلى التأنيث، ففي اللغة العربية نقول: ̓هذه المرأة تكرم ضيفها̓ وفي حالة تغيير الجملة من المفرد إلى المثنى نقول: ̓هاتان المرأتان تكرمان ضيفيهما̓، أما إذا اخترنا كلمة ̓هؤلاء̓ فإنه يجب علينا اختيار عناصر جديدة ذات دلالة مختلفة، فنقول: ̓هؤلاء النسوة̓والاختيار الذي يليه لابد أن يكون متصلا بنون النسوة، فنقول: ̓يكرمن̓، أما الاختيار الرابع ̓ضيفهن̓، ويمكننا توسيع الجملة بإضافة عناصر تدل على الصفة، فنقول على سبيل المثال: ̓هذه المرأة تكرم ضيفها بائع الجوهرات̓، ونتوسّع أكثر فنقول: ̓هذه المرأة الطويلة تكرم ضيفها بائع الجوهرات̓، فتوسّعت الجملة بإضافة عناصر لغوية جديدة.

---

(1) المورفيم: هو الوحدة الصرفية الصغرى الدالة على معنى، انظر: استيتية، سمير، اللسانيات، المجال والوظيفة والمنهج، مرجع سابق، ص109.

(2) انظر: الراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث، مرجع سابق، ص128-132؛ و Chomsky, *Syntactic structures*, p.18-25

ثانيا: قواعد تركيب أركان الجملة

يُقصد بهذا المصطلح نظام كتابة القواعد النحوية التي تؤدي إلى إنتاج جمل ونسبتها إلى التراكيب المحدودة، ويقوم هذا النظام على تحليل الجملة إلى مُكوِّناتها[1].

يمكن توضيح الصورة التي وضع عليها تشومسكي قواعد تركيب أركان الجملة بالشكل الآتي:

S ⟶ NP+VP

الجملة ⟵ مركّب اسمي+مركب فعلي

NP ⟶ T+N

المركب الاسمي ⟵ أداة التعريف+الاسم

Vp ⟶ Verb+NP

المركب الفعلي ⟵ فعل+مركب اسمي

T ⟶ The

أداة التعريف ⟵ ال

N ⟶ Soldier

الاسم (امرأة، كرة....) ⟵

(1) انظر: p106-107. Hanna , sami, ZAki Karim,Naguib, Greis, *Dictionary of Modern Linguistics*

V ⟶ Took

⟵ الفعل (أخذ، قرأ..)

ويمكن توضيح هذا الترتيب بالعربية كالآتي:

1. القاعدة الأولى:

الجندي رمى القنبلة ← الجندي+ رمى القنبلة.

2. القاعدة الثانية:

الجندي ← ال+ جندي.

3. القاعدة الثالثة:

رمى القنبلة ← رمى+ ال+ قنبلة.

4. القاعدة الرابعة:

أداة التعريف ← ال

5. القاعدة الخامسة:

الاسم ← جندي، قنبلة.

6. القاعدة السادسة:

الفعل ← رمى،..

إذن السلسلة النهائية للجملة السابقة هي:

ال+ جندي+رمى+ال+قنبلة[1]

---

(1) انظر في تفاصيل ذلك: ليونز، جون، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة: حلمي خليل (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1985م)، ص121-126؛ و الراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث، مرجع سابق، ص132-ص136؛ وعلي، عاصم شحادة، تعميق دراسة العربية على ضوء نظرية النحو التوليدي التحويلي، مرجع سابق، ص57؛ و.Chomsky, *Syntactic Structures*, p. 26-48

ثالثا: قواعد التحويل

وهي الطريقة التي صارت عنوانا لهذا المنهج النحوي بأكمله، وتُعرف بطريقة النحو التحويلي، وهدفها تحليل البنية العميقة للغة باعتبارها الجانب العقلي أو المنطقي لها، ثم تحليل البنية السطحية، وقد طور تشومسكي هذه الطريقة في كتابه الثاني: "وجوه النظرية النحوية" وأضاف إليه الجانب الدلالي؛ إذ رأى أن العنصر الدلالي يجب أن يكون جزءا أساسيا في التحليل النحوي، فالنحو في رأيه نظام من القواعد يربط معنى كل جملة يولدها بالتمثيل الفعلي الصوتي، وطريقة النحو التحويلي تتبع عددا من القواعد التجويلية[1]، وهي: القواعد التي يتم بموجبها تحويل التراكيب الباطنية إلى تراكيب سطحية[2].

فالتركيب النحوي للغة يقوم على أساس من القواعد البنيوية التي تولد البنية المقدّرة الأصلية، وبعدها تأتي وظيفة القواعد التحويلية التي تُخضع التركيب العميق إلى عدة تغييرات حتى نصل إلى التركيب الظاهري[3].

ومن أهم قواعد التحويل التي أشار إليها تشومسكي التي تقوم بتغيير بنية عميقة إلى بنية سطحية، ما يأتي:

1- قاعدة الحذف Deletion

يتمّ بموجب هذا القانون حذف كلمة أو عبارة من الجملة، ويمكن تمثيله بالرسم الآتي:

---

(1) يلاحظ في كتب المعاصرين من العرب أنها تعتمد بشكل عام على ما ذكره عبده الراجحي عن قواعد التحويل، دون أن تذكر تفاصيل واضحة تبين فيها منهجية تشومسكي في هذا الجانب، وفي الوقت نفسه تذكر هذه القواعد على شكل نقاط مع مثال واحد من العربية، ونحن بدورنا سوف نفصّل في هذه القواعد مع ضرب أمثلة مما ذكره تشومسكي ومقارنته بالعربية. انظر: الراجحي، عبده، **النحو العربي والدرس الحديث**، مرجع سابق، ص136-141؛ والراجحي، شرف الدين علي، **في علم اللغة عند العرب ورأي علم اللغة الحديث**، مرجع سابق، ص129؛ والسيد، صبري، **تشومسكي وفكره اللغوي وآراء النقاد فيه**، مرجع سابق، 118؛ وما ذكره عن قواعد التحويل بتفصيل: عمايرة، خليل، **في نحو اللغة وتراكيبها**، مرجع سابق، ص88 وما بعدها، وغيرها من المراجع المعاصرة الكثيرة التي ذكرنا معظمها في دراستنا هذه؛ و Bach, Emmon.1964. *An Introduction to Transformational grammar*, New York. Holt Rinehart and Winston, Inc. p.70.

(2) انظر: الخولي، محمد علي، **قواعد تحويلية للغة العربية**، مرجع سابق، ص7.

(3) انظر: فاخوري، عادل، **اللسانيات التوليدية والتحويلية** (بيروت: دار الطليعة، ط1، 1980م)، ص32.

أ + ب ← أ+ صفر[1].

مثل: السؤال: ما اسمك؟

فالجواب: اسمي محمد. ويمكن تطبيق قاعدة الحذف، بالشكل الآتي:

اسمي محمد ← حذف

∅ [2] محمد.

فهو حذف عنصر أو أكثر من عناصر الجملة الرئيسة لغرض معنوي[3]، وأشار العالم إيمون باش Emnon Bach إلى الوظائف التحويلية عند النحاة التحويليين، وحصرها في وظائف عدة، منها الحذف، إذ يُحذف عنصر داخل التركيب، وقد رمز إليه برموز رياضية[4]، ومن ذلك في النحو العربي: حذف الفعل، وحذف المفعول به، أو غيرها من مواضع الحذف الواردة في أبواب النحو، نحو: باب الاشتغال، والاختصاص، والإغراء والتحذير، والمبتدأ والخبر.

وتحدث تشومسكي عن التحويل بالحذف، من ذلك ما تناوله في نظرية الأثر الخاصة بقواعد النقل، وقد ضرب مثالا يعبّر عن بنية عميقة يمكن أن تُحوَّل إلى بنية سطحية عبر جمل عدة، من ذلك:

- The man [who John saw e]
- The man [John saw e]

ويلحظ أن المثال الأول يمكن حذف الاسم الموصول منه who؛ لأنه يشغل موقع المفعول به، فتصبح الجملة كما في المثال الثاني، أما في اللغة العربية فلا يجوز إطلاقا أن يُحذف الاسم الموصول من جملة الرجل الذي رآه جونْ ويبقى التركيب مركبا اسميا،

---

(1) انظر: الخولي، محمد، معجم علم اللغة النظري، مرجع سابق، ص68.

(2) هذه العلامة تعني أن هناك عنصرا محذوفا zero morpheme وهو دلالة غير ملفوظ بها. انظر: استيتة، سمير، اللسانيات، المجال والوظيفة والمنهج، مرجع سابق، ص110.

(3) انظر: زكريا، ميشال، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، مرجع سابق، ص156.

(4) Bach, Emmon. 1964. *An Introduction to Transformational grammars*. p.73

فالتركيب ٱلرجل [رآه جون] صحيح على أنه جملة وغير صحيح على أنه مركب اسمي وُصف فيه الرجل باسم موصول محذوف[1].

وهذا التبسيط في مفهوم الحذف أردنا بيانه من أجل توضيح أن الحذف قد يكون بحذف عنصر كما في المثال الآتي:

أكَلَ/ الولدُ/ الخبزَ

وعند تحويل الجملة في اللغة العربية من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول، يُحذف الفاعل وتصبح العبارة كالآتي:

أُكِلَ + + Ø الخبزُ

2- الإضافة أو الزيادة Addition

نوع من القواعد التحويلية يتم فيه إضافة عنصر لغوي، ويمكن تمثيل هذ القانون بالرسم الآتي:

أ+ب ← أ+ب+ج[2]. ويجب التنبيه إلى أن الزيادة أو الإضافة تعني بقاء المكوِّن (أ) على ما هو عليه، مع زيادة مكوِّن آخر أو أكثر عليه، كما يجب أن نحذر من الخلط بين الزيادة والتمدد. ففي التمدد، يختفي المكون (أ) تماما حيث يتحول عن طريق التمدد إلى مكوِّنين آخرين، هما: ب +ج[3].

ويمكننا تتبع الزيادة عند التحويليين عند إدخال كلمة في التركيب لا تدل على معنى في البنية العميقة، لكنها تغير وظيفة تركيبية، وتكون في كلمات مثل (There) و (it) مثل:

There	\ is	\ a hippopotamus	\ in	\ that	\ cornfield
هناك	/ فعل مساعد	فرس النهر/	في/	ذلك/	حقل الذرة/

'يوجد فرس النهر في حقل الذرة'

---

(1) انظر: تشومسكي، نعوم، المعرفة اللغوية: طبيعتها وأصولها واستخدامها (القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، 1993م)، ص146- ص147.

(2) انظر: الخولي، محمد، معجم علم اللغة النظري، مرجع سابق، ص5.

(3) انظر: البهنساوي، حسام، القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي، مرجع سابق، ص99.

There \ are \ many \ people \ out \ of \work

يوجد /فعل مساعد /عدة /الناس /خارج /ملكية /العمل

يُوجد كثير من الناس خارج العمل.

فكلمة there ليس لها معنى أو دلالة في البنية العميقة، ومن حيث البنية السطحية هي فاعل لفعل موجود في الجملة، أي أنها نوع من الزيادة، لذلك فإن أصل التركيبين هو:

A hippopotamus is in that cornfield.
Many people are out of work.

وكذلك استخدام كلمة it في مثل:

It is raining.

فكلمة it ليس لها أثر في البنية العميقة، ويمكن التعبير عن المعنى بقولنا: raining[1].

ومن عناصر الزيادة التي أشار إليها التحويليون الجملة النواة التي يطرأ عليها التحويل بالنفي، مثل:

Ali \can \not \come

علي /يستطيع /نفي /يأتي

لا يستطيع علي أن يأتي.

فالعنصر not حوّل الجملة من الإثبات إلى النفي، وتعد الجملة المنفية تحويلا اختياريا لجملة:

Ali can come.[2]

وتكون الزيادة بإضافة عنصر جديد في الكلام لا يؤثر في البنية العميقة ويبقى المعنى كما هو، مثل: قرأ الطالب الدرس.

تُصبح: قرأ الطالبُ الذي كان معي بالأمس الدرس الجديد.

(1) انظر: الراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث، مرجع سابق، ص152-ص 153.

(2) انظر: السيد، صبري، تشومسكي: فكره اللغوي وآراء النقاد فيه، مرجع سابق، ص213؛ و Bornstein, Diane D. 1984, *An Introduction to Transformational Grammar*, p.128.

ويرى عمايرة أن الحروف المشبهة بالفعل، والأفعال الماضية الناقصة وأفعال الشروع والمقاربة والرجاء وأفعال المدح والذم هي عناصر زيادة في النحو العربي، تنقل الجملة التوليدية إلى جملة تحويلية لتحقق غرضا بعينه هو التوكيد أو التمنى أو الترجي أو الاستمرار أو غيرها من الأغراض البلاغية[1].

2- قواعد الإحلال أو الاستبدال **Replacment** (إحلال عنصر محل آخر)

هو: وضع كلمة مكان اخرى، أو مكان تركيب آخر لأداء نفس الوظيفة النحوية، مع الحفاظ على مقبولية الجملة من الناحية الدلالية[2]. ويمكن توضيح هذا القانون بالرسم الآتي: أ ← ج، فاستبدلنا العنصر (أ) بالعنصر (ج)[3].

وقد استخدم تشومسكي في هذا التحويل نظرية أطلق عليها نظرية السين البارية (X Theory) ويكون ذلك باستخدام الضمائر التي تحلّ محل الاسم الظاهر، وقد أشار إليها تشومسكي بمصطلح الصدور والإسقاط، والمقصود بذلك تصور وجود عنصر ما، في موقع معين، ويكون لهذا العنصر إما وجود ظاهري على شكل كلمة تحمل دلالة معجمية، أو كمقولة فارغة لا يتحدَّد لها أي شكل صوتي، مثال ذلك: كلمة see وهو فعل متعدٍّ، يجب أن يكون له مفعول به يُعبَّر عنه تركيبيا كمفعول في مركَّب فعلي، وإذا لم يوجد المفعول في موقعه وجب أن يكون هناك مقولة فارغة من النوع المطلوب (مُقدَّر)، مثال ذلك:

The man I saw[4]

الرجل الذي رأيتُه

---

(1) انظر: عمايرة، خليل، في التحليل اللغوي، مرجع سابق، ص91-ص92.

(2) انظر: الخولي، محمد، معجم علم اللغة النظري، مرجع سابق، ص273.

(3) انظر: الخولي، محمد، قواعد تحويلية للغة العربية، مرجع سابق، ص23.

(4) انظر: تشومسكي، المعرفة اللغوية، مرجع سابق، ص171؛ والراجحي، شرف الدين علي، في علم اللغة عن العرب ورأي علم اللغة الحديث، مرجع سابق ص129؛ والراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث، ص 140؛ وياقوت، محمود سليمان، منهج البحث اللغوي، مرجع سابق، ص154.

وقد بين تشومسكي أن هناك متغيرا رمز إليه بالرمز (e) يقيّده رابطٌ يشغل الموقع الأول في الجملة (الصدر) the man، وبحيث يكون هناك مقولة فارغة (مُقدّر) يرمز إليه بـ (o) يُقيِّد المتغير (المقولة) (e) وهذا يظهر في المثال:

The man \ o\ I\ saw\ E

متغير/ رأى/ أنا/ مقدر/ رجل/ ال تعريف

فيصبح المعنى: ألرجل الذي رأيت أ. ويُرمز لـ (e) بـ (أ) وهو أثر مفعول الفعل (رأى)، وقد يتحقق هذا الربط الفارغ مُعجميا في صورة الكلمة who، وهذا أيضا أشار إليه باش عندما رأى أن التحويل بالإحلال أو الاستبدال يكون في العناصر البسيطة في الجملة[1].

ومثال ذلك أيضا: John likes Mary and Bill does too

إذ يُشير العائد بعد does إلى العبارة الأولى[2].

ويمكننا تحقيق مفهوم الاستبدال أو الإحلال في اللغة العربية بالمثال الآتي:

بما أن الطالبَ مجتهدٌ جدا فإن هذا الطالب ناجح.

ففي عملية الإحلال أو الاستبدال يحلّ الضمير العائد إلى ما سبق محل الاسم الظاهر، فنقول:

بما أن الطالبَ مجتهدٌ جدا فإنه ناجح.

ومن مثال ذلك القول المشهور في كتب النحو عن (كان وأخواتها): (أن كنت برا فاقترب) إذ يمكننا بواسطة الإحلال القول: (أنْ ما أنت برا فاقترب)، فتحلّ (ما) محل (كان) المحذوفة[3].

(1) انظر: Bach, Emnon.1964. *An Introduction to Transformational grammars*. p.74.

(2) انظر: Hanna , sami, ZAki Karim,Naguib, Greis, *Dictionary of Modern Linguistics*. p.6.

(3) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج1، ص273.

4- قانون التمدد أو التوسّع Expansion

هو قانون يتفرّع فيه الرمز الواحد إلى اثنين مثل:

أ ← ب + ج.

حيث يتم تمدد المكون أ وتوسعه إلى المكونين ب +ج[1].

وأشار التحويليون إلى فكرة التوسّع، وذلك عبر توسيع عنصر من عناصر الجملة، بزيادة حرف أو كلمة أو جملة لغرض معين، وهناك أمثلة توضح فكرة التوسع في اللغة الإنجليزية كما ذكر بعض اللغويين الغربيين، وتتمثل في موضوعات عِدّة، منها: فكرة المطابقة بين الاسم والفعل، والمثال الآتي يوضح ذلك:

Ellen \ goes \ to \ school \ on \ Tuesday

إيلين /تذهب /إلى /المدرسة /ظرفية زمانية لليوم /الثلاثاء

تذهب إلين إلى المدرسة يوم الثلاثاء.

فالفعل goes يتطلّب أن يُختم باللاحقة (es)، والأصل: بمعنى: يذهب. ومن أمثلة ذلك في المطابقة أن نقول:

She \ drives \ her \ car

هي /تقود /ضمير للملكية /سيارة

تقود سيارتها.

She \ does \ not \ like to \take \the \ bus

هي /فعل مساعد /نفي /تحب /تأخذ /أداة تعريف /حافلة

لا تحب ركوب الحافلة.

---

[1] انظر: الخولي، محمد، معجم علم اللغة النظري، مرجع سابق، ص90؛ والبهنساوي، حسام، القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي، مرجع سابق، ص99.

Her	\ car	\ has	\ a flat	\ tire
ضمير للملكية	/سيارة	/تملك	/مستوٍ	/إطار

'عجل سيارتها خُرقت'

وأما المطابقة في حالة الأدوات المساعدة، مثل: may, can, will, shall

فإنه لا يظهر في نهاية الفعل اللاحقة s ومثال ذلك:

Since	\She	\ can	\ not	\drive	\,she	\ will	\ not	\ go	\ to	\school
منذ	/هي	/تستطيع	/نفي	/تقود	هي،	/سوف	/نفي	/تذهب	/إلى	/المدرسة

'لأنها لا تستطيع أن تقود السيارة، لذلك لن تذهب إلى المدرسة'[1].

وفي اللغة العربية هو توسيع ركن من مؤلفات الجملة، مثل قولنا: 'علمتُ شيئاً' إذ يتم توسيع الجملة السابقة بقولنا: 'علمتُ أنَّ محمدا سافرَ'، فجملة أنَّ محمدا سافر' هي توسيع لكلمة شيئاً[2]. ومن ذلك الجمل المؤولة بمفرد فهي صالحة للتمدد، نحو: (جاء زيد ضاحكا)، و(جاء زيد وهو يضحك)[3].

5- التقلّص أو الاختصار Reducation: مثال ذلك:

أ +ب ← ج.

حيث يتم تقلص المكوِّنين أ +ب واختصارهما فقط إلى مُكوِّن واحد، هو ج، وتعدُّ هذه القاعدة عكس القاعدة السابقة[4].

ويقصد به حذف الكلمات في الجمل، ويمكن توضيح ذلك:

---

(1) انظر: Bornstein, Diane D. 1984, *An Introduction to Transformational Grammar*, Lanham, New York. London. p.108,109.

(2) انظر: زكريا، ميشال، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، النظرية، مرجع سابق، ص155.

(3) انظر: شنت ثاني، عبدالرحيم، التحويل في الجملة الفعلية العربية، مرجع سابق، ص140.

(4) انظر: المرجع السابق نفسه، ص99.

- أسئلة الإيجاب والنفي. yes, no questions وهي التي يجاب عنها بكلمة: نعم أو لا. مثل:

Can Ali come?	"هل يمكن أن يأتي علي؟".
Will you be home tomorrow?	"هل ستكون في المنزل غداً؟".
Have you finished the book?	"هل انتهيت من قراءة الكتاب؟".
Did you see Essam?	"هل رأيت عصام؟".

فجميع الأسئلة السابقة على اختلاف أنواعها، يكون الإجابة عنها إما بجملة طويلة، أو بنعم ولا، yes,no وهذا يمثّل الاختصار في التركيب[1]. فيحُذف السؤال المكرر من جملة الإجابة ويُجاب بنعم أو لا.

وقد يكون الاختصار أيضا بحذف الفعل المساعد من أسئلة tag questions، فالفعل المساعد الأول والفاعل يكرران في الاختصار، فيكون للجملة المثبتة اختصار منفي، وللجملة المنفية اختصار مثبت مثل:

You\ have\ answered\ the\ letter\ havent \ you?

"أنت لم تجب عن الرسالة، أليس كذلك؟"

فالسؤال المنفي يتضمن اختصارا لـ عبارة

Haven't you answered the letter?

ومعظم التحويليين يرون أن الجملة الطلبية تتضمن فعلا مساعدا صوريا محذوفا، ويمكن تمثيل ذلك بالمعادلة الآتية:

س ← س+ فعل مساعد صوري+ مضارع+ you + +عنصر الطلب

Be quiet → will be quiet + مضارع + you + عنصر الطلب[2]

---

(1) انظر: السيد، صبري إبراهيم، تشومسكي فكره اللغوي وآراء النقاد فيه، مرجع سابق، ص222.

(2) انظر: المرجع السابق نفسه، ص246، و Bornstein, *An Intrduction to Transformational grammar*,pp 158-161.

ويرى بعض الباحثين أن الفرق بين التقلص وبين الحذف في اللغة العربية أن الأخير يكون في العناصر الرئيسة، والتقلص يكون في العناصر المكملة في الجملة، فالتقلص مثل حذف الصفة، والحال، والتمييز، نحو: كم صمت؟والأصل: كم يوما صمتَ، ومنه أن تُحذف الصفة ويقوم الموصوف مقامها، والحذف يكون في العُمد، مثل: حذف المبتدأ أو الخبر أو الفعل أو الفاعل[1].

6- إعادة الترتيب (التقديم والتأخير) **Premutation**

يقصد به أن تُغيَّر مواقع بعض التراكيب بالتقديم والتأخير لغرض معنوي، بشرط ألا يُخلّ هذا الترتيب الجديد بتركيب الجملة ومعناها في الجملة، فيتحول إلى أنماط مختلفة على مستوى البنية السطحية[2].

مثال ذلك: أ+ب←ب+أ. حيث يتم إعادة ترتيب المكونين أ +ب، عن طريق تبادل مكانيهما، فيصبح (أ) في مكان (ب)، و(ب) في مكان (أ) [3].

ومن مواضع التقديم والتأخير كما ذكر التحويليون أن يتقدم المفعول به لعناية المتكلم به في بعض المواضع، ومن ذلك:

Her \ hat \she \take \off

القبعةُ خلَعَتْها

She \ took \ off \her \hat

خَلَعتْ قُبعتَها

---

(1) انظر: شتت ثاني، عبدالرحيم، التحويل في الجملة الفعلية العربية، مرجع سابق، ص121.

(2) انظر: علي، عاصم شحادة، اللسانيات المعاصرة للدارسين في الجامعات الماليزية، مرجع سابق، ص93–ص94.

(3) انظر: البهنساوي، حسام، القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي، مرجع سابق، ص99؛ والخولي، محمد، معجم علم اللغة النظري، مرجع سابق، ص291.

فنسق اللغة الإنجليزية هو: فاعل+ فعل+ مفعول به، وفي الجملة الأولى قُدّم المفعول به hat على الفعل لعناية المتكلم به[1].

ومن مواضع التحويل بإعادة الترتيب في اللغة الإنجليزية تقديم المفعول بـه الثـاني أو المفعول غير المباشر Indirect object على المفعول الأول المباشر، ومن ذلك:

1. They \ sent \ me \ a \note_a
هم /أرسل /إلي /أداة تعريف /مذكرة

أرسلوا إليّ مُذكّرة.

b- They sent a note to me.

أرسلوا مذكرة إليّ

1. a_Mary \ has \mailed \her \friend \a \letter
ماري /فعل مساعد /أرسل /لها /صديق /أداة تعريف /رسالة

ماري أرسلت إلى صديقتها رسالة.

b-Mary \has \maileda \a \letter \to \her \friend

ماري أرسلت رسالةً إلى صديقتها.

ويُعدُّ الاسمان (me,her friend)مفعولين غير مباشرين في الإنجليزيـة، إذ قُـدم كـلٌ منهما على المفعول به الأول المباشر[2].

ومن مواضع التحويل بإعادة الترتيب تقديم الظرف، ومن ذلك:

1. I \saw \her \at \the \bank \yesterday
أنا /رأى / هي /عند /أداة تعريف /مصرف /أمس

---

(1) انظر: حميدة، مصطفى، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية (القاهرة: الشركة المصرية للنشر، 1997م)، ص32.

(2) انظر: Liles, Bruc. 1971. *An Introductory Transformational Grammar*,U.S.A ,P. 63.

رأيتها عند المصرف أمس.

1. yesterday \I \saw \her \at \the \bank

أمس رأيتها عند المصرف.

ويُلحظ أن الجملة (2) قُدِّم فيها ظرف الزمان yesterday للدلالة على الزمن الذي رأى فيه المتكلم الفتاة، وهذا التقديم من صور التحويل في ترتيب الجملة، ويبقى الترتيب كما هو من حيث المعنى العميق[1].

ومثال ذلك في العربية، شرح المُعلِّمُ درسَ النحو أمسِ. فيمكن إعادة ترتيب العناصر في الجملة بصور مختلفة، مثل:

- شرح درسَ النحو المعلمُ أمس.
- شرح أمس المعلمُ درسَ النحو.

فالبنية العميقة لهذا التركيب لاتتغيّر على الرغم من صور الترتيب المختلفة.

ومن مواضع التحويل بإعادة الترتيب في اللغة الإنجليزية تركيب المبني للمجهول، نحو:

1. Ali \sold \Mohammed \the \car

علي /باع /محمد /أداة تعريف /سيارة

علي باع السيارة لمحمد.

2. Mohammed \was \sold \the \car \by \Ali

محمد /فعل مساعد /باع /أداة تعريف /سيارة /من قِبَل /علي

بيع محمدُ السيارةَ من علي.

3. 2Ali \sold \the \car \to \Mohammed

علي /باع /أداة تعريف /سيارة /ل /محمد

(1) Liles, Bruce. 1971. *An Introductory Transformational Grammar*, U.S.A, P. 60-61

'علي باع السيارة لمحمد'

4.	The	\car	\was	\sold	\to	\Mohammed	\by	\Ali
	أداة تعريف	/سيارة	/فعل مساعد	/بيعت	/إلى	/محمد	/من قِبل	/علي

'بيعت السيارةُ لمحمد بواسطة علي'

فيلاحظ في البناء للمجهول أن الجمل ذات المفاعيل غير المباشرة تكون لها صيغتان مبنيتان للمجهول كما هو في 2 و4، مماثلتان لصيغتيهما المبنيتين للمعلوم، كما هو في 1و 3، وتكشف العلاقة في هذه الجمل بين المبني للمجهول وتبديل المفعول غير المباشر ظاهرة الترتيب، فالفعل يكون مفردا في الجملة المبنية للمعلوم، لكنه يُجمع في الجملة المبنية للمجهول كما هو في:

Joe	\ sells	\ cars
جوي	/يبيع	/السيارات

'جوي يبيع السيارات'

Cars	\ are	\ sold	\ by	\ Joe
السيارات	/فعل مساعد	/بيعت	/بواسطة	/جوي

'بيعت السيارات بواسطة جوي'

فالفعل يتفق مع فاعل البنية السطحية Joe في الجملة الأولى، و cars في الجملة الثانية، وليس مع فاعل البنية العميقة Joe في كلتا الحالتين.

فقاعدة المطابقة Agreement rule تتبع المبني للمجهول[1].

---

[1] انظر: السيد، صبري، تشومسكي فكره اللغوي وآراء النقاد فيه، مرجع سابق، ص206.

أنواع القواعد التحويلية

في ضوء تتبُّعنا لمفهوم التحويل وعناصرة لدى تشومسكي، يمكننا تصنيف هذه القواعد التحويلية إلى ما يأتي:

أولا: قواعد اختيارية: بمعنى أنه يجوز تطبيقها وليس واجبا، مثل قانون تحويل المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول، فلا شيء يجبرنا على تحويل المعلوم إلى المجهول.

ثانيا: قواعد إجبارية: بمعنى أنه لا بد من تطبيقها على كل جملة في اللغة لتصبح صحيحة نحويا، مثل قواعد التذكير والتأنيث[1].

وقواعد التحويل لها نوعان من الوظائف، وهما:

- تغيير العلاقات النحوية لأساس الجملة، مثل: تحويل المبني للمعلوم إلى مبني للمجهول.
- وتكوين جملة مُركَّبة من جملة أساسية أو بسيطة، مثل قولنا: قرأ التلميذ الكتاب الذي ألَّفه المعلم، فالجملة السابقة نشأت من التحويل الذي ربط بين الجملتين: قرأ التلميذ الكتاب+ ألَّف المعلم الكتاب[2].

---

(1) انظر: الخولي، محمد علي، قواعد تحويلية للغة العربية، مرجع سابق، ص25.

(2) انظر: Hanna , sami, ZAki Karim,Naguib, Greis, *Dictionary of Modern Linguistics*. p.143.

أهمية القواعد التحويلية

تبرز أهمية القواعد التحويلية في النقاط الآتية:

- تنظر القواعد التحويلية إلى الجملة على أنها مشتقة من تركيب آخر عبر عملية تحويل خاصة، وتعد هذه النظرة أقرب إلى طبيعة اللغة.
- بإمكان هذه القواعد التحويلية أن تقدم تفسيرا مقنعا لقدرة المرء على أن ينتج عددا من الجمل الجديدة ويفهمها.
- تعدُّ القواعد التحويلية قواعد ذهنية تهتم بالحقيقة الذهنية الكامنة خلف الأداء اللغوي الفعلي.
- تعتمد القواعد التحويلية على وجهة النظر القائلة بأن النظرية اللغوية يجب أن تختص بشكل رئيس بمتكلم ومستمع نموذجيين، في مجتمع لغوي كامل التجانس وكامل المعرفة بلغته وغير متأثرٍ بظروف لا علاقة لها بالقواعد اللغوية ذاتها، مثل محدودية الذاكرة وتشتيت الذهن وعثرات اللسان والأخطاء الناتجة عن الجهل بأصول اللغة.
- تتميز القواعد التحويلية بقدرتها الفائقة على تحليل أنماط الجمل المعقدة (المُركَّبة) التي تعجز القواعد الأخرى على تحليلها[1].

وتقوم الجملة المركبة على جملة بسيطة أو على سياق متتابع من الجمل البسيطة، ويعمل النحو التحويلي على استخراج الأحكام التي يمكن لنا بتطبيقها أن نفرِّع الجمل البسيطة إلى جمل مركبة، أو أن نحوِّل الجمل البسيطة إلى جمل مركبة.

ومثل ذلك نجده في النحو العربي من الصدور عن الجملتين الاسمية والفعلية في صورتهما البسيطة (المسند، المسند إليه)، وملاحظة التغييرات التي تجري عليهما وتضيف إليهما عناصر إضافية ووظائف جديدة[2]. مثل: دخول الحروف والأفعال الناسخة على الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر، أو دخول أدوات الاستفهام والنفي على الجملة الفعلية المكونة من الفعل والفاعل، وغيرها من الصور.

---

(1) انظر: الخولي، محمد علي، قواعد تحويلية للغة العربية، مرجع سابق، ص9- ص10.

(2) انظر: الموسى، نهاد، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، مرجع سابق، ص63-ص64.

- تتميّز القواعد التحويلية بقدرتها على التفريق بين الجمل المختلفة في تركيبها الظاهري، في حين نجدها متساوية المعنى أو مترادفة في التركيب العميق[1]، ومن ذلك قولنا:

زيدٌ عريضُ الجبين.

جبينُ زيدٍ عريضٌ.

زيدٌ جبينُه عريضٌ.

فبرغم اختلاف هذه الجمل في التركيب السطحي إلا أنها تشترك جمعا في المعنى نفسه، أي (البنية العميقة)، وكذلك قولنا: وفجرنا الأرض عيونا، وفجرنا عيون الأرض. فالبنية السطحية للجملتين مختلفة ولهما أصل عميق واحد[2].

- تقدم القواعد التحويلية تفسيرا واضحا للجمل التي يصيبها حذف بحيث يتمكن متكلم اللغة من فهم تلك الجمل واستيعابها، مثل: اقرأ الكتاب. فرغم أن الفاعل محذوفٌ من الجملة إلا أنه مفهوم لدى المتكلم والسامع على حدٍ سواء[3].

ومثل تركيب الإضافة المعنوية، التي تفيد التعريف إن كان المضاف إليه معرفة، والتخصيص إن كان المضاف إليه نكرة، وتكون على ثلاثة أنواع، وهي:

1. بمعنى (من) إن كان المضاف بعضا من المضاف إليه، مثلْ عندي خَاتَمُ فضةٍ فتقدير المحذوف: خَاتَمٌ من فضة.
2. بمعنى اللام، مثل: كتابُ زيدٌ وتقدير المحذوف: كتابٌ لزيدٌ
3. أن تكون بمعنى (في) وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفا للمضاف، نحو: عليٌ صومُ رمضانٌ، وتقدير المحذوف صومٌ في رمضان[4]. ويستطيع مستخدم اللغة أن يقدر المحذوف، ويفهم التركيب في كل حالة من الحالات السابقة حسب السياق.

---

(1) انظر: الخولي، محمد علي، قواعد تحويلية للغة العربية، مرجع سابق، ص10.

(2) انظر: الموسى، نهاد، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، مرجع سابق، ص68-70

(3) انظر: الخولي، محمد علي، قواعد تحويلية للغة العربية، مرجع سابق، ص11.

(4) انظر: عبد اللطيف، محمد حماسة، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ص46- ص47.

- تتميز القواعد التحويلية بالقدرة على إعطاء التفسير الكامل للجملة الواحدة التي تحتمل أكثر من معنى[1]، ومن مثل ذلك، جملة: زيارةُ الأهلِ مُفرِحةٌ، فالتركيب الإضافي قد يكون معناه:

1- يزورنا الأهلُ.

2- نزور الأهلَ.

وإرجاع هذا التركيب إلى إحدى الجملتين اللتين تعدان أصلا (بنية عيقة) لهذا التركيب السطحي هو الذي يحدد المعنى المقصود، وهو في النحو من إضافة المصدر إلى فاعله، أو من إضافة المصدر إلى مفعوله. فمفهوم البنية العميقة هو الذي يؤدي إلى إزالة اللبس، أو إزالة الغموض الذي يوجد في العبارات ذات المعاني المتعددة[2].

- تقدم القواعد التحويلية تفسيرا واضحا للجمل الصحيحة نحويا، والجمل غير الصحيحة نحويا، رغم أن هذه الجمل تتخذ أشكالا وتراكيب لا حصر لها[3].

---

(1) انظر: الخولي، محمد علي، قواعد تحويلية للغة العربية، مرجع سابق، ص 11.

(2) انظر: عبد اللطيف، محمد حماسة، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، مرجع سابق، ص22.

(3) انظر: الخولي، محمد، قواعد تحويلية للغة العربية، مرجع سابق، ص 11.

المبحث الثاني

التحويل في الدراسات النحوية العربية القديمة

أصول التراكيب ومفهوم التحويل في النحو العربي

يرتبط مفهوم التحويل عند النحاة القدامى بتفسير كثير من التراكيب والجمل، وقد صرَّحوا به بوصفه مصطلحا في مناقشتهم لتمييز الجملة، فهم يفترضون أصلا مقدرا هو البنية العميقة -باصطلاح الدرس الألسني الحديث- عبروا عنه باصطلاحات مختلفة، منها: أصله كذا، هو على تقدير كذا[1]، فالظرف والجار والمجرور على سبيل المثال إذا وقعا صفة، مثل: "مررت برجلٍ عندك، أو في الدار" أو حالا: مثل"مررت بزيدٍ عندك"، أو خبرا "زيد عندك" يتعلقان بعامل محذوف، ويقدِّر النحاة التركيب الأصلي بـ"استقرَّ أو كائن عندك"[2].

ويقول ابن يعيش في ذلك: والخبر إذا وقع ظرفا أو جارا ومجرورا، نحو: "زيد في الدار" و"عمروٌ عندك" فليس الظرف هو الخبر على الحقيقة؛ لأن الدار" ليس من "زيد" في شيء، وإنما الظرف نائبٌ عن الخبر، والتقدير: "زيدٌ استقر عندك" فهذا هو الخبر في الحقيقة وإنما حُذف وأُقيم الظرف مكانه إيجازا لما في الظرف من دلالةٍ عليه[3].

واستدلوا على تقديرهم لذلك المحذوف أنه يظهر ويُصرّح به في بعض التراكيب، مثل قول الشاعر:

لك العزُّ إنْ مولاك عزَّ وإن يَهُنْ فأنت لدى بُحْبُوحةِ الهُونِ كائنُ

(1) انظر: عبد اللطيف، محمد حماسة، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، مرجع سابق، ص38.

(2) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل (بيروت: المكتبة العصرية، 1995)، ج1، ص528.

(3) انظر: ابن يعيش، موفق الدين يعيش، شرح المفصل (بيروت: عالم الكتب، د. ت)، ج1، ص90.

فصرّح الشاعر بالعامل في الظرف الواقع خبرا كائنٌ، والأصل عند الجمهور أن يُحذف[1].

وانتصب قولهم: إياك والشرَّ؛ لأن أصله أحذِّر إياك من الشرِّ، فموضع الجار والمجرور النصب، فلما حذف حرف الجر صار النصب فيما بعده[2].

القوانين المؤثرة بالتحويل في التراكيب

تعامل النحاة مع عدد من القوانين التي تحكم تحول البنية العميقة إلى بنية سطحية[3]، مثل قانون الزيادة الذي تناولوه في أبواب كثيرة منها باب الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، فجملة ظننتُ محمدا حاضراً، يرى النحاة أنها في الأصل جملة اسمية تحوّلت إلى جملة فعلية بزيادة الفعل ظنّ[4]. وتناولوا قانون إعادة الترتيب بشكل واسع في حديثهم عن التقديم والتأخير، وحالات وجوبه وجوازه[5]، مثل تقديم الخبر على المبتدأ[6]، وتوسيط خبر كان وأخواتها بين الفعل الناقص والاسم، وتقديم الخبر على الفعل الناقص[7]، وتقديم المفعول به على الفاعل[8]، فمن أغراض التقديم أن العرب تُقدِّم في كلامها الذي بيانُه أهمُّ، وهم على بيانه أحرص[9]، وتناولوا قانون الاستبدال في حديثهم عن المشتقات التي تعمل عمل الفعل، كما يرى سيبويه، إذ يقع الشيء موقع الشيء وليس إعرابه

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج1، ص198-ص199.

(2) انظر: الأنباري، عبدالرحمن، أسرار العربية، تحقيق: محمد حسين شمس الدين (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1997م)، ص 102.

(3) انظر: عبد اللطيف، محمد حماسة، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، مرجع سابق، ص38.

(4) انظر: الموسى، نهاد، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص67.

(5) انظر: الراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث، مرجع سابق، ص155.

(6) انظر: السيوطي، عبدالرحمن، همع الهوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1998م)، ج1، ص331-333

(7) انظر: المرجع السابق نفسه، ج1، ص371، 372

(8) انظر: المرجع السابق نفسه، ج 1، ص515.

(9) انظر: سيبويه، عمرو بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون (بيروت، عالم الكتب، د.ط، 1983)، ج1، ص34.

كإعرابه، وذلك كقولك: مررت برجلٍ يقول ذاك، فـ(يقول) في موضع (قائل) وليس إعرابه كإعرابه[1]. وأشار سيبويه إلى الاستبدال بين اسم الفاعل والفعل المضارع لاشتراكهما في المعنى والعمل[2]، مثل قولك: هذا ضاربٌ عمْرًا غدًا، فمعناه وعمله مثل: هذا يضربُ عمْرًا غدًا[3].

واشترط النحاة في إعمال المصدر عمل فعله أن يكون نائبا عن الفعل مثل: (إكراما ضيوفك)، أو أن يصح إحلال الفعل محله مسبوقا بأن أو ما مصدريتين[4]، مثل (يسرني فهمك الدرس)، وكأن البنية العميقة للتركيب الأول (أكْرِم ضيوفك)، وفي الجملة الثانية (يسرني أن تفهم الدرس)، ومن ثمّ منعوا أن يعمل عمل الفعل المصدر المؤكد، والمبين للعدد؛ لأنه ليس محولا من تلك البنية العميقة التي اشترطوها، ولا تصلح أن تكون أصلا له[5]. وأشار سيبويه إلى الاستبدال بين الفعل المضارع و المصدر؛ لاتفاقهما في المعنى والعمل، كقولهم: عجبتُ من ضربٍ زيداً، معناه أنه يُضرب زيدٌ، وقد نصب المصدر المفعول به، وكقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾﴾ (البلد: 15، 14)[6]، فالمصدر إطعام نصب يتيما، ويمكن تمثيل عمليات التحويل بالرسم الآتي:

أو أن يُطعِم يتيما في يوم ذي مسغبة ← تقديم

أو أن يُطعم في يوم ذي مسغبة يتيما ← استبدال

أو إطعامٌ في يوم ذي مسغبة يتيما.

وأشار النحاة إلى أن صيغة اسم المفعول تحلُّ محلّ اسم الفاعل، مثل قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ (هود: 43) بمعنى: لا معصوم، وقوله تعالى: ﴿حَرَمًا ءَامِنًا﴾

---

(1) انظر: المرجع السابق نفسه، ج2، ص132.

(2) انظر: ياقوت، سليمان، التراكيب غير الصحيحة نحويا في الكتاب لسيبويه (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، د.ت)، ص458.

(3) انظر: سيبويه، عمرو بن قنبر، الكتاب، مرجع سابق، ج1، ص164.

(4) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج2، ص88.

(5) انظر: عبدالرحمن ممدوح، من أصول التحويل في نحو العربية (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999م)، ص216.

(6) انظر: سيبويه، عمرو بن قنبر، الكتاب، مرجع سابق، ج1، ص189.

(العنكبوت: 67) بمعنى مأمونا، ويُقال: (سرٌّ كاتم) بمعنى مكتوم[1]. ويمكن تمثيل ذلك تحويليا بالشكل الآتي:

- لا معصوم من أمر الله ← استبدال
  لا عاصم من أمر الله.
- وجعلنا حرما مأمونا ← استبدال
  وجعلنا حرما آمنا.
- سرٌّ مكتوم ← استبدال
  سرٌّ كاتم.

وتنوب صيغة اسم المفعول عن صيغة اسم الفاعل، مثل قولهم: (عيشٌ مغبون) بمعنى: غابن غيرَ صاحبه. ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا﴾(مريم: 61)[2]. فيكون من استبدال صيغة اسم المفعول بصيغة اسم الفاعل.

ونصّ النحاة على أن التمييز محول عن الفاعل أو المفعول، فقوله تعالى: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾(مريم: 4)، التمييز فيه مُحوّل عن الفاعل، إذ أصل التركيب: (واشتعل شيب الرأس)، وقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ (القمر: 12)، التمييز فيه مُحوّل عن المفعول؛ إذ أصل التركيب: (وفجرنا عيون الأرض)[3].

كما لاحظوا أن تركيب النداء محول عن تركيب آخر، ناب فيه حرف النداء مناب الفعل (أدعو)، فالمنادى مفعول به في المعنى، وناصبه فعل مضمر نابت (يا) منابه. فأصل

---

(1) انظر: ابن فارس، أبو الحسين أحمد، **الصاحبي في فقه اللغة العربية**، تعليق: أحمد حسن بسج (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1997م)، ص168.

(2) انظر: المرجع السابق نفسه.

(3) انظر: الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد، **شرح الأشموني على الألفية**، رتّبه وصحّحه: مصطفى حسين (بيروت، دار الفكر، د.ت)، ج1، ص201.

عبارة: (يا زيد): (أدعو زيدا)، فحذفت جملة (أدعو) وأنيبت (يا) منابها[1]. ومن هنا لاحظوا أنّ المحل الإعرابي للمنادي هو النصب.

أدعو زيدا ← استبدال

يا زيدا ← استبدال العلامة الإعرابية

يا زيدُ.

العلاقة بين ظاهر الكلام والقواعد

لجأ النحاة إلى التقدير ضبطا للعلاقة بين سطح الكلام والقواعد المطردة، وأدركوا أن اللغة ليست ظاهرا سطحيا متوحدا، وأنها قد يتوحد فيها الظاهر ويتعدد المعنى، وقد يختلف الظاهر والمعنى متفق[2]. ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

جملة: نمتُ طويلاً تحتمل أكثر من بنية عميقة، هي:

- نمت نوما طويلا، على المصدرية.
- نمت وقتا طويلا، على الظرفية.

وجملة إضربْ زيداً وضربًا زيدًا تختلفان في التركيب السطحي، لكن المعنى فيهما متفق.

وفلسفة التقدير في النحو العربي تتصل بمجموعة من القضايا لا تقتصر على الحذف فحسب، بل تشمل الزيادة وإعادة الترتيب والحمل على الموضع، واستعمال حرف بمعنى حرف آخر، والحمل على المعنى، وتتشابه هذه الفلسفة في مضمونها مع النظرية التحويلية، فكلتاهما تصدر عن أساس عقلي، والبنية العميقة عند التحويليين غالبا هي الأصل المقدر عند النحاة القدامى[3].

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، 2ج، ص236.

(2) انظر: عبدالرحمن، ممدوح، من أصول التحويل في نحو العربية، مرجع سابق، ص49.

(3) انظر: المرجع السابق نفسه، ص 159.

التحويل ومفهومه لدى سيبويه

ناقش سيبويه في كتابه مبدأ التحويل وتعامل به في معالجته بعض التراكيب النحوية، وإن لم يرد عنده هذا المصطلح الحديث صراحةً، وقد وضع بابا في كتابه بعنوان: "هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض" قال فيه: "اعلم إنهم مما يحذفون الكلم - وإن كان أصله في الكلام غير ذلك- ويحذفون ويعوضون ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا"[1] وفكرة هذا المبحث تقترب من مفهوم البنية العميقة عند التحويليين، ومن أبرز نصوص هذا المبحث قول سيبويه في باب التعجب: هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكّن تمكّنه، وذلك قولك: ما أحسنَ زيداً. زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيءٌ حسَّنَ زيداً، ودخله معنى التعجب. وهذا تمثيل ولم يُتكلّم به"[2].

إن تحليل الجملة عند الخليل يتم كما يأتي: جملة التعجب (ما أحسنَ زيداً)= معنى التعجب+ شيءٌ حسَّنَ زيداً. فالتصور النحوي للخليل أرجع الجملة إلى مرحلة قبلية لغوية، ويُفهم هذا السبق على أنه البناء العميق للجملة، وهو عبارة: "شيءٌ حسَّنَ زيداً". وقوله: ودخله معنى التعجب، نص واضح على أن تكوين الجملة يكون عبر أكثر من مرحلة، وهو ما يمكن أن يجعل التحويل الذي تمر به الجملة إلى أن يصل إلى مرحلة النطق أو الكتابة. وقوله: "وهذا تمثيل ولم يتكلم به" عبارة استخدمها سيبويه في مواضع عِدَّة تدلُّ على الطابع الافتراضي للبنية العميقة (شيءٌ حسّن زيداً) "[3].

وتحدّث سيبويه عن الأصول المقدّرة في مجمل حديثه عن التقدير في بعض التراكيب والجمل والأساليب، وفي بيانه لأصول بعض الكلمات التي أصابها الحذف أو الزيادة، من ذلك استخدامه بعض العبارات مثل: (كأنك قلت)، (فهذا تمثيل)[4]، يقول في ذلك: "ومثل ذلك من كلامهم: بنو فلان يطؤهم الطريقُ، يريد: يطؤهم أهلُ الطريق. وقالوا: صِدنا

---

(1) سيبويه، عمرو بن قنبر، الكتاب، مرجع سابق، ج 1، ص24، و25.

(2) انظر: المرجع السابق نفسه، ج1، ص72.

(3) انظر: الأسدي، حسن، مفهوم الجملة عند سيبويه (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2007)، ص252.

(4) انظر: ياقوت، محمود سليمان، التراكيب غير الصحيحة نحويا في الكتاب لسيبويه، ص414.

قَنَوينِ، وإنما يريد: صِدْنا بقَنَوَيْن، أو صدنا وحش قنوين، وإنما قَنَـوان اسـمُ أرضٍ[1]. ويمكـن توضيح ذلك تحويليا بالرسم الآتي:

بنو فلان يطؤهم أهلُ الطريقِ ← حذف

بنو فلان يطؤهم ∅ الطريقِ ← استبدال (ناب المضاف إليه مناب المضاف)

بنو فلان يطؤهم الطريقُ.

وتحدث سيبويه عن أصول التراكيب وما أصابها من الحذف أو الزيادة وغيرهـا مـن مظاهر التحويل[2]، ومن ذلك تعليقه على قول الحطيئة:

وشــرُّ المنايــا ميِّــتٌ بــين أهلــه   كهُلْكِ الفتى قد أسلم الحيَّ حاضِرُه[3]

يريد: منيّة ميّت[4].

فالبنية العميقة للتركيب هي: وشر المنايا منيـة ميـت، وطـرأ عليهـا تحويـل بالحـذف، فحذف المضاف، ثم طرأ عليها تحويل بالاستبدال فأُقيم المضاف إليـه مقـام المـضاف. ويمكـن تمثيل ذلك بالرسم الآتي:

وشر المنايا منيةُ ميِّتٍ ← حذف

وشر المنايا ∅ ميِّتٍ ← استبدال (أقيم المضاف إليه مقام المضاف)

وشر المنايا ميِّتٌ.

واستخدم سيبويه عبارة: تمثيـل ولم يُتكلَّم بـهُ، وهـي تتـصل بمفهـوم البنيـة العميقـة بوصـفها تمثّـل المعنـى، وتتحـوّل هـذه البنيـة إلى الـسطح وتظهـر في التعـبيرات المكتوبـة أو المنطوقة[5]، كما في تعليقه على قول عمر بن أبي ربيعة:

---

(1) سيبويه، عمرو بن قنبر، الكتاب، ج1، ص213.

(2) انظر: ياقوت، محمود سليمان، التراكيب غير الصحيحة نحويا في الكتاب لسيبويه، مرجع سابق، ص416.

(3) الأنباري، عبدالرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف (دمشق: دار الفكر) تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، ج1، ص61.

(4) انظر: سيبويه، عمرو بن قنبر، الكتاب، مرجع سابق، ج1، ص215.

(5) انظر: ياقوت، محمود سليمان، التراكيب غير الصحيحة نحويا في الكتاب لسيبويه، مرجع سابق، ص416.

ثم قالوا تحبها قلت بَهْرا عدد النجم والحصى والتراب[1]

كأنك جعلت بَهرا بدلا من بهرك الله، فهذا تمثيل ولم يُتكلَّم به[2].

ويمكن تمثيل ذلك بالشكل الآتي:

البنية العميقة: بهَرك الله، (تمثيل ولم يُتكلّم به) ← البنية السطحية: بهرًا.

ويقول سيبويه في تحليله تركيب: "مررتُ بهم قاطبةً، ومررت بهم طُرًّا"، أي: مررت بهم جميعا، فهذا تمثيل ولم يُتكلَّم به[3]. وقولهم "سبحانَ الله" من المصادر المنصوبة بفعل محذوف، والتقدير: أسبح الله تسبيحا، وزعموا أن "سبحان الله" كقولك: "براءَةَ اللهِ من السوء" وهو تمثيل ولم يُستعمل، كأنك قلت: أُبرِّئ براءةَ اللهِ من السوء[4].

فالبنية العميقة قد تكون مستعملة وتظهر في بعض التراكيب، وقد تكون غير مستعملة مثل: أبرئ براءة الله، وإنما يلجأ النحاة لتقديرها لتوضيح المعنى.

وأشار سيبويه إلى بعض التراكيب التي تحتوي على موضع النصب لكنها تخلو من العامل، وأوردها في القسم الأول من كتابه، في الموضع الخاص بعمل الفعل، إذ يرى أن الناصب هو الفعل الذي تم الاستغناء عنه لوضوح معناه. وقد أدرك سيبويه ذلك في تحليله وفهمه لهذه التراكيب، بقوله: "هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه استغناءً عنه، وسأمثله لك مظهرا لتعلم ما أرادوا"[5]. وسوف يتناول البحث هذه التراكيب بشكل مفصَّل عند مناقشة مظاهر التحويل في التراكيب النحوية، و نسوق في هذا الموضع مثالا لتركيب التحذير والإغراء لتوضيح الفكرة.

---

(1) الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين، الأغاني، تحقيق: علي مهنا وسمير جابر (لبنان: دار الفكر)، ج1، ص88، وحداد، حنّا جميل، معجم شواهد النحو الشعرية (الرياض: دار العلوم، 1984م، ص39.

(2) سيبويه، عمرو بن قنبر، الكتاب، مرجع سابق، ج1، ص312.

(3) انظر: المرجع السابق نفسه، ج1، ص376.

(4) انظر: المرجع السابق نفسه، ج1، ص324، وص 353.

(5) المرجع السابق نفسه، ج1، ص273.

يقول سيبويه: "هذا ماجرى منه على الأمر والتحذير، وذلك قولك: إذا كنت تحذِّر: إياك. كأنك قلتَ: إياك نحِّ. وإياك باعِد، وإياك اتَّقِ، وما أشبه ذا، ومن ذلك أن تقول: نفسَكَ يا فلان، أي اتَّقِ نفسك، إلا أن هذا لا يجوز فيه إظهارُ ما أضمرتَ، ولكن ذكرتُه لأمثل لك ما لا يُظهَر إضماره"[1]، فـ"إياك" جملة فعلية لكن استغني عن الفعل لوضوح المراد عند المخاطب. وكذلك قولهم: شأنك والحجَّ، وامرءا ونفسه، وغير ذلك[2]. والتقدير في التركيب الأول: عليك شأنك مع الحج، وفي الثاني: دع امرءا مع نفسه، فصارت الواو في معنى مع. ويرى سيبويه أن سبب ذلك يعود لكثرتها في كلامهم، واستغناءً بما يرون من الحال، وبما جرى من الذكر[3]. ويمكننا تمثيل البنية العميقة في تركيب التحذير بالرسم الآتي:

إيَّاك نحِّ.

البنية العميقة: إياك نحِّ ← حذف

البنية السطحية: إياك ∅

ويقول سيبويه في باب بعنوان: "هذا باب ذكر معنى لبيك وسعديك، وما اشتقا منه" "فكأنه إذا قال الرجل للرجل: يا فلانُ؛ فقال: لبيك وسعديك فقد قال له: قربا منك، ومتابعةً لك. فهذا تمثيل، وإن كان لا يُستعمل في الكلام، كما كان "براءةَ اللهِ" تمثيلا لـ"سبحانَ اللهِ" ولم يُستعمل"[4]. ومن ذلك أيضا ما ذكره في حديثه عن التمييز، في نحو قولك: "ما في السماءِ موضعُ كفٍّ سحاباً" وجملة: "ما في الناس مثله فارساً، و لي مثله عبداً" بأن أصل هذه التراكيب: "ما في السماء موضع كفٍ من السحاب" و"ما في الناس مثله من فارس" ولي مثله من العبيد" وحُذف حرف الجر تخفيفا[5]. ويمكن تمثيل التحويل بالشكل الآتي:

ما في السماء موضع كفٍّ من السحابِ ← حذف (حذفت من)

ما في السماء موضع كفٍّ ∅ السحابِ ← حذف (حُذفت ال)

---

(1) المرجع السابق نفسه، ج1، ص273

(2) الأسدي، حسن، مفهوم الجملة عند سيبويه، مرجع سابق، ص259.

(3) انظر: سيبويه، عمرو بن قنبر، الكتاب، مرجع سابق، ج1، ص275.

(4) المرجع السابق نفسه، ج1، ص353.

(5) انظر: المرجع السابق نفسه، ج2، ص172.

ما في السماء موضع كفٍّ ∅ سحاب ← استبدال (استبدلت بعلامة الجر علامة النصب)

ما في السماء موضع كفٍّ سحابًا.

ويشير في تعليقه على قولهم: ما شأنك وزيداً بأن أصله ما شأنك وتناولك زيداً[1].

ويمكن تمثيل التحويل بالرسم الآتي:

ما شأنك وتناولُك زيدا ← حذف

ما شأنك و ∅ زيدا.

التحويل ومفهومه لدى عبدالقاهر الجرجاني

وضّح عبد القاهر الجرجاني فكرة النظم بأنه: تعليق الكلم بعضها ببعض، والكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف، وللتعلق فيما بينها طرق معلومة، وهو لايعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم وتعلق اسم بفعل وتعلق حرف بهما، واحتمالات توالد الجمل داخل هذه الأقسام لا نهائية، والاحتمالات التركيبية في تعلق الكلمات بعضها ببعض ما هي إلا معاني النحو وأحكامه، والمتحدث يختار منها، فالاسم يتعلق بالفعل بأن يكون فاعلا له أو مفعولا به أو ظرفا أو مفعولا لأجله أو تمييزا أو استثناء أو حالا أو يكون الاسم خبرا لكان، والاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبرا أو حالا أو تمييزا، أو يكون الأول مضافا إلى الثاني أو تابعا له، نحو أن يكون: معطوفا أو بدلا أو نعتا أو توكيدا، أو يكون الاسم الأول عاملا في الثاني عمل الفعل، والحروف تشرك ما بعدها فيما قبلها في العمل، مثل: حروف العطف، ويتعلّق الحرف بمجموع الجملة، كتعلّق حروف النفي والاستفهام والشرط بما تدخل عليه، ويتوسط الحرف بين الفعل والاسم، مثل: حروف الجر، وواو المعيّة وإلا الاستثنائية، ويتعلق الحرف بالاسم في حالة واحدة هي: علاقة النداء[2].

وتناول الجرجاني تنوّع التراكيب الممكنة في العربية مثل: زيد منطلق، وزيد المنطلق و المنطلق زيد، وقولنا: زيدٌ يقومُ، وزيدٌ قائمٌ وأشار إلى أن كل تركيب له غرضٌ خاص، وفائدة

---

(1) انظر: المرجع السابق نفسه، ج1، ص307.

(2) انظر: الجرجاني، عبدالقاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود شاكر (القاهرة: مطبعة المدني، ط3، 1992م)، ص4-8

لا تكون في التركيب الآخر[1]. وقدّم نماذج من الجمل العربية تمثّل الجمل الأصولية (باصطلاح نظرية النحو التوليدي التحويلي) التي توافق القواعد النحوية الصحيحة التي وضعها علماء النحو، ونماذج أخرى خرقت في نظمها القواعد الأصولية فهي جمل ليست أصولية[2]، ومثال النوع الأول ما يراه من أن المتكلم ينظر في الحروف مثلا ويضع كلا منها في معناه الخاص به فيجيء بـ (ما) في نفي الحال، وبـ (لا) في نفي الاستقبال، وبـ (إن) فيما يترجح بين أن يكون أو لايكون، وبـ (إذا) فيما عُلم أنه كائن، ويتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير في الكلام كله، وفي الحذف والتكرار والإضمار والإظهار، فيصيب بكلٍ من ذلك مكانه، ويستعمله عاى الصحة وعلى ما ينبغي له[3].

ومثال النوع الثاني الذي خرج في نظمه عن أحكام النحو التي ينبغي التزامها، قول الفرزدق:

وما مثلُه في الناس إلا مُمَلَّكاً ... أبو أمِّه حيٌّ أبوه يُقاربه[4]

فالفساد والخلل كان من أن تعاطى الشاعر ما تعاطاه في هذا الشأن على غير صواب، من تقديم أو تأخير أو حذف أو إضمار، أو غير ذلك مما ليس له أن يضعه، ومما لا يصح على أصول هذا العلم[5].

---

(1) انظر: المرجع السابق نفسه، ص177.

(2) انظر: البهنساوي، حسام، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، مرجع سابق، ص32، 33.

(3) انظر: الجرجاني، عبدالقاهر، دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ص82.

(4) لم أعثر عليه في ديوان الفرزدق، والتقدير: وما مثله في الناس حيٌّ يقاربه إلا مملكا أبو أمه أبوهُ فدل بذلك على أنه خاله، انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج1، ص215، هامش رقم (50)؛ وحداد، حنّا جميل، معجم شواهد النحو الشعرية، مرجع سابق، ص34.

(5) انظر: الجرجاني، عبدالقاهر، دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ص83-84

وأشار الجرجاني إلى ما يُعرف عند المعاصرين بالدور الفعّال للقواعد التحويلية في التراكيب النحوية فجعل التقديم على نوعين[1] هما:

- الأول: تقديم على نية التأخير: وذلك في كل شيء بقي مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، مثل تقديم خبر المبتدأ، وتقديم المفعول به، نحو: منطلقٌ زيد، وضرب عمرا زيدٌ، فـمنطلقٌ و عمراً لم يخرجا بالتقديم عما كانا عليه من كون الأول خبرا والثاني مفعولا به.
- الثاني: تقديم ليس على نية التأخير، ولكن على أن تنقل الشيء من حكم وتجعل له بابا غير بابه وإعرابا غير إعرابه، الأول مثل قولنا: ضربت زيدا وزيدٌ ضربته، فالتقديم نقل حكم الكلمة من كونها مفعولا به لتصبح مبتدأ[2].

فالنوع الأول لا يؤدي إلى تحولات قواعدية بمعنى أن الحكم لا يخرج بالتقديم عما كان عليه، أما النوع الثاني فيؤدي إلى تحولات قواعدية[3]. وناقش بومعزة التقديم على نية التأخير وسماه التحويل المحلي، على حين أطلق على النوع الآخر التحويل الجذري بمعنى أنه تحويل يقع في وظائف كلمات التركيب، مثل التمييز الذي يتحول جذريا من حكم الابتداء إلى التمييز، كقوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا﴾ (الكهف: 34) [4].

وتدل أبواب كتاب (دلائل الإعجاز) على تناول عبدالقاهر الجرجاني بعض مظاهر التحويل مثل: التقديم والتأخير الذي تحدث فيه عن تقديم الفعل، وتقديم المفعول وتقديم الفاعل وغيرها من الصور. فقولنا: أفعلتَ؟ يدل على أن الشك في الفعل نفسه، أما قولنا: أأنتَ فعلتَ؟ بتقديم الاسم فيدل على أن الشك في الفاعل من هو؟[5].

---

(1) انظر: البهنساوي، حسام، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، مرجع سابق، ص43

(2) انظر: الجرجاني، عبدالقاهر، دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ص106-107.

(3) انظر: عباس، محمد، الأبعاد الإبداعية في منهج عبدالقاهر الجرجاني (دمشق: دار الفكر، ط1، 1999م)، ص30

(4) انظر: بومعزة، رابح، التحويل في النحو العربي، مرجع سابق، ص49-ص54.

(5) انظر: الجرجاني، عبدالقاهر، دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ص111.

ومن تقديم المفعول به على الفعل، قولنا: أزيدا تضرب؟ والغرض من تقديم زيداً الاستنكار أن يكون زيدٌ بمثابة أن يُضرب أو يُجترأ عليه، ومثله قوله تعالى: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾ (الأنعام: 14) فحصل بالتقديم معنى: أيرضى عاقلٌ من نفسه أن يتخذ وليا غير الله، ولا يظهر هذا المعنى إذا قيل: أأتخذ غير الله وليا؛ لأنه يتناول الفعل فقط ولا يزيد على ذلك[1].

ويمكن تمثيل عملية التحويل بالشكل الآتي:

قل أأتخذ غيرَ اللهِ وليًّا ← تقديم

قل أغير الله أتخذ وليا.

ومن تقديم المفعول به قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾(الأنعام: 100) وأصل الكلام: وجعلوا الجنَّ شركاء لله، والتقديم أفاد معنى: أنه ما كان ينبغي أن يكون لله شريك، لا من الجن ولا غير الجن، وإذا جاء التركيب على أصله لم يُفد سوى الإخبار عنهم بأنهم عبدوا الجن مع الله تعالى، أما معنى: إنكار الإشراك بالله فلا يتحقّق إلا بتقديم لفظ شركاء[2]. ويمكن تمثيل التحويل الذي طرأ على الجملة بالرسم الآتي:

وجعلوا الجنَّ شركاءَ لله ← تقديم وتأخير

وجعلوا لله شركاءَ الجنَّ.

وذكر في باب الحذف كثيرا من الصور التحويلية مثل: حذف المبتدأ وحذف المفعول به وحذف الفاعل وغيرها، مثل قوله تعالى:﴿ هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ (غافر: 68)، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى﴾ (النجم: 48) فحذف المفعول به لأن الغرض إثبات الفعل للفاعل، أي أنه سبحانه وتعالى منه الإحياء والإماتة والإغناء والإقناء، فالغرض أن تُخبر أن من شأن الفاعل أن يكون منه هذا الفعل أو لا يكون منه، والفعل لا يُعدَّى هنا؛ لأن تعديته في مثل هذه المواضع تُنقص الغرض وتُغيِّر المعنى، فمثلا إذا ذكرتَ المفعول به ولم تحذفه في نحو قولنا: هو يعطي الدنانير كان المعنى أنه يُعطي الدنانير خصوصا دون غيرها وكان

---

(1) انظر: المرجع السابق نفسه، ص121-122.

(2) انظر: المرجع السابق نفسه، ص286-287.

الغرض من الجملة بيان جنس ما تناوله الإعطاء لا الإعطاء في نفسه، بخلاف قولنا: هو يُعطي فالمعنى: إثبات العطاء له على الإطلاق وعلى الجملة من غير ذكر المفعول به[1].

ويمكن تمثيل عملية التحويل على النحو الآتي:

يُعطي هو الدنانيرَ ← تقديم

هو يُعطي الدنانير ← حذف

هو يُعطي ∅

وقد يُحذف المفعول به؛ لأنه معلومٌ لدى السامع، مثل قولهم: أصغيت إليه وأغضيْت عليهْ، فالمفعول به المحذوف في الجملة الأولى: أذنيْ، وفي الثانية: جفني[2]. ويمكن تمثيل ذلك بالرسم الآتي:

أصغيتُ إليه أذني ← حذف

أصغيتُ إليه ∅

أغضيتُ عليه جفني ← حذف

أغضيتُ عليه ∅

وتحدّث عن الاستبدال في شرحه الفرق بين الخبر إذا كان فعلا وبينه إذا كان اسما، فالإخبار بالاسم يدل على الثبوت وعدم تجدد المعنى، كقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ (الكهف: 18) فإن الفعل لا يُؤدّي الغرض هنا لأن الفعل يقتضي تجدد الصفة، ويقتضي الاسم ثبوت الصفة وحصولها من غير تجدد، والغرض هنا تأدية هيئة الكلب وهي هيئة ثابتة[3]. ويمكن تمثيل العملية التحويلية بالشكل الآتي:

ويبسط كلبهم ذراعيه بالوصيد ← تقديم

و كلبهم يبسط ذراعيه بالوصيد ← استبدال

وكلبهم باسطٌ ذراعيه بالوصيد.

---

(1) انظر: المرجع السابق نفسه، ص154، و155.

(2) انظر: المرجع السابق نفسه، ص155.

(3) انظر: المرجع السابق نفسه، ص174، ص175.

ومن ذلك قولنا: "زيد منطلق"، و"زيد ينطلق" فالتركيب الأول أثبت الانطلاق لزيد من غير تجدد، بل المعنى فيه كالمعنى في قولنا: "زيد طويل"، و"عمرو قصير"، فالطول والقِصر لا يتجددان بل تثبتهما وتوجبهما للشخص فحسب، بخلاف قولنا: "زيد ينطلق" فالمعنى أنه يزاول الفعل وليس هيئة ثابتة فيه[1].

وتحدَّث الجرجاني عن الزيادة، فالجملة الفعلية والاسمية تتكوّن كل منهما من عمدتين هما: المسند والمسند إليه اللذان يتحقق بهما الأصل في الفائدة، وهناك زيادة قد تلحق الجملة وهي ليست جزءا أساسيا في تكوينها، من ذلك: الحال، كقولنا: "جاءني زيدٌ راكباً" فقد أثبتَّ المجيء، ثم زدْت عليه معنى: هو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه[2]. ويمكن تحليل ذلك بالشكل الآتي:

جاءني زيد ← زيادة

جاءني زيد راكبا.

أصل التحويل في الدراسات النحوية العربية القديمة

ترى الباحثة أن التحويل نبتَ في الدراسات النحوية العربية القديمة في حقلين، هما: (1) الدراسات اللغوية القرآنية، و (2) الدراسات الشعرية.

أولا: الدراسات اللغوية القرآنية

هدفت الدراسات القرآنية إلى الوقوف على معاني النص القرآني وإعرابه، فقد وجب على مفسّر القرآن ومعربه أن يبحثا عما تقتضيه الصناعة من التقدير ولا يكتفيا بالظاهر[3].

(1) انظر: المرجع السابق نفسه، ص174.

(2) انظر: المرجع السابق نفسه، ص173.

(3) انظر: الزركشي، محمد، البرهان في علوم القرآن (بيروت: دار الكتب العلمية، 1988م)، ج1، ص383.

وقد حرص النحاة على جانب المعنى بقدر ما كانوا يحرصون على جانب الصناعة، فاعتنوا بأن يتحقق المعنى في عبارة تستوفي شروط الصحة النحوية واللغوية[1]، ومن هنا وُجدت دراسات هائلة ظهرت في مجال إعراب القرآن وتفسيره، ومجازه، ومشكله، مثل تفسير الكشاف للزمخشري، و مجاز القرآن لأبي عبيدة، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة.

ولعل أهم الأسباب التي ساعدت على ظهور مبدأ التحويل في مجال الدراسات القرآنية ما يأتي:

- مراعاة المعنى.
- مخالفة العبارة القرآنية لظاهرالقواعد النحوية المطردة.
- الاحتجاج للقراءات القرآنية.

(1) مراعاة المعنى

في القرآن الكريم مواضع لا يصحُ حمل النص القرآني فيها على ظاهره؛ إذ لو حمل عليه لفسد المعنى[2]. فمثلا قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾(الفجر: 22) والتقدير: (وجاء قدرته أو سلطانه)[3]، فأصل العبارة في تقدير النحاة: (وجاء سلطان ربك)، ثم طرأ عليها تحويل بالحذف، فحُذف المضاف، ثم طرأ عليها تحويل بالاستبدال إذ أُقيم المضاف إليه مقام المضاف المحذوف. ويمكننا تمثيل التحويل بالرسم الآتي:

وجاء سلطان ربِّك ← حذف

وجاء ∅ربِّك. ← استبدال (استبدلت بعلامة الجر الرفع)

وجاء ربُّك.

---

(1) انظر: راضي، عبدالحكيم، **نظرية اللغة في النقد العربي** (مصر: مكتبة الخانجي، د.ت) ص 407.

(2) انظر: الحموز، عبدالفتاح، **التأويل النحوي في القرآن الكريم** (الرياض: مكتبة الرشد، ط1، 1984م)، ج1، ص23.

(3) الأندلسي، أبوحيان، **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: عادل عبدالجواد وعلي معوض (بيروت،: دار الكتب العلمية، ط1، 2001) ج8، ص466.

وقوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ (البقرة: 210) والتقدير: (أن يأتيهم أمر الله) على حذف مضاف[1]. فأصل التركيب: (أن يأتيهم أمر الله)، ثم طرأ عليه تحويل بالحذف، ثم تحويل بالاستبدال كالتركيب السابق، كما في الشكل الآتي:

أن يأتِيَهُم أمرُ اللهِ ← حذف

أن يأتِيَهُم ∅ اللهِ ← استبدال

أن يأتِيَهُم اللهُ.

وافتراضهم لتركيب باطني حُذفت منه هذه العبارات قُصِد به الحيلولة دون إسناد المجيء أو الإتيان إلى الله[2]. وفي قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَٱثْبُتُواْ ﴾ (الأنفال: 45)، أي: فئة كافرة، حُذفت الصفة؛ لأنَّ المؤمنين ما كانوا يَلْقَون إلا الكفار[3].

إذا لقيتم فئة كافرة ← حذف

إذا لقيتم فئة ∅

وقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ (المائدة6)، لا بد فيه من تقدير، قال زيد بن أسلم: أي قمتم من المضاجع -يعني النوم- وقيل: إذا قمتم محدثين[4]. فأصل التركيب: (إذا قمتم من المضاجع إلى الصلاة) ثم حدث تحويل بحذف الجار والمجرور. وعلى التقدير الآخر أصل التركيب: إذا قمتم محدثين إلى الصلاة. فحُذف الحال، ويمكن تمثيل ذلك بالرسم الآتي:

إذا قمتم من المضاجع إلى الصلاة ← حذف

إذا قمتم ∅ إلى الصلاة.

أو: إذا قمتم محدثين إلى الصلاة ← حذف

إذا قمتم ∅ إلى الصلاة.

---

(1) انظر: المرجع السابق نفسه، ج2، ص133.

(2) انظر: راضي، نظرية اللغة في النقد العربي، مرجع سابق، ص 409.

(3) انظر: الأندلسي، أبوحيان، تفسير البحر المحيط، مرجع سابق، ج4، ص498.

(4) انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، مرجع سابق، ج3، ص127.

(2) مخالفة العبارة القرآنية لظاهر القواعد النحوية المطردة

من أسباب التقدير والبحث عن تركيب باطني لبعض العبارات ما يعود إلى مخالفة ظاهر التركيب لمثالية اللغة وقواعدها المطردة[1]، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ (المائدة: 69)، فجاءت الصابئونْ بالرفع وما قبلها منصوب، وفي توجيه هذه القراءة وجوه، أحدها: مذهب سيبويه، والخليل، ونحاة البصرة: أنه مرفوع بالابتداء، وهو منويّ به التأخير، ونظيره: إن زيدا وعمرو قائم، التقدير: إن زيدا قائم وعمرو قائم، فحُذف خبر عمرو لدلالة خبر إن عليه...... والوجه الثاني: أنه معطوف على موضع اسم إن؛ لأنه قبل دخول إن كان في موضع رفع، وهذا مذهب الكسائي والفراء[2].

إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون كذلك ← حذف

إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون ∅

وقوله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (النساء: 162) انتصب المقيمين على المدح[3] وحُذف العامل فيه كما في الشكل الآتي:

وأمدح المقيمين الصلاة ← حذف

و ∅ المقيمين الصلاة.

و﴿وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ (النساء: ١٦٢) فيه وجوه، أحدها: أنه ارتفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، على سبيل قطع الصفات في المدح، والتقدير: هم المؤتون، والوجه الثاني: أن يكون معطوفا على الراسخونْ، والوجه الثالث: أنه مبتدأ، وما بعده خبر وهو اسم

(1) انظر: راضي، نظرية اللغة في النقد العربي، مرجع سابق، ص 411.

(2) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، مرجع سابق، ج3، ص541.

(3) المرجع السابق نفسه، ج3، ص411

الإشارة وما يليه[1].فعلى التقدير الأول يكون التحويل الذي طرأ على التركيب على النحو الآتي:

وهم المؤتون الزكاة ← حذف

و ∅ المؤتون الزكاة.

وقوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾فإن اللفظ يدل على أن فيه حذفا لأن حرف الجر لابُدّ له من متعلَّق. كما أن اللفظ إذا كان منصوبا عُلم أنه لابد له من ناصب، وإذا لم يكن ظاهرا لابُدَّ أن يكون مقدرا، نحو: (أهلا وسهلا ومرحبا)، وتقديره: (وجدتَ أهلا وسلكتَ سهلا، وصادفتَ مرحبا). ومنه قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (النساء: 1)، والتقدير: واحفظوا الأرحام، فحُذف العامل في المفعول به[2].

واحفظوا الأرحام ← حذف

و ∅ الأرحام.

وفي إعراب قوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ (البقرة: 130)، يُلحظ أن من شروط التمييز أن يكون نكرة، وجاءت كلمة (نفسه) معرفة، فخرّج النحاة نصبها على وجوه: أن يكون مُشبَّها بالمفعول به على قول بعض الكوفيين، أو مفعولا به لكون الفعل (سفِه) اللازم ضمُِّن معنى ما يتعدّى، أي: (جهل)، وهو قول الزجاج وابن جني، أو (أهلك)، وهو قول أبي عبيدة، أو على إسقاط حرف الجر، وهو قول بعض البصريين[3].

ويمكن تحليل ذلك بالرسم الآتي:

جَهِل نفسه ← استبدال

سَفِه نفسه.

وعلى تقدير البصريين يكون أصل التركيب:

---

(1) انظر: المرجع السابق نفسه، ج3، ص412.

(2) انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، مصدر سابق، ج3، ص126.

(3) انظر: الأندلسي، تفسير البحر المحيط، مرجع سابق، ج1، ص565.

سفه بنفسِه ← حذف

سفه ∅ نفسِه ← استبدال (استبدلت بعلامة الجر النصب، لانتصاب الاسم على جر الخافض) وقوله تعالى: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ (يوسف: 18). الأصل أن اسم الذات (دم) لا يوصف باسم المعنى. وجاءت (كذب) وصفا لـ(دم) على حذف مضاف، أي: ذي كذب، لما كان دالا على الكذب وُصف به، وإن كان الكذب صادرا من غيره[1] فالعمليات التحويلية التي حدثت هي: الحذف، إذ حُذف المضاف، ثم الاستبدال، إذ أقيم المضاف إليه مقام المضاف.

بدمٍ ذي كذبٍ ← حذف

بدمٍ ∅ كذبٍ ← استبدال (أقيم المضاف مكان المضاف إليه)

بدمٍ كذب.

(3) الاحتجاج للقراءات القرآنية

لقد كان للقراءات القرآنية السبعة والشاذة أثر قوي في لجوء النحاة للتأويل، إما لإبعادها عن الضعف والشذوذ، أو لإخضاعها للقواعد النحوية المطردة[2]. مثل: قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر (وجاعلُ الليلِ سكنا) في قوله تعالى: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ (الأنعام: 96)، فاسم الفاعل إذا كان ماضيا لا يعمل عند البصريين، ولا بد من تقدير فعلين مضمرين نصبا (سكنا، والشمس والقمر)[3].

---

(1) المرجع السابق نفسه، ج5، ص289.

(2) انظر: الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، مرجع سابق، ج 1، ص33.

(3) انظر: الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، مرجع سابق، ج4، ص190.

ومن القراءات الشاذة، قراءة علي بن أبي طالب ﷺ: ﴿ إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةً إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾(يوسف: 8) بنصب (عصبة)، والتقدير: (ونحن نتعصّب عصبةً). فتكون حالا قد سدت مسد الخبر[1].

وطرأ على الجملة تحويل بالحذف، أي حُذف الفعل ثم تحويل بالاستبدال، إذ سدّ الحال مسدّ الخبر:

ونحن نتعصّب عصبةً ← حذف

ونحن ∅ عصبةً ← استبدال

ونحن عصبةً.

و قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُهَاجِرْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدْ فِى ٱلْأَرْضِ مُرَٰغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً ۚ وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ ﴾ (النساء: 100) قرئ (يدركُه) بالرفع، وخرّج على أنه خبر لمبتدأ محذوف، وتقديره: هو يدركه، فعطف الجملة الاسمية على الفعل المجزوم بفاعله (يخرج)، فكأنه عطفُ جملةٍ على جملةٍ[2].

ثم هو يدركُه الموت ← حذف

ثم ∅ يدركه الموت.

وقوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ﴾ (هود: 72) قُرئت (شيخا) بالرفع وبالنصب، فالنصب على الحال من المُشار إليه، والعامل فيها ما في (هذا) من معنى الإشارة، فكأن المعنى: أشير إليه شيخا. أما الرفع فيكون (شيخ) لمبتدأ محذوف، والتقدير: هذا شيخ[3].

---

(1) انظر: العكبري، عبدالله، إعراب القراءات الشواذ، تحقيق محمد السيد عزوز (بيروت: عالم الكتب، ط1، 1996م)، ج1، ص683.

(2) انظر: ابن جني، عثمان، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: محمد عطا (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1998م)، ج 1، ص299.

(3) انظر: الأنباري، عبدالرحمن، البيان في غريب إعراب القرآن، علّق عليه: بركات يوسف هبود (بيروت: دارالأرقم بن أبي الأرقم، د.ت)، ج2، ص17، 18.

ويمكن تمثيل العمليات التحويلية التي طرأت على البنية العميقة وِفقا لتقديرات النحاة بالشكل الآتي:

أُشير إلى بعلي شيخا ← استبدال

هذا بعلي شيخا.

هذا بعلي. هذا شيخٌ ← حذف

هذا بعلي. ∅ شيخ.

وقوله تعالى: ﴿فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾(إبراهيم: 18) قُرئت (بتنوين يوم)، والتقدير: في يوم عاصفٍ ريحُه، كقولنا: مررتُ برجلٍ حسنٍ خُلُقه، ثم حُذف الفاعل؛ لأن المعنى عُلم[1].

في يوم عاصفٍ ريحُه ← حذف

في يوم عاصفٍ ∅

ونخلص من مناقشة هذه الأسباب الثلاثة إلى أن النحاة صرفوا النظر عن المعنى المباشر للعبارة القرآنية في بعض المواضع، كالمواضع غير المتوافقة مع المعنى، أو المخالفة لظاهر القواعد اللغوية والنحوية، ونفَذوا على مستوى التطبيق مبدأ التقدير لصورة أخرى من العبارة يتحقق فيها كل الصفات المثالية التي ترتضيها قواعد النحو، ويكفي رأي أبي عمرو بن العلاء الذي يلخِّص عمل النحوي في قدرته على التوجيه والتقدير، فالنحوي يُسمّى نحويا لأنه يوجّه الكلام إلى الإعراب، فعلى النحوي أن يقوم بتوجيه ظاهر التركيب غير الملائم (لأي سبب) في اتجاه الباطن المثالي الُمقدَّر الذي يحمل المعنى المراد، أو يكشف عنه[2].

ثانيا: الدراسات الشعرية

الشعر ديوان العرب وهو مصدر من مصادر التقعيد النحوي، لكن النحاة اصطدموا بكثير من التراكيب الشعرية المخالفة لظاهر القواعد النحوية المطردة، فدرسوها تحت مسمى

---

(1) انظر: المرجع السابق نفسه، ج2، ص46.

(2) انظر: راضي، عبدالحكيم، نظرية اللغة في النقد العربي، مرجع سابق، ص416.

الضرورات الشعرية ولجؤوا إلى تقدير بنى تحتية لهذه التراكيب تتوافق وتنسجم مع القواعد المطردة.

وفي المقابل فإن جوهر النظرية التحويلية هو التمييز في التركيب بين ظاهر وباطن، أو باصطلاحهم بين البنية العميقة والبنية السطحية، وتُمثّل البنية العميقة الصورة المثالية الكاملة للجملة كما تحددها شروط الصحة النحوية، ولا تظهر هذه البنية ولا يُلفظ بها في كل الأحيان، وإنما هي تكوين تقديري يحمل معنى الجملة وصورتها المثالية من الناحية التركيبية والدلالية. أما البنية الظاهرة أو السطحية فهي الصورة الفعلية المحسوسة للجملة، ويمكن أن تتمثّل في عدة أشكال لغوية ظاهرية وهي مُحولة عن البنية العميقة، فالجملة الخبرية المثبتة هي الأساس، وتشتق منها عن طريق القواعد التحويلية الصور الأخرى مثل الجملة الاستفهامية، والمنفية والمبنية للمجهول وجملة الأمر والنهي[1]. وهذا ما حاول النحاة أن يفعلوه في دراستهم للتراكيب الشعرية بردِّها إلى بنية تحتية لا تخالف القواعد ولا تخرج عنها، فإن أبَتْ اضطروا أن يصفوها بأنها من المسموع الذي لا يُقاس عليه.

واللغة الأدبية في مجملها هي عدول عن النمط المثالي للغة، واستغلالٌ من قبل الأديب أو الشاعر لأنواع بعينها من التحويلات يشكل أسلوبه التركيبي حيث يكون بمقدوره، مع وجود عدد من القوالب التحويلية المتاحة للتعبير عن بنية عميقة، أن يُفضِّل ويختار قوالب بعينها على قوالب أخرى، فالكلام المُنزاح أو المحوّل هو الاستعمالات غير العادية، وكلُّ خروج عن الكلام المألوف هو انحراف عن اللغة المثالية لأغراضٍ فنّية[2]، واستغلال الأديب للطاقة الكامنة في اللغة استغلالا خاصا يعني أن العملية الإبداعية تقع في إطار النظام اللغوي الذي يسمح بصورٍ مختلفة من التحويلات يستطيع الأديب أن يوظِّفها في عمله الإبداعي[3]، والأسلوب الأدبي هو البنية السطحية أو هو انزياح عن البنية العميقة للأسلوب، والأسلوب

---

(1) انظر: خرما، نايف، وعلي حجاج، اللغات الأجنبية تعليمها وتعلمها (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1988م)، ص36.

(2) انظر: راضي، عبدالحكيم، نظرية اللغة في النقد العربي، مرجع سابق، ص 495؛ و حمر العين، خيرة، جمالية العدول في التراث البلاغي، مجلة جذور، جدة، العدد14، 2003 م، ص206.

(3) انظر: بحيري، سعيد، دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة (القاهرة: مكتبة الآداب، ط1، 2005م)، ص58.

باعتباره انحرافا أو انزياحا يقع ضمن ما يُعرف بالمقدرة اللغوية عند التحويليين، فالمتلقي يملك مقدرة لغوية تمكّنه من المقارنة بين ما هو مُنحرف في النصَ مع ما هو نمطي أو مألوف[1].

وقد أدرك النحاة ذلك في دراستهم للشعر العربي، فميزوا بين ظاهر العبارة وباطنها وخرّجوا الباطن على أنه البنية المثالية المتوافقة مع قواعد الصواب لغويا ونحويا، خلافا للظاهر الذي قد يكون خارجا على هذه القواعد وبليغا في الوقت نفسه[2].من ذلك قول عمر بن أبي ربيعة[3]:

صددتِ فأطولتِ الصُدود وقلّما   وصالٌ على طول الصُدود يدومُ

فـ(قلّ) إذا اتصلت بـ(ما) كُفّت عن العمل في الفاعل، وفي البيت ما يُخالف ذلك، وأشار سيبويه إلى أنه ضرورة، وتأوّله النحاة على وجوه، أحدها: أن (وصال) فاعل مقدّم، تقدم على فعله (يدوم) والأصل: وقلما يدوم وصال، وبعضهم جعل (ما) بعد (قلّ) زائدة لا كافّة، فارتفع به الفاعل[4].

يدوم وصال على طول الصدود ← زيادة

وقلما يدوم وصال على طول الصدود ← تقديم

وقلما وصالٌ على طول الصدود يدوم.

وأنواع الضرورة عند النحاة تنحصر وفقا لابن عصفور، في خمس صور، هي: الزيادة والنقص والتقديم والتأخير والبدل[5]. وترى الباحثة أن هذه الصور هي مظاهر للتحويل

---

(1) انظر: أبو العدوس، يوسف، **الأسلوبية: الرؤية والتطبيق** (عمّان: دار المسيرة، ط1، 2007م)، ص46.

(2) انظر: راضي، عبدالحكيم، **نظرية اللغة في النقد العربي**، مرجع سابق، ص 500.

(3) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه، قدّم له ووضع حواشيه: فايز محمد (بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1992م)، ص358.

(4) انظر: سيبويه، **الكتاب**، مصدر سابق، ج1، ص31.

(5) انظر: الإشبيلي، علي ابن عصفور، **ضرائر الشعر**، تحقيق: السيد إبرهيم محمد (بيروت: دار الأندلس، ط2، 1982م)، ص17.

تطرأ على التركيب الشعري فتحوله من اللغة النمطية العادية إلى لغة أدبية بليغة. فمثلا في قول عامر بن جوين الطائي:

فــلا مزنــةٌ ودقَــتْ ودْقَهَـا ... ولا أرضَ أبْقــلَ إبْقالَهـا

فحذف الشاعر علامة التأنيث من (أبقلت)، والأصل إثباتها، والتقدير: (ولا أرض أبقلت إبقالها)، وإنما جاز ذلك لأن الأرض بمعنى المكان، فكأنه قال: (ولا مكان أبقل إبقالها)[1].

ولا مكان أبقل إبقالها ← استبدال

ولا أرض أبقل إبقالها.

وذكر سيبويه في باب (ما يحتمل الشعر) أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف؛ لأنهم يشبّهونه بما ينصرف من الأسماء، ويجوز حذف ما لا يجوز حذفه؛ لأنهم يشبّهونه بما قد حُذف واستعمل محذوفا[2]. نحو قول النَّجاشيّ:

فلســتُ بآتِيــه ولا أســتطيعُه ... ولاكِ اسْقِني إنْ كانْ ماؤك ذا فضْلِ[3]

والأصل: ولكنْ وحُذفت النون لالتقاء الساكنين[4].

ولكن ← حذف

ولاكِ ∅

وقول المرّار بن سَلامة العِجليّ:

ولا ينطقُ الفحشاءَ مَنْ كان منهُم ... إذا جلسوا منّا ولا مِنْ سَوائنا

(1) انظر: المرجع السابق نفسه، ص275، ص276.

(2) انظر: سيبويه، عمرو بن قنبر، الكتاب، مرجع سابق، ج1، ص26.

(3) حداد، حنّا جيل، معجم شواهد النحو الشعرية، مرجع سابق، ص144.

(4) انظر: المرجع السابق نفسه، ج1، ص27.

فاستخدم الشاعر كلمة "سواء" استخدام "غير"؛ لأنها لا تستعمل في الكلام إلا ظرفا[1]، فخرجت هنا عن الظرفية واستعملت مجرورة بـ(من) مثلما تُجرّ (غير) بـ (من)، ويمكن تمثيل التحويل الذي طرأ على التركيب بالرسم الآتي:

إذا جلسوا منّا ولا من غيرنا ← استبدال

إذا جلسوا منّا ولا من سَوائنا.

من قضايا الالتقاء بين النحو العربي ونظرية التحويل

أولا: نظرية الأصلية والفرعية

يرى الوصفيون أن البحث في قضية الأصلية والفرعية يعدُّ بحثا ميتافيزيقيا لا يعتمد على مبدأ علمي سليم، في حين يرى المنهج التحويلي أن قضية الأصل والفرع قضية أساسية في فهم "البنية العميقة" وتحولها إلى "بنية سطحية"، وفي العربية لا نستطيع أن ننظر إلى الفعل (فاز) على أنه هو الأصل وكذلك الفعل (باع) مع وجود (يفوز) و(يبيع) بل علينا أن نعرف أصل الألف فيهما، وليس من العلم أن يقف الدرس الوصفي المحض عند حد وصف الظاهرة كما هي دون أن يجد تفسيرا لها، ومن هذا التفسير البحث عن الأصل[2]. والنحو يربط بين النظام الثابت (القواعد- الأصل) والأداء المُتغيِّر (الجمل- الفرع) وهناك نظام أو نموذج فكري لا يتحقق ولا يظهر للواقع إلا عن طريق الاستعمال، وكل نموذج من الممكن أن يؤدى به مئات الجمل التي يختلف مظهرها و يتفق نموذجها[3].

والجملة العربية في الأصل تقع في إحدى الصور الست الآتية، وتفيد عندئذ معنى الإخبار المُجرَّد، وهي:

1- فعل لازم+ فاعل مرفوع (أو ما يسد مسده).

2- فعل متعد+ فاعل+ مفعول به. (أول، و ثان، وثالث).

---

(1) انظر: المرجع السابق نفسه، ج1، ص31؛ وابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، ج1، ص555، ص556.

(2) انظر: الراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث، مرجع سابق، ص144.

(3) انظر: عبد اللطيف، محمد حماسة، النحو والدلالة، مرجع سابق، ص 28، ص 29.

3- فعل + مفعول به ضمير + فاعل.

4- مبتدأ معرفة + خبر نكرة.

5- شبه جملة "خبر" + مبتدأ نكرة.

6- مبتدأ معرفة + خبر معرفة هو ذاته المبتدأ.

فإذا جرى على الجملة في أيٍ من هذه الأطر أيُّ تغيير، فإن الجملة تنتقل من الإخبار المجرد إلى بعد دلالي آخر، كالاستفهام أو النفي أو التوكيد أو التحذير أو غيرها. ويتم ذلك التحويل بدخول أحد عناصر التحويل كالزيادة أو الترتيب أو الحذف أو غيرها. ومن ثَمَّ تنتقل الجملة التوليدية النواة إلى جملة تحويلية. والجملة التحويلية = جملة توليدية + عنصر أو أكثر من عناصر التحويل. ومن الممكن أن تؤدى بهذه القواعد آلاف الجمل غير المحدودة[1].

إن فكرة تحوّل الأصل إلى فرع متأصّلة في الفكر النحوي القديم، ووظّف النحاة الأوائل هذه الفكرة في التعامل مع الجملة، ومع الكلمة، ومع القاعدة، فالأصول تتحوّل إلى فروع، وهي إحدى الأفكار الرئيسة في نظرية النحو التحويلي التي ترى وجود بنية دفينة (بناء ذهني مجُرَّد) يتم تحويله إلى بناء منطوق على السطح (بنية سطحية)، عبر عمليات التحويل اللغوية، مثل: التقديم والتأخير والحذف، وما شابه ذلك، فهناك بنية أصلية تتفرع عنها البنية السطحية[2].

ومفهوم النحو في نظرية النحو التحويلي: نظام من الأحكام قائم في عقل أهل اللغة، يُكتسب في الطفولة المبكرة عادة ويُسخَّر لوضع أمثلة الكلام المنطوقات وفهمها[3]. وهذا يُشبه إلى حد كبير ما تحدّث عنه ابن هشام في باب (أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية)[4] فقد أراد ابن هشام أن يميز بين أمثلة الكلام التي لا تنحصر

---

(1) انظر: عمايرة: خليل، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي (عمان: دار وائل، ط1، 2004م)، ص422-424.

(2) انظر: علي، نبيل، اللغة العربية والحاسوب (دار تعريب، 1988م)، ص80.

(3) انظر: الموسى، نهاد، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، مرجع سابق، ص53.

(4) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيى الدين عبدالحميد (بيروت: المكتبة العصرية، د.ط، 1991م)، ج2، ص779.

(البنية السطحية) والأصول (البنية العميقة) التي صدر عنها العرب ذوو السليقة الفصحى في كلامهم[1]. فذكر إحدى عشرة قاعدة كلية يندرج تحتها صور كثيرة مثل قاعدة: إن الشيء يُعطى حكم الشيء إذا جاوره كقولهم: "هذا جُحْرُ ضبٍ خَربٍ" بالخفض على الجوار، والأكثر الرفع[2]، وقاعدة: إنهم يغلّبون على الشيء ما لغيره؛ لتناسبٍ بينهما أو اختلاط. فلهذا قالوا: "الأبوان" في الأب والأم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ (النساء: 11)، وقالوا "الأبوان" في الأب والخالة ومنه قوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ﴾ (يوسف: 100) و"القمران" في الشمس والقمر[3].

كما تتفق فكرة الأصل والفرع مع فكرة القياس في النحو العربي فالنحو كله قياس، ومن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولذلك إذا قال العربي: كتب زيد، فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مُسمّى تصح منه الكتابة نحو "عمرو، وبشر" و"أزدشير" إلى ما لا يدخل تحت الحصر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل مُحال[4]. فالأصل القاعدة التي استنبطت من كلام العرب وكل الجمل التي تقاس على كلام العرب فرع.

"وكذلك القول في سائر العوامل الداخلة على الأسماء والأفعال الرافعة والناصبة والجارة والجازمة" فإنه يجوز إدخال كل منها على ما لا يدخل تحت الحصر، وذلك بالنقل متعذر، فلو لم يجز القياس واقتصر على ما ورد في النقل لبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل[5].

والجملة النواة (الاسمية والفعلية المكونة من مسند ومسند إليه) هي الأصل وكل ما يطرأ على هذه الجملة من عوامل يحول الجملة النواة إلى فرع أو بنية سطحية. جاء في كلام سيبويه عن المسند والمسند إليه: "وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه

---

(1) انظر: الموسى، نهاد، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، مرجع سابق، ص60.

(2) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص788.

(3) انظر: المرجع السابق نفسه، ج2، ص792، ص793.

(4) السيوطي، عبدالرحمن، الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص 60.

(5) المرجع السابق نفسه، ص 60.

بُدا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه. وهو قولك: عبدالله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبدالله، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء...، واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء، والجار على المبتدأ، ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء مادام مع ما ذكرت لك إلا أن تدَعه. وذلك أنك إذا قلت عبدُالله منطلقٌ، إن شئتَ أدخلت (رأيت) عليه فقلت: رأيتُ عبدَالله منطلقا، أو قلت: كان عبدُالله منطلقا، أو مررتُ بعبدالله منطلقا، فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد، والنكرة قبل المعرفة"[1].

فجمل كان وأخواتها وكاد أخواتها وإن وأخواتها ولا النافية للجنس-على سبيل المثال- تعدُّ فروعا متحولة عن أصل واحد هو الجملة الاسمية، بل إن باب (ظن) ما زال يحمل عنوانه دلائل على هذا التأصيل والتفريع في بناء الجمل، فهو يُعرف بباب الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر[2].

وقد استخدم سيبويه مصطلح الأصل بقوله: "هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض. اعلم أنهم مما يحذفون الكلم؛ وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوّضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا"[3].

فالأصل في الألفاظ هو الذي لم يعرض له أي من التغيُّرات السابقة وهي: الحذف، والتعويض، والاستغناء (الإعلال والتغيير) أي أن الأصل هو البناء الأساسي للفظ[4]، ومن ذلك ما ذكر سيبويه بقوله: "قولهم في هارٍ: هوير، وإنما الأصل: هائر، غير أنهم حذفوا الهمزة

---

(1) سيبويه، عمرو بن قنبر، الكتاب، مصدر سابق، ج1، ص23، 24.

(2) انظر: الموسى، نهاد، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، مرجع سابق، ص67.

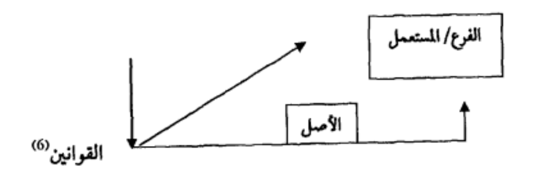
(3) سيبويه، عمرو بن قنبر، الكتاب، مرجع سابق، ج1، ص24، ص25.

(4) انظر: الأسدي، حسن، مفهوم الجملة عند سيبويه، مرجع سابق، ص233.

كما حذفوا ياء ميِّت وكلاهما بدل من العين[1] ويقول في موضعٍ آخر: لأن الابتداء إنما هو خبر، وأحسنُه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يُبتدئ بالأعرف، وهو أصل الكلام[2].

ونخلص من ذلك أن سيبويه استخدم مصطلح الأصل الذي لوحظ فيه اطراد قوانين اللغة بخضوع المفردات في مرحلة تعتبر من الناحية اللغوية سابقة لمرحلة الاستعمال، أو الاشتقاق، والمعنى اللغوي يوضح هذا المفهوم[3]، فالأصل هو: أسفل الشيء، وكان سيبويه يشير إلى مرحلة سُفلى في السُّلم اللُّغوي هي الأصل. وقد يُستعمل هذا الأصل مباشرة، وقد يُمر بمرحلة فوقه هي قوانين اللغة، مثل القوانين التي تسبب حدوث التغيرات الصوتية كالإعلال والإبدال ونحوهما. والقوانين الصرفية كاشتقاق الأبنية وصيغ التثنية والجموع وغيرها من الأبنية المعبرة عن مختلف المعاني، وكذلك بقية القوانين المتعلقة بالبنية النحوية للكلام[4].

فالأصل عند القدامى أشير به إلى المفردات، كما أشير به إلى بناء الجملة[5]. ويتولد عن مرحلة القوانين هذه ما نصطلح عليه بالفرع، كما يمكن أن يصوره المخطط الآتي:



---

(1) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج3، ص456.
(2) المرجع السابق نفسه، ج 1، ص328.
(3) انظر: الأسدي، حسن، مفهوم الجملة عند سيبويه، مرجع سابق، ص235، ص236.
(4) انظر: المرجع السابق نفسه، ص 236.
(5) انظر: المرجع السابق نفسه، ص247.
(6) المرجع السابق نفسه، ص 236.

وتلتقي فكرة الأصل والفرع في النحو العربي مع النحو التحويلي في مبحث الألفاظ ذات العلامة وتلك التي بلا علامة، إذ قرر التحويليون أن الألفاظ غير المعلَّمة هي الأصل، وهي أكثر دورانا في الاستعمال، وأكثر تجردا، ومن ثم أقرب إلى البنية العميقة. فالفعل في الانجليزية في الزمن الحاضر أصل لأنه بلا علامة مثل: (Want) بينما الماضي (Wanted) فرع لأنه تلحقه علامة، والمفرد بلا علامة فهو أصل، مثل: (Pen) والجمع فرع لأنه تلحقه علامة الجمع (Pens)[1].

يقول سيبويه بهذا الشأن: "وإنما كان المؤنث بهذه المنزلة ولم يكن كالمذكر لأن الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعد، فكل مؤنث شيء والشيء يذكَّر، فالتذكير أول وهو أشد تمكنا، كما أن النكرة أشد تمكنا من المعرفة لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تعرف، فالتذكير قبل وهو أشد تمكنا، فالأول أشد تمكنا عندهم، فالنكرة تعرف بالألف واللام والإضافة، وبأن يكون علما، والشيء يختص بالتأنيث فيخرج من التذكير كما يخرج المنكور إلى المعرفة"[2].

وفكرة الأصل والفرع من أهم المبادئ التي قامت عليها نظرية النحو العربي، ونص عليها النحاة في كتب الخلاف النحوي، وأصول النحو، وفيما يأتي أمثلة على ذلك[3]:

- الأصل في العمل للأفعال[4].
- الأصل هو الإفراد والتركيب فرع[5].
- الأصل هو الظاهر والمضمر فرعه[6].

---

(1) انظر: الراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث، مرجع السابق، ص144.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج1، ص7.

(3) انظر: حسان، تمام، الأصول: دراسة إيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (القاهرة: عالم الكتب، 2000م)، ص120.

(4) انظر: الأنباري، عبدالرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (بيروت: المكتبة العصرية، 1987م) ج1، ص246.

(5) انظر: المرجع السابق نفسه، ج1، ص300.

(6) المرجع السابق نفسه، ج2، ص448، و449.

- الأصل في الأسماء التنكير، فهو أول أحوال الكلمة[1].
- الأصل في الأسماء ألا تعمل[2].
- الأصل في الظرف ألا يعمل[3].
- الأصل في تحمُّل الضمير أن يكون للفعل[4].
- الأصل في الأفعال البناء[5].
- المقصور أصل والممدود فرع[6].

وأشار ابن مالك في ألفيّته إلى فكرة الأصل والفرع[7]، مثل قوله:

والأصل في الأخبار أن تؤخرا ... وجوزوا التقديم إذ لا ضررا[8]

والأصل في الفاعل أن يتصلا ... والأصل في المفعول أن ينفصلا[9]

ثانيا: أصولية الجملة ومقبوليتها

صنف سيبويه الكلام إلى مُستقيم ومُحال، فالمستقيم الحسن مثل قولك: أتيتك أمس، وسآتيك غدا، والمـُحال: أن تنقض أول كلامك بآخره، مثل: أتيتك غدا، وسآتيك أمس. والمستقيم الكذب قولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر، والمستقيم القبيح: أن تضع اللفظ في غير موضعه، مثل: قد زيدا رأيت، وكي زيدا يأتيك[10].

---

(1) المرجع السابق نفسه، ج2، ص735.
(2) المرجع السابق نفسه، ج1، ص48.
(3) المرجع السابق نفسه، ج1، ص52.
(4) المرجع السابق نفسه، ج 1، ص56.
(5) المرجع السابق نفسه، ج2، ص534.
(6) المرجع السابق نفسه، ج 2، ص749.
(7) انظر: شعبان، خالد سعد، **أصول النحو عند ابن مالك** (القاهرة: مكتبة الآداب، ط1، 2006م) ص289.
(8) انظر: بن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، ج1، ص212.
(9) انظر: المرجع السابق نفسه، ج1، ص439.
(10) انظر: سيبويه، عمرو بن قنبر، **الكتاب**، ج1، ص25-26

وعند تحليل النص السابق نجد أن:

- الكلام المستقيم: هو الموافق لنظام اللغة، والمثال الذي ضربه سيبويه يتكون من: فعل ماض+ فاعل+ مفعول به+ظرف زمان، من الممكن توليد آلاف الجمل على نسقه.
- الكلام المُحال: هو الخارج عن نظام اللغة وقواعدها، والمثال الذي يدل على ذلك: (أتيتك غدا)، فليس هناك تناسب بين الفعل الماضي (أتى) والظرف الدال على الاستقبال (غدا).
- المستقيم الكذب: هو كلام يسمح به نظام اللغة من ناحية القواعد، لكنه غير مقبول من الناحية الدلالية، إلا إذا خرج إلى دائرة المجاز. فالكذب هنا كذب دلالي. ويعتمد سيبويه على المكون الدلالي في الحكم عليه بأنه غير مقبول.
- المستقيم القبيح: هو كلام يتفق مع نظام اللغة من ناحية القواعد غير أنه قبيح فلا يوجد توافق بين عناصره التركيبية في قواعد الكلام العربي. و(قد) الواردة في المثال لا يليها إلا الفعل في اللغة العربية. غير أن قواعد التركيب في الشعر تسمح بذلك على سبيل الضرورة[1].

فالمستقيم في رأي سيبويه هو الكلام المبني وفق الأصول والقواعد اللغوية النحوية، والكلام المحال في رأيه هو الذي ينحرف عن الأصول فتركيبه لا يراعي القواعد التركيبية النحوية، والحكم بالحسن والكذب يرتبط بالجانب الدلالي الذي يتكون من ترابط عناصر الجملة.

ونلحظ أن الفكرة قريبة مما أشار إليه تشومسكي في مناقشته أصولية الجمل ومقبوليتها، إذ أكّد على أهمية فصل الدلالة عن الأصولية، فمفهوم أصولية الجملة يشير إلى نظام قواعد اللغة، ومفهوم قبول الجملة يرجع إلى مجال الدلالة[2]، والمثال الشهير الذي ضربه تشومسكي يوضّح ذلك:

---

(1) انظر: سيبويه، عمرو بن قنبر، الكتاب، ج1، ص98، 99

(2) انظر: بهنساوي، حسام، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، مرجع سابق، 48-51؛ وزكريا، ميشال، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، مرجع سابق، ص113؛ وعبداللطيف، حماسة، النحو والدلالة، مرجع سابق، ص66-72.

Colorless green ideas sleep furiously.

إن أفكارا خضراء لا لون لها تنام بغضب.

furiously sleep ideas green Colorless

بعنف تنام أفكار خضراء لا لون لها.

فالجملتان لا تحتويان على مضمون دلالي، لكن كل إنجليزي بإمكانه أن يحكم على الجملة الأولى بأنها صحيحة القواعد (أصولية)[1].

ثالثا: قواعد الزيادة

يشير التحويليون إلى أن هناك تركيبات تدخل فيها كلمات لا تدل على معنى في العمق، وإنما تفيد وظيفة تركيبية، مثل كلمة (There) بمعنى يوجد، ومن ذلك قولنا في اللغة الانجليزية:

There are many people out of work.

"هناك معظم الناس خارج العمل"

فكلمة (There) لاتقدِّم دلالة في العمق هنا، وإنما هي فاعل سطحي للفعل الموجود في الجملة، أي أنها نوع من الزيادة، ومن ثم فإن التركيب في الجملة هو:

Many people out of work.

بمعنى "بعض الناس خارج العمل"

وقد عرض نحاة العربية لظاهرة الزيادة في الجملة، وأشاروا إلى ذلك في حديثهم عن حروف الجر الزائدة، وضمير الفصل، وزيادة كان- إن – أن–مهما[2]. فتأتي "مِن" زائدة مثل: "هل جاء من أحدٍ؟"، و"لا تظلم منْ أحدٍ"[3].

وأشار ابن فارس إلى مفهوم الزيادة بقوله: إن العرب تزيد في كلامها أسماء وأفعالاً وضرب لذلك بعض الأمثلة، نحو: قولهم: "مثلي لا يخضع لمثلك" والأصل: أنا لا أخضع لك.

---

(1) Chomsky, Noam, *Syntactic Structures*, p.15.

(2) انظر: الراجحي: عبده، النحو العربي والدرس الحديث، مرجع سابق، ص152، و153.

(3) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج2، 19.

وقوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ (الرحمن: 27)[1]. فزيدت كلمة (مثل) في التركيب الأول، وكلمة (وجه) في التركيب الثاني.

رابعا: قواعد إعادة الترتيب

وهي من الخصائص الكلية المهمة في اللغات الإنسانية، ذلك أن لكل لغة ترتيبها الخاص، لكن المهم هو أن نعرف الترتيب في البنية العميقة أولا ثم نبحث عن القوانين التي تحكم تحول هذا الترتيب إلى أنماط مختلفة في الكلام الفعلي على السطح، ومن الملاحظ أن كل عناصر الجملة معرضة لتغيير مكانها، وإن كان ذلك أكثر ما يكون في ما يسميه العرب فضلة كالمفاعيل والحال والظروف وغير ذلك. وقد اعتنى نحاة العربية بهذه الظاهرة عناية بالغة، فبحثوا قضية التقديم والتأخير وتأثيرها على تركيب الجملة من حيث الإعمال والإلغاء[2]، كما تحدثوا عن وجوب تقديم المبتدأ والخبر وجواز الأمرين[3]. ويرى النحاة القدامى أن التقديم والتأخير من سنن العرب في كلامها، وقد لا يُفهم المعنى إلا بإعادة ترتيب أجزاء الجملة، من ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (التوبة: 55) وأصل الكلام: "لا تعجبك أموالهم ولا أولادهم في الحياة الدنيا". ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ وَأُخِذُوا مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾ (سبأ: 51) وأصل الكلام: "ولو ترى إذ فزعوا وأُخذوا من مكان قريب فلا فوت"؛ لأنه "لا فوت" يكون بعد الأخذ[4].

---

(1) انظر: ابن فارس، أبو الحسين أحمد، الصاحبي في فقه اللغة، مرجع سابق، ص157.

(2) انظر: السيوطي، عبدالرحمن، همع الهوامع، ج1، ص489 وما بعدها.

(3) انظر: الراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث، ص 155، 154.

(4) انظر: ابن فارس، أبو الحسين أحمد، الصاحبي في فقه اللغة، مرجع سابق، ص 189.

خامسا: قاعدة الاستبدال أو الإحلال

أشار النحاة العرب القدامى إلى مفهوم قريب من مفهوم الإحلال في النحو التحويلي، و هو مصطلح التعويض، وحدّدوا معناه بأنه: إقامة الكلمة مقام الكلمة، مثل إقامة الفعل الماضي مقام المضارع، كقوله تعالى: ﴿قَالَ سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ (النمل: 27) بمعنى: أم أنت من الكاذبين، ومنه إقامة المصدر مقام فعل الأمر، كقولهم: سقياً لك، والمعنى: سقاك اللهُ، (ومنه أيضا إقامة المصدر مقام الفعل المضارع، كقولهم: (لقيت زيدا وقِيلَه كذا) أي: يقول كذا، ومنه إقامة اسم الفاعل مقام المصدر، مثل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ (الواقعة:2) والأصل: ليس لوقعتها تكذيب[1]. وترى الباحثة أن هذا المفهوم قريب مما تحدّث عنه التحويليون وأطلقوا عليه مصطلح الإحلال أو الاستبدال.

سادسا: مفهوم البنية السطحية والبنية العميقة

البنية العميقة للجملة -كما بيناها سابقا- هي التركيب الذي اشتقت منه الجملة أساسا، أما البنية السطحية فهي التركيب الذي تبدو فيه الجملة بصورتها الحالية[2]. وقد أشار عبد القاهر الجرجاني إلى هذه الفكرة، إذ يرى أن المستوى العميق - وهو الذي عبّر عنه بأوضاع اللغة - يمثّل مرحلة تخلو من البراعة الفنية، وإنما تتحقق هذه البراعة في المستوى السطحي، الذي يخلق فيه المبدع تراكيب وهيئات وتآليف من خلال إمكانات النحو الإبداعية، والمزيّة في التحويلات التي تطرأ على المستوى العميق، وبها تتمايز البراعة الفنية من أديب لآخر[3]. وفكرة النظم التي أرساها الجرجاني لم تبتعد كثيرا عما حمله النحو التوليدي التحويلي من إمكانية تعدد صور البنية السطحية للبنية العميقة الواحدة.

كما أشار ابن جني في حديثه عن تقدير الإعراب وتفسير المعنى إلى فكرة البنية السطحية والبنية العميقة عبر تحليله بعض التراكيب، مثل قول العرب: أنت وشأنُكَ معناه

---

(1) انظر: المرجع السابق نفسه، ص179، و180.

(2) انظر ص21 وما بعدها من هذا البحث.

(3) انظر: عبدالمطلب، محمد، البلاغة والأسلوبية (بيروت: مكتبة لبنان، 1994م)، ص56.

أنت مع شأنكَ فهذا موهمٌ أن مع شأنكَ خبر عن أنت، وليس الأمر كذلك، بل شأنكَ معطوف على أنتَ والخبر محذوف، والتقدير أنت وشانك مصطحبان"[1].

فالبنية السطحية أنت وشأنكَ، والبنية العميقة المُحتمَلة هي أنت مع شأنكَ وهذا التركيب لايتفق مع تقدير الإعراب، والبنية العميقة التي يقترحها ابن جني هي: أنت وشأنك مصطحبانْ، ويمكن توضحها بالرسم الآتي:

أنت وشأنك مصطحبان ← حذف

أنت وشأنك ∅

خلاصة

اشتمل هذا الفصل على مبحثين، الأول هو: التحويل في الدراسات اللغوية الحديثة، والثاني هو: التحويل في الدراسات اللغوية العربية القديمة.

واستعرض المبحث الأول قضايا عدة، من أبرزها: أهم مرتكزات نظرية النحو التوليدي التحويلي، وهي: الفطرة اللغوية والبنية السطحية والبنية العميقة والكفاءة اللغوية والأداء اللغوي والحدس وقواعد النحو التحويلي. أما المبحث الثاني فجاء بعنوان: التحويل في الدراسات اللغوية العربية القديمة، وتمّتْ فيه مناقشة قضية أصول التراكيب وما طرأ عليها من تحويلات وعلاقتها بالبنية العميقة والبنية السطحية، ووَقف أيضا على مفهوم التحويل لدى عالمين هما: سيبويه وعبدالقاهر الجرجاني، ورأتْ الباحثة أن التحويل نبت في التراث اللغوي العربي القديم في منبعين، هما: الدراسات القرآنية، والدراسات الشعرية.

ووصَلَ هذا العمل إلى أن النحاة العرب القدامى اهتمُوا بضبط العلاقة بين سطح الكلام والقواعد المعيارية؛ لذا تعاملوا بمفهوم التحويل في تفسير كثير من التراكيب عبر عدد من القوانين، مثل: قانون الحذف والزيادة وإعادة الترتيب، وإن لم يعرفوا التحويل كمصطلح حديث في الدراسات اللسانية المُعاصرة.

---

(1) انظر: ابن جني، عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد النجار (بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت)، ج1، ص 283.

الفصل الثاني

بين التحويل ومناهج النحو العربي ونظرياته[1]

وتحته أربعة مباحث:

المبحث الأول: التأويل في النحو

المبحث الثاني: استصحاب الحال

المبحث الثالث: القياس

المبحث الرابع: التعليل

(1) يرى بعض الباحثين أن التقدير والحذف والحمل على المعنى والتضمين مما سيتم مناقشته في هذا الفصل، من الأولى أن يُطلق عليها مصطلح: نظريات لغوية فرعية؛ لأنها جاءت متكاملة مع نظرية العمل. انظر: عبدالدايم، محمد، النظرية اللغوية في التراث العربي (القاهرة: دار السلام، ط1، 2006م)، ص238- ص239.

المبحث الأول

التأويل في النحو

اهتم النحاة العرب بفكرة العامل، وأقاموا أبواب النحو على فكرة أنه لا بد من عامل ومعمول في كل تركيب، والعامل في اصطلاح النحاة هو: "ما أوجب أن يكون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا"[1]، وقسّموا العوامل إلى صنفين؛ أولا: عوامل معنوية مثل: الابتداء، و ثانيا: عوامل لفظية مثل: الأفعال.

وتدور فكرة العامل في كثير من أبحاث النحو العربي، ولهذه الفكرة فلسفتها وقوانينها؛ من ذلك اعتبار النحاة بعض العوامل أصلا كالأفعال، وبعضها فرعا كالأسماء والحروف، وبعض العوامل أقوى من غيرها، وغير ذلك من آراء النحاة التي يُمكن الاطلاع عليها بشكل واسع في كتب النحو، ولم نذكرها في هذا الموضع لأنها ليست بذات صلة وثيقة بالتحويل.

ونجد أن مبدأ العامل الذي يُترجم باللغة الإنجليزية إلى: Government من أهم المبادئ التي قام عليها النحو التحويلي؛ فهو محور رئيس لتفسير ما يطرأ على التركيب، وغاية العامل في نظرية النحو التوليدي التحويلي تحديد البنية العميقة الذهنية؛ لتفسير ما يطرأ على البنية السطحية المُتكلّمة[2]. ويرتبط هذا المصطلح بتأثير بعض العناصر اللغوية في عناصر أخرى في الجملة[3].

ومصطلح Governed word بمعنى: "كلمة خاضعة لتأثير كلمة أخرى، مثل المجرور الذي يخضع للجار"[4] هو ما يُعرف عند نحاتنا القدامى بالمعمول. ومصطلح

---

(1) الجرجاني، عبدالقاهر، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، تحقيق: البدراوي زهران (القاهرة: دار المعارف، ط2، د.ت) ص73.

(2) انظر: الغامدي، محمد، "اللغة والكلام في التراث النحوي العربي" مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، العدد3، المجلد34، 2006م، ص77.

(3) انظر: باقر، مرتضى، مقدمة في القواعد التوليدية، مرجع سابق، ص148.

(4) الخولي، محمد علي، معجم علم اللغة النظري، مرجع سابق، ص109.

Governing word بمعنى: كلمة ذات تأثير في كلمة أخرى، مثل حرف الجر الذي يؤثّر في المجرور[1] يُعرف في النحو العربي القديم بالعامل.

والتحليل النحوي في نظرية النحو التحويلي يكاد يتّجه إلى تصنيف العناصر اللغوية وفقا لوقوعها تحت تأثير عوامل معينة، فالكلمة العاملة تؤثّر في نظم الكلام حتى يؤدي إلى دلالة معينة، مثال ذلك:

That Martin will fail his linguistic course is likely.
Martin is likely to fail his linguistic course.

فالجملتان تقعان في مجال كلمة likely باعتبارها عاملا تؤثر في نظم الكلام حتى يؤدي دلالة بعينها[2].

وفكرة العامل في النحو العربي مسؤولة بشكل كبير عن التأويل والتقدير، وتعدد الاحتمالات الإعرابية للكلمة الواحدة إلى قوانين العامل، إذ لابد من إيجاد عامل لكل أثر إعرابي داخل النص، من هنا ظهر مفهوم تقدير المحذوف، وهو أحد مظاهر التخريج في النحو، مثل: تقدير المبتدأ والفعل وحرف الجر وغيرها من العوامل المحذوفة التي يقدرُها النحوي لسيطرة فكرة العامل.

فمثلا: الأداة (حتى) يرى النحاة أنها تعمل في الأسماءِ الجرَّ، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال؛ لأنَّ العامل لا يعمل إلا مختصا، ومن ثمَّ لجؤوا إلى تقدير بنية عميقة في التراكيب التي جاءت فيها (حتى) متلوة بفعل مضارع منصوب، مثل قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ (طه: 91) فهذا التركيب عند النحاة مُحوَّل من تركيب آخر، والفعل هنا ليس منصوبا بـ(حتى) لأنها حرف جر مختص بالدخول على الأسماء، بل هو منصوب بأن المضمرة التي تؤوَّل مع الفعل بالمصدر[3]، ويكون أصل التركيب:

---

(1) المرجع السابق نفسه، نفس الصفحة.

(2) انظر: الراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث، مرجع سابق، ص148.

(3) انظر: حسام الدين، كريم، أصول تراثية في اللسانيات الحديثة (مصر: مكتبة النهضة المصرية، ط3، 2001م)، ص237، و ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج2، ص320.

حتى أنْ يرجِعَ إلينا موسى ← حذف

حتى ∅ يرجِعَ إلينا موسى.

ومن ذلك (إنْ) و(إذا) الشرطيّتان فهما تختصان بالدخول على الأفعال، لكن ورد في فصيح الكلام دخولهما على الأسماء، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (التوبة: 6) وقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ (الانشقاق: 1) فقدّر جمهور البصريين بنية عميقة تحولت عنها هذه التراكيب؛ حفاظا على القاعدة[1]. ويمكن تمثيل ذلك بالرسم الآتي:

وإن استجارك أحدٌ استجارَك ← حذف

وإن ∅ أحدٌ استجارك.

إذا انشقت السماءُ انشقت ← حذف

إذا ∅ السماءُ انشقت.

ومن القوانين المرتبطة بفلسفة العامل مايأتي:

- (كل معمول لابد له من عامل)، وإذا لم يكن العامل موجودا في الكلام فلا بد من تقديره.
- (كل عامل لا بد له من معمول).

وعلى القاعدتين السابقتين بُني باب الاشتغال.

- (العامل لا بد أن يستوفي معموله الخاص به).
- (لا يجتمع عاملان على معمول واحد).

وعلى هاتين القاعدتين قام باب التنازع[2].

ويُلحظ أن البصريين كانوا أحرص على تطبيق فكرة العامل من الكوفيين، فقد لجؤوا إلى التقدير والتأويل عندما لا تستجيب النصوص المسموعة للعمل النحوي، ولا بدَّ في

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، المرجع السابق نفسه، ج1، ص340.

(2) انظر: عيد، محمد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث (القاهرة: عالم الكتب، ط4، 1989م)، ص205، ص206.

رأيهم من البحث عن العامل في كل تركيب ولو أدّى ذلك إلى تعديل المسموع من كلام العرب عن طريق التقدير، فمثلا: الفاعل في جملة: محمد قرأ ضمير مستتر؛ والغرض من تقديره الحفاظ على القاعدة التي تنصُّ على وجوب أن يكون الفاعل بعد الفعل، رغم عدم وجود ما يمنع من تقدم الفاعل على عامله على رأي بعض الكوفيين[1]. وقد علّل النحاة بقاء المفعول به على إعرابه إذا تقدّم على فعله، بخلاف الفاعل الذي إذا تقدّم على فعله خرج عن كونه فاعلا وارتفع بالابتداء، بأن المفعول إذا تقدّم فليس هناك عامل آخر يوجب نصبه، أما الفاعل إذا تقدّم على الفعل فيُمكن أن يُقدَّر له عامل آخر، وهو الابتداء وعمله الرفع كعمل الفعل في الفاعل، فرتبة المفعول باقية مع التقديم، ورتبة الفاعل ذاهبة مع التقديم من أجل الابتداء[2]. ويمكن تمثيل رأي البصريين في تقدُّم الفاعل بالشكل الآتي:

قرأ محمدٌ ← تقديم

محمدٌ قرأ زيادة (حتى لا يكون فعل بدون فاعل)

محمدٌ قرأ محمد ← استبدال (استبدل بالاسم الظاهر الضمير).

محمد قرأ هو.

وأرى أن فكرة العمل تتصل بالتحويل من جهة أن العامل من أهم الأسباب التي دفعت النحاة إلى القول بالتأويل والتقدير. والجدول الآتي يوضّح ذلك:

العلة (العامل)	مسند إليه	مسند
∅	محمدٌ	قارئٌ
ظننتُ	محمدًا	قارئًا
كان	محمدٌ	قارئًا
إنّ	محمدًا	قارئٌ[3]

---

(1) انظر: المرجع السابق نفسه، ص132، وانظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج1، ص422، ص423.

(2) انظر: الوراق، أبو الحسن محمد، علل النحو، تحقيق: محمود نصار (بيروت: دار الكتب العلمية، 2002م)، ص379.

(3) انظر: الملخ، حسن خميس، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، مرجع سابق، ص103.

وإذا كـان المنهج الوصـفي ضـد فكـرة العامـل؛ لأن العامـل يستوجب تقـديرات وتأويلات تُضاف إلى التركيب أو تعدل به إلى شكلٍ آخر، فإن النظرية التحويلية تعتمـد البنيـة العميقة المُقدَّرة أساسا من أسسها[1]. مثل تقدير النحاة لعامـل محـذوف في تركيـب التحـذير والإغراء، والاختصاص، وغيرها من التراكيب، مما سيتناوله البحث في فصل مستقل.

التأويل في النحو

التأويل في اللغة هو: "تفسير ما يؤول إليه الشيء، وقد أوَّلته تـأويلا وتأوَّلتُه بمعنـى"[2] أما بالمعنى الاصطلاحي فلم يرد مفهوم التأويل النحوي لدى النحاة القدامى بـشكل صـريح، بل نقل السيوطي عن أبي حيان الأندلسي ما يفيد وظيفته بقوله: "التأويل إنما يُـسوَّغ إذا كانـت الجادَّة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادَّة فيُتأوَّل"[3]، والجادة المقـصودة هنـا هـي القواعـد النحوية، فما جاء مخالفا للقواعد يجب أن يؤول.

"والتأويل في المصطلح النحوي عند المعاصرين يعني النظـر في النـصوص والأسـاليب الـتي ورد ظاهرهـا مخالفـا للأحكـام والأقيـسة الـتي اسـتنبطها النحـاة واعتمـدوها، ومحاولـة توجيهها وجهة تجعلها متَّفقة مع هذه الأحكـام والأقيـسة غـير المخالفـة لهـا"[4]. وهـو بـذلك يتناول التراكيب المُشكِلة الخارجة عن ظاهر القواعد النحوية المطَّـردة. أو كمـا يـراه الغامـدي هو: "تقدير أصل غير منطوق به تخرج على مقتضاه العبارة المنطوقة"[5].

والتأويل في النحو البصري يختلف عما هو عليـه في النحـو الكـوفي، فـإذا تعارضـت الشواهد والأمثلة مع القواعد والأصول في النحو البـصري، فـزع النحـاة إلى التأويـل، حتـى يخضع الكلام المسموع للقواعد، وإلاَّ وُصـف بالـشذوذ أو بالنـدرة أو بالتخطئة أحيانـا. أمـا

---

(1) عبدالرحمن، ممدوح، من أصول التحويل في نحو العربية، مرجع سابق، ص11.

(2) الجوهري، أبو نصر إسماعيل، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: إميل يعقوب ومحمد طريفي (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1999م)، ج4، ص416.

(3) السيوطي، عبدالرحمن، الاقتراح في أصول النحو، مرجع سابق، ص47.

(4) الخثران، عبدالله، ظاهرة التأويل في الدرس النحوي (الرياض: النادي الأدبي، 1988م) ص9.

(5) الغامدي، محمد، "اللغة والكلام في التراث النحوي العربي"، مقال سابق، ص81.

الكوفيون فيعملون جاهدين على أن يُغيِّروا الأصول والقواعد لتتوافق مع الشواهد والأمثلة المستعملة المسموعة[1]. مثال ذلك: منع البصريون أن يجيء الاسم المرفوع بعد إنْ وإذا الشرطيتين. وقال الكوفيون: يجوز ذلك ولا طعن في صحته ولا فصاحته، محتجين بقول الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾ (التوبة: 6)، فكلمة "أحد" في الآية الكريمة على مذهب الكوفيين فاعل للفعل المذكور، إذ لا يمنع مذهبهم تقدُّم الفاعل على فعله، واستدلُّوا بهذا الشاهد على جواز أن يلي إنْ وإذا الشرطيتين الاسم المرفوع، على حين لجأ البصريون إلى التأويل لتتوافق النصوص مع القواعد، فقدّروا في الآية الكريمة فعلا محذوفا، وتقدير الكلام: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك[2].

أغراض التأويل

التأويل إما أن يكون لغرض لغوي، والمقصود به فهم النصوص والبعد عن إشكال المعنى[3]، أو أن يكون لإثبات توافق الشواهد والنصوص مع القواعد[4].

أولا: التأويل بغرض فهم النصوص

والمقصود بالفهم في هذا البحث فهم القارئ لا النحوي، لأن النحوي يفهم المراد، ثم يعمل بالتأويل على إيصال هذا الفهم إلى المتلقي. ويقتضي التأويل النحوي إرجاع الجملة إلى الأصل الذي عُدل بها عنه، وقانونه التمسك بالأصل اللغوي العرفي في فهم المعنى العميق للجملة أو النص[5]. فهناك تراكيب تستدعي التقدير[6]، ليتم فهم المقصود من النص،

---

(1) انظر: المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو (أبوظبي: المجمع الثقافي، 2002م)، ص462.

(2) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، ج1، ص472، ص473.

(3) انظر: صبرة، محمد حسنين، تعدد التوجيه النحوي (القاهرة: دار غريب، ط1، 2006م)، ص 314

(4) انظر: المرجع السابق نفسه، ص 317.

(5) انظر: عبدالسلام، أحمد شيخ، تفسير مقصود المتكلم في التحليل النحوي. مقال سابق، ص319.

(6) في التقدير ينعدم المقدر نهائيا، من ناحية ظهوره، وفي حالات كثيرة لا يُحدّد بصيغة معينة، وإنما يترك لما يتماشى مع السياق، فهو افتراضي. انظر: راشد، الصادق، دور الحرف في أداء معنى الجملة (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1996م)، ص99.

وهذه التراكيب واردة في القرآن الكريم في بعض المواضع، إذ يصعب فهم المراد من الآية بدون تقدير أو تأويل. من ذلك قوله تعالى: ﴿فَٱبۡعَثُوٓاْ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمۡ هَٰذِهِۦٓ إِلَى ٱلۡمَدِينَةِ فَلۡيَنظُرۡ أَيُّهَآ أَزۡكَىٰ طَعَامٗا﴾ (الكهف: 19)، فمرجع الضمير في (أيها) غير واضح، لذا قدّر النحاة تركيبا عميقا لهذا التركيب السطحي هو: (أي أهلها)[1].

وقوله تعالى: ﴿قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡۖ أَلَّا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنٗا﴾ (الأنعام: 151)، اجتماع الأوامر مع النواهي في الآية، وتقدم فعل التحريم قبلها، استلزم تقديرا حتى يتضح المعنى، وهو: (قل تعالوا أتل ما نهاكم ربكم عنه، وما أمركم به)، فحُذف (وما أمركم به) لدلالة (ما حرم عليكم) لأن معنى (ما حرّم ربكم عليكم) ما نهاكم ربكم عنه، وبهذا التقدير يصح أن تكون (أن) تفسيرية لفعل النهي الدال عليه التحريم، وفعل الأمر المحذوف، فإنه يجوز أن تقول: أمرتك أن لاتكرم جاهلا وأكرم عالما؛ إذ يجوز عطف الأمر على النهي، والنهي على الأمر[2]. فالتركيب العميق للآية: (أتل ما نهاكم ربكم عنه، وما أمركم به). ثم حذفت عبارة (ما أمركم به). وأوّل النحاة (ما حرم عليكم) بـ(ما نهاكم عنه)، ويمكن تمثيل ذلك بالرسم الآتي:

(أتلُ ما نهاكم ربكم عنه وما أمركم به) ← حذف

أتل ما نهاكم ربكم عنه ∅ ← استبدال

أتلُ ما حرم ربكم عليكم.

ويستلزم التأويل النحوي التقدير؛ إذ لا يتم المعنى ولا يتّضح إلا بذكر المحذوف وردّ التركيب وإعادته إلى أصل وضعه[3]. والتقدير أسلوب من أساليب الوصول إلى معنى الكلام

---

(1) ابن النحاس، محمد إسماعيل، إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل (بيروت: دار الكتب العلمية، 2001م) ج2، ص291.

(2) انظر: الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، مرجع سابق، ج 4، ص250.

(3) انظر: عبدالسلام، أحمد شيخ، تفسير مقصود المتكلم في التحليل النحوي، مقال سابق، ص319.

يقوم به النحوي لتصحيح اللفظ والمعنى، أو لتوضيح المعنى. ويرى النحاة أن تقدير التركيب الأصلي المعدول عنه يكون باعتبار المعنى[1].

فالتقدير توفيق للفظ مع المعنى؛ فهو يرتّق النص بحيث يضع مالم يذكره النص مما هو مفهوم ضمنيا وواجب تركيبيا.

وقد تشترك العبارة بين الإفادة وعدمها بحسب التقدير، نحو قولنا: (االحضور عندك) و(الخوف منك)، فإن قدّرت الظرف أو الجرور خبرا كان المعنى تاما، وإن قدرته متعلقا بالمصدر لم يتم المعنى واحتاج إلى خبر، كأن تقول: (الحضور عندك نافع) و(الخوف منك لا داعي له)[2]. فالعبارة الواحدة تحتمل أن تكون مفهومة أو غير مفهومة بحسب تقدير البنية العميقة.

ومن ذلك أيضا التراكيب التي فيها أفعال تتعدى بحروف جر متضادة فتعطي معاني مختلفة وفقا للتقدير، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ (النساء: 127) فيحتمل التركيب بنيتين عميقتين لكل واحدة معنى مختلف، وفقا لتقدير حرف الجر المحذوف، وهما:

- وترغبون في أن تنكحوهن لجمالهن.
- وترغبون عن أن تنكحوهن لدمامتهن[3].

ثانيا: التأويل بغرض توافق النصوص والشواهد مع القواعد النحوية

حدّد النحاة الكلام المُحتجّ به ببيئة مكانية يتوفّر فيها البعد عن الأعاجم، وهي قبائل محصورة في عدد معين، كما حددوا المدة الزمنية بثلاثة قرون، تبدأ بقرن ونصف قبل الإسلام وتنتهي بمنتصف القرن الثاني للهجرة[4]، لكنهم اصطدموا – بعد وضع القواعد النحوية– بنصوص وشواهد أخرى وردت في القرآن الكريم، أو عن عرب فصحاء وتدخل في عصور

---

(1) انظر: المرجع السابق نفسه، ص318.

(2) انظر: السامرائي، فاضل، الجملة العربية والمعنى (عمان: دار الفكر، ط1، 2007م)، ص77.

(3) انظر: الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (بيروت: دار المعرفة، د.ت)، ج1، ص301.

(4) انظر: السيوطي، عبدالرحمن، الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص33.

الاحتجاج، لكنها لا تتفق مع القواعد المطردة التي وضعوها، فكان لا بد من اللجوء إلى التقدير أو التأويل لتنسجم النصوص مع القواعد ولا تشذ عنها، ويرى الغامدي أن وصف هذه التراكيب بالشذوذ لا يعني الحكم عليها بالرداءة على الإطلاق، بل المعنى الذي أراده النحاة هو خروج هذه التراكيب عن النظام السائد في اللغة، وأسباب الشذوذ عن معهود اللغة غالبا ما تتعلّق بالمستوى الشعري أو مستوى النظم القرآني المُخالف بالضرورة نسق الكلام المعهود، ويرى أن قضية التأويل ليست بالسذاجة التي يصورها بعض المحدثين الداعين إلى تعديل القواعد بناء على ما ورد في الشواهد، أو المناداة إلى التوسّع في السماع؛ للخروج من إشكال التأويل كما يُنسب إلى الكوفيين، لأن مثل هذه الدعوات تحيل القواعد إلى الفوضى[1].

ومن التراكيب الشاذة بعض التراكيب المسموعة عن العرب المخالفة قواعد النحو المطردة، مثل:

قولهم: كلمته فاهُ إلى فيّ بنصب فاه على الحال، وهذا مخالفٌ للقواعد المطردة التي تنص على أن الحال يكون مشتقا لا جامدا، والتقدير الذي افترضه النحاة: كلمته مُشافهةً ومعناه مشافها، فهو اسم نائب عن مصدر في معنى اسم الفاعل، والمعنى كلمته في هذه الحال[2].

والعمليات التحويلية التي تمّت هي: الاستبدال، إذ استبدل باسم الفاعل (مشافها) المصدر (مشافهةً)، ثم استبدل بالمصدر عبارة (فاه إلى فيّ) ويمكن تمثيل ذلك بالرسم الآتي:

كلمته مُشافِها ←استبدال

كلمته مشافهةً ←استبدال

كلمته فاه إلى فيّ.

---

(1) انظر: الغامدي، محمد، اللغة والكلام في التراث النحوي العربي، مقال سابق، ص83-85.

(2) انظر: سيبويه، عمرو بن قنبر، الكتاب، مرجع سابق، ج1، ص391؛ وياقوت، محمود سليمان، التراكيب غير الصحيحة نحويا في الكتاب لسيبويه، مرجع سابق،، ص347.

قولهم: "بايعته يدا بيد" فكلمة (يدًا) نُصبت على الحال كأنه قيل: بايعته نقدا، أي ناقدا[1]، ويمكن تمثيل ذلك بالرسم الآتي:

بايعته نقدا ← استبدال

بايعته ناقدا ← استبدال

بايعته يدا بيد.

قولهم: "ما شأنك وزيدا؟" والتقدير ما شأنك وتناوُلك زيدا[2].

وطرأ على التركيب تحويل بالحذف.

ومن ذلك أن الحال يُشترط أن يكون مشتقا؛ لذا تأوّل النحاة التراكيب التي ورد فيها الحال جامدا، مثل قوله تعالى: ﴿أَتَأْخُذُونَهُۥ بُهْتَـٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ (النساء: 20)، بمعنى: (باهتين وآثمين)[3] فالتحويل الذي طرأ على التركيب هو الاستبدال، إذ أُستبدل (بصيغة المشتق) صيغة (المصدر). ويمكن تمثيل ذلك بالرسم الآتي:

- أتأخذونه باهتين وآثمين ← استبدال
- أتأخذونه بهتانا وإثما.
- وقوله تعالى: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا﴾ (الفرقان: 63)، بمعنى (هيّنين) أو تكون صفة للمشي، والتقدير: مشيا هيّنا[4]. أي أنها حال، أو صفة للمفعول المطلق تبيّن نوع الفعل، ويمكن تمثيل التحويل بالشكل الآتي:
- يمشون على الأرض مشيا هيّنا ← حذف
- يمشون على الأرض هيّنا استبدال ← (استبدل بصيغة (هيّنا) صيغة (هَوْنا).
- يمشون على الأرض هوْنا.

---

(1) انظر: سيبويه، عمرو بن قنبر، الكتاب، مرجع سابق، ج1، ص391.

(2) انظر: المرجع السابق نفسه، ج1، ص307.

(3) انظر: الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، مرجع سابق، ج1، ص258.

(4) انظر: المرجع السابق نفسه، ج3، ص103.

ومن ذلك بعض التراكيب المُختلَف فيها بين النحاة، مثل:

عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الجار. كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾(النساء: 1) على قراءة حمزة بخفض (الأرحام)، إذ يرى البصريون أن التركيب يُخالف قاعدة نحوية هي أنه لايجوز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار؛ لذا تأوّلوا الآية على أن الواو ليست عاطفة بل هي واو القسم. فيكون التقدير: أقسم والأرحام، على حين جوّز الكوفيون ذلك[1] فتكون البنية العميقة للتركيب عند البصريين:

أقسم والأرحامِ ← حذف (حُذف فعل القسم)

∅ والأرحامِ.

نيابة غير المفعول به عن الفاعل في وجود المفعول به: اختلف النحاة في جواز إقامة غير المفعول به عن الفاعل مع وجود المفعول، فالبصريون يمنعون هذه التراكيب ويبحثون لها عن تأويل، كقراءة أبي جعفر قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ (الجاثية: 14) ببناء الفعل (يجزي) للمجهول، وإقامت الجار والجرور (بما) مقام الفاعل، ونصب المفعول به (قوما)، ويمنع البصريون ذلك فلا يجوز عندهم: ضُرب بسوطٍ زيداً، وتأوّلوا الآية على الوجه الآتي: لُيجزى الجزاءُ قوما[2]. فنائب الفاعل ليس الجار والجرور بل هو محذوف؛ وهذا التأويل للفرار من القول بأن نائب الفاعل الجار والجرور لوجود المفعول به في الجملة. ويمكن تمثيل ذلك تحويليا بالرسم الآتي:

ليجزي الله الجزاءَ قومًا ← حذف

ليجزي ∅ الجزاءَ قوما ← استبدال (استبدل بموقع المفعول المطلق موقع نائب الفاعل) واستبدلت بصيغة المبني للمعلوم صيغة المبني للمجهول.

لُيجزى الجزاءُ قوما ← حذف

---

(1) انظر: الأندلسي، أبوحيان، تفسيرالبحر المحيط، مرجع سابق، ج3، ص165- 167؛ والسيوطي، عبدالرحمن، همع الهوامع، مرجع سابق، ج3، ص189.

(2) انظر: السيوطي، عبدالرحمن، المرجع السابق نفسه، ج1، ص521.

ليُجزى ∅ قوما.

ويرى تمام حسان أن التأويل هو ردّ التركيب إلى أصل القاعدة، وقد يكون بواسطة القول بالحذف أو الزيادة أو الإضمار أو التقديم والتأخير أو التضمين..، وإذا تعدَّدت الأصول الصالحة أن يُرد إليها التركيب بالتأويل اختلف النحاة في الاختيار عند إجراء التوجيه فيختار هذا النحوي وجها ويختار الآخر غيره؛ وهذا سبب تشعُّب مسائل النحو العربي[1].

المظاهر التحويلية في التأويل

يمكن إيجاز المظاهر التحويلية في التأويل في النحو العربي في أمور عدة هي: الحذف والاستتار وصوغ المصدر والتقدير في الجمل والمفردات[2]، والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والزيادة والتضمين.

- الحذف، مثل: حذف الاسم والفعل والحرف. وقد تحدّث عن ذلك ابن جني تحت (باب في شجاعة العربية)[3].
- والإضمار مثل: استتار الضمير[4]، وإضمار (أن) في نصب الفعل المضارع[5].
- وصوغ المصدر من الحرف وما دخل عليه مثل (أن، أنّ، كي، لو، ما)[6].
- والجمل التي لها محل من الإعراب، إذ يقدر مكانها كلمة مفردة، وهي: الجملة الواقعة خبرا والواقعة حالا والواقعة مفعولا والواقعة بعد الفاء أو إذا جوابا لشرط جازم، والواقعة تابعا. وقد تحدّث عنها ابن هشام في بابْ الجمل التي لها محل من الإعراب[7].

---

(1) انظر: حسان، تمام، الأصول، مرجع سابق، ص145، وص147.
(2) انظر: عيد، محمد، أصول النحو العربي، مرجع سابق، ص 163.
(3) انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، مرجع سابق، ج2، ص360 وما بعدها.
(4) انظر: السيوطي، همع الهوامع وشرح الجوامع، ج1، ص207، و208.
(5) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، ج2، ص319 وما بعدها.
(6) انظر: المرجع السابق نفسه، ج1، ص132 وما بعدها.
(7) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص472.

- والتقديم والتأخير مثل: تقديم الخبر على المبتدأ، وتقديم المفعول به على الفاعل، وغيرها من المواضع الواردة في كتب النحو.

أما تفاصيل هذه المظاهر التي ذكرناها أعلاه فكما يأتي:

الحذف

مثلا، قولنا: (من عندك؟) مبتدأ + خبر.

الجواب: زيد.

مبتدأ+ خبر ∅ .

والتقدير العميق للجملة: زيد عندي، والتركيب يستدعي التقدير في نظر النحاة، لأنه قائم على مسند إليه فحسب، فلا بد من تقدير المسند[1]، فهي جملة اسمية تحويلية بالحذف، حيث حذف منها الخبر.

وجملة: "هل ظننتَ أحدا قارئا؟"

الجواب: ظننتُ زيدا.

فعل + فاعل+ مفعول أول + مفعول ثان ∅

التركيب السابق حُذف منه المفعول به الثاني، والتقدير العميق للجملة: ظننت زيدا قارئا[2]، فهي جملة اسمية (بالنظر إلى أصل المفعولين) تحويلية بالحذف، حُذف منها المفعول به الثاني.

أما حذف العامل فيُمكن التمثيل له بجملة:

(متى جئتَ؟)

الجواب: يومَ الجمعة.

وأصل التركيب: "جئتُ يوم الجمعة".

فعل ∅+ فاعل ∅+ مفعول فيه.

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج ا، ص227.

(2) انظر: المرجع السابق نفسه، ج ا، ص404.

فهي جملة فعلية تحويلية بالحذف حُذف منها الفعل.

ومن حذف الجملة، تركيب القسم، نحوَ والله ما فعلتُ أصل التركيب: أقسم والله ما فعلتُ فحُذف الفعل والفاعل. وقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾(محمد: 4) وتقدير الجملة عند النحاة (فاضربوا الرقاب ضربا) = فعل+ فاعل+مفعول به+ مصدر مفعول مطلقٌ. وطرأ على التركيب عمليات تحويلية عدة، يمكن تمثيلها على النحو الآتي:

فاضربوا الرقابَ ضرباً ← تقديم

ضرباً فاضربوا الرقابَ ← حذف

ضرباً الرقابَ حذف التنوين

ضربَ الرقابَ ← استبدال (حلّت علامة الجر محل النصب، لأن المصدر أضيف لمفعوله) ضربَ الرقابِ.

وفي ذلك اختصار مع إعطاء معنى التوكيد المصدري[1].

الإضمار

من مواضع إضمار أنْ الناصبة للفعل المضارع أن تقدر بعد حتى، مثل قوله تعالى: ﴿ قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ (طه: 91) فهذا التركيب عند النحاة مُحوّل من تركيب آخر، والفعل هنا ليس منصوبا بـ(حتى) لأنها حرف جر مختص بالدخول على الأسماء، بل هو منصوب بأن المضمرة التي تؤول مع الفعل بالمصدر[2]، ويكون أصل التركيب:

حتى أنْ يرجعَ إلينا موسى ← حذف

حتى∅ يرجعَ إلينا موسى.

---

(1) ابن الأثير، ضياء الدين نصرالله، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد (بيروت: المكتبة العصرية، 1995م)، ج2، ص90؛ والجرجاني، عبدالقاهر، دلائل الإعجاز، مرجع سابق، باب التقديم والتأخير، ص106، وباب الحذف ص146.

(2) انظر: حسام الدين، كريم، أصول تراثية في اللسانيات الحديثة، مرجع سابق، ص237؛ و ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج2، ص320.

الزيادة

أشار بعض علماء العربية القدامى إلى مفهوم الزيادة، مثل قول ابن فارس: إنّ العرب تزيد في كلامها أسماء وأفعالاً وضرب لذلك بعض الأمثلة، نحو: قولهم: مِثلي لا يخضع لمثلكَ والأصل: أنا لا أخضع لك. وقوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ (الرحمن: 27)[1].
فزيدت كلمة (مثل) في التركيب الأول، وكلمة (وجه) في التركيب الثاني.

صوغ المصدر

علامة الموصول الحرفي: أن يؤوّل مع صلته بمصدر، والموصولات الحرفية هي: أنْ المصدرية، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: 184)، وأنّ وتوصل باسمها وخبرها، نحو: ألا يكفي أني صادق، وكيْ، نحو: جئت لكي أزوك، ومْا وتكون مصدرية ظرفية، نحو: لا أصحبك ما دمت مسرعا، وتكون غير ظرفية، نحو: عجبتُ مما قلتَ، ولوْ، نحو قوله تعالى: ﴿ يودُّ أحدهم لو يُعمّر﴾ (البقرة: 96)[2]. فالنحاة يقدرون مصدرا صريحا في موقع المصدر المؤول، ويمكن تمثيل ذلك تحويليا بالشكل الآتي:

صيامكم خيرٌ لكم ← استبدال
وأن تصوموا خير لكم.
ألا يكفي صدقي ← استبدال
ألا يكفي أني صادق.
جئت لزيارتك ← استبدال
جئت لكي أزورك.
لا أصحبك مدة دوامك مسرعا ← استبدال

---

(1) انظر: ابن فارس، أبو الحسين أحمد، الصاحبي في فقه اللغة، مرجع سابق، ص157.

(2) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج132-134؛ و السيوطي، عبدالرحمن، همع الهوامع، مرجع سابق، ج1، ص264، 265؛ وابن هشام، أبو محمد عبدالله، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مرجع سابق، ج1، ص137؛ والأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح (بيروت: دار الفكر، د.ت) ج1، ص130.

لا أصحبك ما دمت مسرعا.

عجبت من قولك ← استبدال

عجبت مما قلت.

يود أحدُهم التعمير ← استبدال

يود أحدهم لو يعمر.

الجمل التي لها محل من الإعراب

مثل الجملة الواقعة حالا، إذ يُقدّر مكانها كلمة مفردة؛ لأن الأصل في الحال الإفراد، مثل قوله تعالى: ﴿ فَجَآءَتۡهُ إِحۡدَىٰهُمَا تَمۡشِي عَلَى ٱسۡتِحۡيَآءٖ ﴾ (القصص: 25) أي: ماشية، وقوله تعالى: ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ ﴾ (القصص: 79)، وتتعلق شبه الجملة بمحذوف تقديره: استقرّ، أو مستقر[1]. ويمكن تمثيل ذلك تحويليا بالرسم الآتي:

فجاءته إحداهما ماشية على استحياء ← استبدال

فجاءته إحداهما تمشي على استحياء.

فخرج على قومه مستقرا في زينته ← حذف

فخرج على قومه ∅ في زينته.

التقديم والتأخير

من صور التقديم، تقديم المفعول به على الفعل، كقوله تعالى: ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ (الزمر: 66). وأصل التركيب: (بل اعبد الله) = فعل+ فاعل+ مفعول به. وطرأ على التركيب تحويل بالزيادة ثم بالتقديم، فتقدم المفعول به على الفعل. ويمكن تمثيل التحويل على النحو الآتي:

---

[1] انظر: ابن يعيش، موفق الدين علي، **شرح المفصل**، ج2، ص65، 66؛ وابن هشام، أبومحمد عبدالله، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، مرجع سابق، ج2، ص346

اعبد الله ← زيادة

بل اعبد الله ← تقديم

بل اللهَ اعبد ← زيادة

بل الله فاعبد.

ولو قال: (بل اعبد الله) لجاز إيقاع الفعل على أي مفعول، لكن التقديم أوجب اختصاص العبادة به دون غيره[1].

الحمل على المعنى: وهي وسيلة تحويلية تعتمد على المعنى[2]، وهو أن يُحمل الكلام على معناه لا على لفظه؛ والغرض منه علاج المخالفة بين ظاهر اللفظ (البنية السطحية) والتقدير (البنية العميقة)، أو بعبارة أخرى: أن توافق العبارة المنطوقة القواعد[3]. من ذلك قوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ (النمل: 87) فقال أتوهْ بالجمع حملا على المعنى، فإن كُلْ مفرد في اللفظ، جمع في معناه؛ لذا رُدَّ الضمير إليه تارة على اللفظ وتارة على المعنى، فيجوز كل القوم ضربتهْ وكل القوم ضربتهم[4] فالبنية العميقة التي يفترضها النحاة لتتوافق مع قواعد الجمع والإفراد هي:

(وكلّ أتاه داخرين) ← استبدال

وكلّ أتوه داخرين.

يعود ضمير المفرد على كلمة (كل) ثم طرأ عليها تحويل بالاستبدال، فاستبدل ضمير المفرد بضمير الجمع.

وقد تحدث ابن جني عن الحمل على المعنى، وأورد له بعض الصور مثل: تأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصوّر معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد[5]. ومن ذلك

---

(1) ابن الأثير، ضياء الدين نصرالله، المرجع السابق نفسه، ج2، ص36.

(2) عبداللطيف، محمد حماسة، النحو والدلالة، مرجع سابق، ص153.

(3) انظر: المرجع السابق نفسه، ص157.

(4) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق، ج 2، ص448.

(5) انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، مرجع سابق، ج2، ص411.

قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي ﴾ (الأنعام: 78) والأصل: هذه، وتأويل الكلام: "هذا المرئي"[1]، افترض النحاة بنية عميقة للتركيب ليتوافق استخدام اسم الإشارة (هذا) للمذكر مع ما يعود عليه وهو لفظ الشمس (مؤنث). ويمكن تمثيل ذلك بالرسم الآتي:

قال هذا المرئي ربي ← حذف

قال ∅ هذا ربي.

وقوله تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ (البقرة: 275) على تأويل الموعظة بالوعظ[2]، افترض النحاة بنية عميقة للتركيب ليتوافق الفعل المجرد من علامة التأنيث مع الفاعل المؤنث (موعظة)، ويمكن تمثيل ذلك على النحو التالي:

(فمن جاء وعظٌ من ربه) ← استبدال

فمن جاءه موعظة من ربه.

وحكى الأصمعي عن أبي عمرو أنه سمع رجلا من أهل اليمن يقول: فلان لَغوب، جاءته كتابي فاحتقرها. فاستنكر أبوعمرو أن يلحق بالفعل "جاءته" علامة تأنيث والفاعل مذكر، فقال أتقول جاءته كتابي؟ فرد الرجل قائلا: نعم أليس بصحيفة[3].

فعبارة "جاءته كتابي فاحتقرها" لا تتفق مع القواعد؛ لذا لزم حمل الكلام على معناه لا على لفظه لمعاجة المخالفة بين اللفظ المنطوق (البنية السطحية) وقواعد التذكير والتأنيث (البنية العميقة).

جاءته صحيفتي فاحتقرها ← استبدال

جاءته كتابي فاحتقرها.

---

(1) المرجع السابق نفسه.

(2) انظر: المرجع السابق نفسه.

(3) انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، المرجع السابق نفسه، ج2، ص416.

ويقولون: ثلاثة شخوص؛ لأنهم يحملون ذلك على النساء[1]. ويمكن تمثيل ذلك تحويليا بالشكل الآتي:

ثلاث نساء ← استبدال

ثلاثة شخوص.

ونظام الحمل على المعنى يستلزم أن يكون للتركيب أصل (بنية عميقة) يفترضها النحاة ليتناسب طرفا التركيب من مذكر ومؤنث، أو مفرد وجمع، أو غير ذلك.

التضمين: وهو من إحدى الوسائل التحويلية أيضا التي يعالج بها النحاة المخالفة بين ظاهر النص، وقواعد اللغة؛ إذ توجد تراكيب يتعدّى فيها الفعل بحرف جر آخر ليس مما يتعدّى به، فيحتاج النحوي لتقدير فعل آخر متناسب مع الفعل الأصلي في المعنى، ويصح أن يتعدّى بحرف الجر الوارد في النص.

ويعرّفه النحاة بأنه: إعطاء الشيء معنى الشيء ويكون في الأسماء والأفعال والحروف. أما في الأسماء فهو أن يتضمّن اسم معنى اسم؛ لإفادة معنى الاسمين جميعا، كقوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ﴾ (الأعراف: 105)؛ إذ تضمّن 'حقيق' معنى 'حريص' ليفيد أنه محقوق بقول الحق، وحريص عليه. وأما في الأفعال فهو أن تُضمِّن فعلا معنى فعل آخر يكون فيه معنى الفعلين جميعا، ويكون الفعل متعديا بحرف فيأتي متعديا بحرف آخر ليس مما يُتعدّى به، فيجب تأويل الفعل، كقوله تعالى: ﴿عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ﴾ (االإنسان: 6)، ضمّن 'يشرب' معنى 'يروي' لأن الفعل الأول لا يتعدى بالباء بل يتعدى بنفسه مباشرة، ولكن أريد باللفظ هنا معنى الفعلين 'الشرب' و'الري'. وعلى رأي الكوفيين التجوُّز في الحرف، وهو 'الباء' لأنها هنا بمعنى 'من'[2].

ويقول عنه ابن جني: أعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدّى بحرف، والآخر بآخر فإن العرب تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأن هذا الفعل

---

(1) انظر: ابن فارس، أبو الحسين أحمد، الصاحبي في فقه اللغة، مرجع سابق، 195.

(2) انظر: الزركشي، محمد، البرهان في علوم القرآن، مرجع سابق، ج2، ص388، ص389.

في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء بالحرف مع ما هو في معناه"[1] ويقول عنه ابن هشام: قد يُشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويُسمَّى ذلك تضمينا. وفائدته أن تؤدي كلمة معنى كلمتين، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ (آل عمران: 115) أي فلن تُحرموه، والمعنى: فلن تُحرموا ثوابه؛ لذا عُدِّي إلى اثنين لا إلى واحد، وكقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ (البقرة: 235) بمعنى: لا تنووا؛ ولهذا عُدِّي بنفسه لا بِعلى، وكقوله تعالى: ﴿لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَىٰ﴾ (الصافات: 8) عُدِّي يَسْمعْ بإلى وإنما أصله أن يتعدّى بنفسه مباشرة[2].

ويتّفق كل من تعرض لموضوع التضمين أن الغرض منه هو: إعطاء كلمة واحدة بُعدا أكبر في الدلالة؛ لتدل على معنين، عن طريق: صيغة الكلمة الأولى، وبما دل عليه الحرف المستلزم للصيغة الأخرى، وما تحمله من معنى[3].

ويرجع سبب وجود هذه الظاهرة في النحو العربي إلى محاولة تأويل بعض التراكيب اللغوية المتعارضة مع ظاهر القواعد النحوية؛ إذ يتعدى الفعل بحرف جر غير ما يتعدى به، أو يتحول من التعدي إلى اللزوم، فيحاول النحاة رد التراكيب إلى قاعدة عامة تحكم استعمال الفعل أو الحرف[4]. من ذلك الفعل (خالف) المتعدي لمفعوله مباشرة، مثل (خالفت الأمر) لكنه ورد في القرآن الكريم لازما: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾(النور: 63).

فالتضمين نوع من الاستبدال الذهني الذي لا يظهر إلا أثره في التركيب، إذ يُستبدل فعل بفعلٍ آخر متناسب مع حرف الجر الوارد في النص، ومتوافق مع معنى الفعل المحذوف، ويمكن توضيح التحويل في الآيات السابقة بالرسم الآتي:

---

(1) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، مرجع سابق، ج2، ص308.
(2) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج 2، ص 791.
(3) انظر: راشد، الصادق، دور الحرف في أداء معنى الجملة، مرجع سابق، ص253.
(4) انظر المرجع السابق نفسه، ص261، ص262.

وما تفعلوا من خير فلن تُحرموا ثوابَه ← استبدال

وما تفعلوا من خير فلن تحرموه ← استبدال

وما تفعلوا من خير فلن تُكفروه.

ولا تنووا عقدة النكاح ← استبدال

ولا تعزموا عقدة النكاح.

لايُصغون إلى الملأ الأعلى ← استبدال

لايسَّمعون إلى الملأ الأعلى.

وهكذا لجأ البصريون إلى القول بالتضمين للتوفيق بين القواعد والنصوص التي شذّت عنها، وأوّلوا الفعل حتى يتوافق مع الحرف وطريقة استعماله، وعدوا هذه النصوص سماعية لا يُقاس عليها، على حين رأى الكوفيون أنها قياسية، فهم يرون أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض.

إضعاف التأويل لحجية النص واحتياجه إلى دليل

يرى النحاة أن النص إذا دخله التأويل ضَعفت قوته وحجيّته، ومن ثمّ لا يؤوّلون نصا من النصوص إلا بعد اعتمادهم على دليل، لأن الأولى الحمل على الظاهر، وفيما يلي أهم القواعد الأصولية التي اعتمدها النحاة في مسألة التأويل:

1. من أصولهم المقررة أنْ ما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير[1] ومن ذلك اختيار أبي حيان للوجه الذي لا تأويل فيه في قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ﴾ (البقرة: 17)، إذ يرى بعض النحاة أن أضاءتْ متعد وقيل لازم، فإذا كان متعديا كانت الهمزة فيه للتعدية إذ يُقال ضاء المكانُ، والفاعل ضمير النار، ومْا مفعوله، وحوله صلة معمولة لفعل محذوف، والتقدير على هذا الوجه: فلما أضاءت النارُ المكانَ الذي حوله. وإن كان الفعل لازما كان الفاعل مْا الموصولة،

---

(1) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق، ج1، ص249.

وأنّث على المعنى، والتقدير: فلما أضاءت الجهة التي حوله. والأولى أن تكون أضاءت متعدية فلا تحتاج إلى حملٍ على المعنى[1].

2. الأولى عدم التأويل والحمل على ظاهر النص ما أمكن ذلك[2]. فالنص إذا احتمل تأويلا غير ما استدل عليه فقد قيمته الاستدلالية؛ لذا لا يقيس النحاة على ما في النص المؤوّل ما أمكنهم الحمل على ظاهر النص[3]. ومن ذلك اشتراطهم عدم الخروج على خلاف الأصل أو على خلاف الظاهر لغير مقتضٍ، ومثّل ابن هشام لهذه القاعدة الأصولية بقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبۡطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلۡمَنِّ وَٱلۡأَذَىٰ كَٱلَّذِي يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ ﴾ (البقرة: 264) قول بعضهم إن الكاف صفة لمصدر محذوف، أي إبطالا كالذي، ويلزمه أن يقدّر إبطالا كإبطال إنفاق الذي يُنفق، وردّ ابن هشام هذا التقدير لما فيه من تقدير محذوفات لغير حاجة، ورأى أن كالذي متعلق بمحذوف حال من الواو في تُبطلوا، أي لا تبطلوا صدقاتكم مشبهين الذي يُنفق، فهذا الوجه لا حذف فيه[4].

ومن ذلك ترجيح الأنباري لرأي جمهور البصريين في العامل في المفعول معه، لأن رأيهم لا يحتاج إلى تقدير، إذ يرى البصريون أن العامل في المفعول معه، في نحو: أستوى الماءُ والخشبةَ الفعل الذي قبله وإن كان غير متعد لكنه قوي بالواو، وذهب أبوإسحاق الزجاج إلى أنه منصوب بتقدير عامل، والتقدير أستوى الماءُ ولابسَ الخشبةَ لأن الفعل في رأيه لا يعمل في المفعول وبينهما الواو. ولم يُرجِّح الأنباري هذا الرأي لأنه يحتاج إلى تقدير، وما ذهب إليه الأكثرون لا يحتاج إلى تقدير[5].

---

(1) انظر: الأندلسي، أبوحيان، تفسير البحر المحيط، مرجع سابق، ج1، ص212.

(2) انظر: قلفل، محمد عبدو، الشاذ عند أعلام النحاة: تعليله وتأويله والاستدلال به ورده (الرياض: مكتبة الرشد، ط1، 2005م)، ص77.

(3) انظر: المرجع السابق نفسه، ص79.

(4) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج 2، ص688.

(5) انظر: الأنباري، عبدالرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق، ج1، ص249.

3. تقدير المحذوفات يجب أن يراعي أمرين، وهما: المعنى والصناعة النحوية، أي القواعد المُتَّفق عليها، والأصول النحوية العامة؛ لذا يمنع النحاة بعض التقديرات وإن كان المعنى يجيزها لأنها تتعارض مع القواعد، كما يُقدِّرون محذوفات وإن كان المعنى لا يحتاج إليها بغرض توافق التركيب مع القواعد، والتقدير الأمثل هو الذي يراعي الأمرين معا[1]. وقد تحدَّث ابن جني عن ذلك في فصلٍ بعنوان "الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى" ومثَّل لذلك بقولهم أهلكَ والليلَ" فربما يقدِّر من لا يعرف الصَّنعة والقواعد النحوية: الحق أهلك قبل الليلِ"، بينما التقدير المتوافق مع المعنى والصنعة الحق أهلك وسابق الليل"[2].

فعبارة (أهلك والليلَ) تحتمل أكثر من بنية عميقة، الأولى هي:

إلْحَقْ أهلَك قبلَ الليلِ. لكنها تخالف العبارة المسموعة إذ وردت فيها كلمة (الليل) بالنصب.

والبنية العميقة الثانية هي: إلْحَقْ أهلكَ وسابقْ الليلَ، وطرأ عليها تحويل بالحذف.

فعل ∅ + فاعل ∅ + مفعول به+حرف عطف+ فعل ∅ +فاعل ∅ + مفعول به.

وهذه البنية العميقة المُحتملة هي الأرجح؛ لأنها متوافقة مع المعنى ومع العلامات الإعرابية الواردة في العبارة المسموعة.

4. يجب تقليل مقدار المُقدَّر ما أمكن[3]، وعلَّل النحاة ذلك بقولهم لتقلَّ مخالفة الأصل"[4].

ومن ذلك تقدير المحذوف في قوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ (البقرة: 93)، بكلمة واحدة هي "حب" أولى من تقدير: حب عبادة العجل، على حذف المضافين[5]. ومن ذلك ترجيح الأنباري تخريج البصريين في قوله

---

(1) انظر: عبدالرحمن، ممدوح، من أصول التحويل في نحو العربية، مرجع سابق، ص159.

(2) انظر: ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج1، ص279.

(3) عبدالرحمن، ممدوح، من أصول التحويل في نحو العربية، مرجع سابق، ص160.

(4) ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص705.

(5) انظر: المرجع السابق نفسه، ج2، ص706.

تعالى: ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا﴾ (البقرة: 135)، إذ يُقدِّرون البنية العميقة: بل نتَّبعُ ملَّةَ إبراهيم، وحَذْف الفعل والفاعل، على حين أن الكوفيين يرون أصل التركيب: بل نكونُ أهلَ ملةِ إبراهيم، ثم طرأ على الجملة تحويل بالحذف، حُذف الفعل، ثم حُذف المُضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ويرى الأنباري أن التقدير الأخير من التقديرات البعيدة[1]، ويمكن توضيح ذلك بالرسم الآتي:

على تأويل البصريين تكون البنية العميقة للكلام:

بل نتَّبعُ ملةَ إبراهيم ← حذف

بل ∅ ملةَ إبراهيم.

وعلى تأويل الكوفيين يكون أصل الكلام:

بل نكونُ أهلَ ملةِ إبراهيم ← حذف

بل ∅ أهل ملةِ إبراهيم ← حذف

بل ∅ ملةِ إبراهيم ← استبدال (أقيم المضاف إليه مقام المضاف)

بل ملةَ إبراهيم.

5. إذا استدعى الكلام تقدير أكثر من محذوف فيُقرِّر أن ذلك حُذف على التدريج ولم يقع مرَّة واحدة، مثل قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ﴾ (البقرة: 48) والتقدير: لا تجزي فيه، ثم حُذف فيْ فأصبح التقدير لا تجزيهْ ثم حُذف الضمير بعد أن صار مفعولا به منصوبا. وكقوله تعالى: ﴿كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ﴾ (الأحزاب: 19) أي: كدوران عين الذي يُغشى عليه[2]. ويمكن توضيح ذلك بالرسم الآتي:

كدورانِ عينِ الذي يُغشَى عليه ← حذف

كـ ∅ عينِ الذي يُغشى عليه ← حذف

---

(1) انظر: الأنباري، عبدالرحمن، البيان في غريب إعراب القرآن، مرجع سابق، ج1، ص118.

(2) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص 707.

كـ ∅ الذي يُغشى عليه.

6. ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور ما أمكن، مثل تقدير الفعل 'اضـرب' في قولنـا 'عمرًا اضربه' أولى من تقدير الفعل أهِن[1].

7. ينبغي أن يُقدَّر الشيء في مكانه الأصلي؛ لئلا يخالف الأصل من وجهين: الحذف، ووضع الشيء في غير مكانه، فيجب أن يُقدر المفسَّر في مثل 'زيدا رأيته' مقدَّما عليه.

---

[1] انظر: المرجع السابق نفسه، ج2، ص708.

المبحث الثاني

استصحاب الحال

هو أن يبقى حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل، عند عدم دليل النقل عن الأصل[1]. وأشار إليه ابن جني في باب (إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول، مالم يدعُ داعٍ إلى الترك والتحوّل)[2]، وضرب لذلك مثلا: خروج (هل) عن بابها إلى معنى (قد)، مثل قوله تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ﴾ (الإنسان: 1) معناه: قد أتى عليه، والتقرير نوع من الخبر، وذلك ضد الاستفهام[3].

فالبنية العميقة للتركيب:

قد أتى على الإنسان حين من الدهر ← استبدال

هل أتى على الإنسان حين من الدهر.

واستصحاب الحال دفع النحاة إلى تجريد الأصول بمعنى أنهم رأوا الجملة لا تبدو على نمط تركيبي واحد دائما، فجعلوا لها أصلا نمطيا (أصل الوضع) تخرج عنه بالزيادة والحذف والإضمار والاستبدال، كما رأوا أن القواعد التي استخرجوها من المسموع تحتمل بعض الاستثناءات، فنصُّوا على ذلك بقولهم: "القاعدة كذا وقد يجوز كذا" وبذلك فرّقوا بين القاعدة الأولى وما استثني منها، وسمُّوا الأولى (أصل القاعدة) وسمُّوا الاستثناء (القاعدة الفرعية)[4]، وأصل وضع الجملة الاسمية أن تشتمل على ركني الإسناد المبتدأ والخبر وأصل وضع الجملة الفعلية أن تشتمل على فعل وفاعل، ويُضاف إلى ذلك ما يأتي:

---

(1) انظر: السيوطي، عبدالرحمن، الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص101.

(2) انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، مرجع سابق، ج2، ص457.

(3) انظر: المرجع السابق نفسه، ج1، ص462.

(4) انظر: حسان، تمام، الأصول، مرجع سابق، ص108.

- الأصل الذكر، وقد يعدَل عنه إلى الحذف، ويجب عندئذٍ تقدير المحذوف من ركني الجملة.
- الأصل الوصل، وقد يُعدل عنه إلى الفصل.
- الأصل الرتبة بين عناصر الجملة، وقد يُعدل عنها إلى التقديم والتأخير[1].

وقد نُبه ابن مالك في ألفيته إلى قضية الأصل والفرع، مثل قوله:

والأصل في الأخبار أن تؤخرا	وجوزوا التقديم إذ لا ضررا[2]
والأصل في الفاعل أن يتصلا	والأصل في المفعول أن ينفصلا[3]

مظاهر من التحويل في الاستصحاب

أصل وضع الجملة هو الجملة النواة التي يتحدث عنها التحويليون، أما ما يطرأ على هذا الأصل من حذف، أو تقديم وتأخير، أو زيادة فهو العمليات التحويلية. ومصطلح الردُّ إلى أصل الجملة يُقصد به: استبعاد الزائد أو الفاصل أو تصحيح الرتبة، وهو ما يمكن أن نسميه في الاصطلاح الحديث رد البنية السطحية إلى البناء العميق الأولي الذي كانت عليه قبل دخول عناصر التحويل.

ويضرب تمام حسان لذلك بعض الأمثلة: في جملة: "ما زيد بقارئ" نقول: الباء زائدة، والأصل "ما زيد قارئ"، وفي جملة: "محمدٌ - أيدك الله - كريم" الجملة المعترضة فصلت بين المبتدأ والخبر، والأصل "محمدٌ كريم"، ونقول في جملة "في الجنة المؤمن" إن الخبر متقدم على المبتدأ، ونقدِّر كلَّ ذلك تقديرا يعيد إلينا أصل النمط أو أصل الوضع[4]. وإذا عدل المتكلم عن الأصل فإن عمل النحوي أن يردَّ ما عدل به المتكلم إلى الأصل ليئول به إلى الاستصحاب[5].

---

(1) انظر: المرجع السابق نفسه، ص121.

(2) ابن عقيل، بهاد الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، ج1، ص212.

(3) المرجع السابق نفسه، ج1، ص439.

(4) انظر: حسان، تمام، الأصول، مرجع سابق، ص144.

(5) انظر: المرجع السابق نفسه، ص 127.

ويمكن تمثيل التحويل في الجمل السابقة بالرسم الآتي:

زيدٌ قارئ ← زيادة

ما زيد بقارئ.

محمدٌ كريم ← زيادة

محمدٌ أيّدك الله كريم.

المؤمن في الجنة ← تقديم

في الجنة المؤمن.

ونلحظ أن النحاة استعانوا باستصحاب حال الأصل في بعض المسائل النحوية، من ذلك: رد البصريين استشهاد الكوفيين على اسمية نعم وبئسْ بقول العرب: (يا نِعْمَ المولى ونعم النصير)، وحجة البصريين في ذلك هي تقدير تركيب آخر هوْ يا الله نعم المولى، ونعم النصير أنتْ؛ وحُذف المقصود بالنداء للعلم به[1]. فالنحاة عدّوا الجملة الأصل يا الله نعم المولىْ، ثم طرأ عليها تحويل بالحذف، فحذف منها لفظ الجلالة للعلم به، ويظهر ذلك بالرسم الآتي:

يا اللهُ نعم المولى ← حذف

يا ∅ نعم المولى.

وهم بذلك يردُّون هذا التركيب المسموع الذي استشهد به الكوفيون إلى أصله الذي افترضوه؛ ليعيدو التركيب إلى أصل الوضع أو أصل النمط، وهو دخول حروف النداء على الأسماء.

ومن ذلك توجيه النحاة لقوله تعالى: ﴿فَانظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ (البقرة: 259)، إذ يرون أن أصل كلمة (يتسنّه) يرجع إلى وجهين:

- أن يكون الأصل (يتسنّنْ) من قوله تعالى: ﴿مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾ (الحجر: 26)، بمعنى لم يتغيّر، وطرأ على الكلمة تحويلات عدة؛ قُلبت النون الثالثة ياءً؛ كراهة توالي ثلاث

---

[1] انظر: الأنباري، عبدالرحمن، أسرار العربية (بيروت: دار الكتب العلمية، 1997م)، ص71.

نونات، ثم قُلبت ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف للجزم، فصار الفعل (يتسنْ) وأُدخلت عليه هاء السكت؛ لبيان حركة النون في الوقف[1]. ويمكن تمثيل العمليات التحويلية التي طرأت على الكلمة بالرسم الآتي:

يتسنَّنْ ← استبدال

يتسنَّيْ ← استبدال

يتسنَّى ← حذف

يتسنْ ← زيادة

يتسنَّه.

أو أن يكون أصل الكلمة (تسنَّه) على وزن (يتفعَّل) من السَّنَةِ، فيكون المعنى: لم يتغيَّر بمرِّ السنين، وأصل (سنةٍ) (سنَهةٌ)؛ بدليل تصغيرها (سُنيهة) وقولهم: (سانَهتْ النخلة) إذا حملتْ سنة ولم تحمل سنة، فتكون الهاء لام الفعل وليست زائدة، وسكنتْ في هذا الموضع للجزم، ولا يجوز حذفها وصلا ولا وقفا؛ لأنها أصلية[2]. ويمكن تمثيل العمليات التحويلية التي طرأت على الكلمة في هذا الوجه بالرسم الآتي:

تسنَّهُ ← زيادة

لم يتسنَّهَ ← استبدال (استبدل بالفتح السكون للجزم)

لم يتسنَّهْ.

ومن ذلك أيضا توجيه النحاة لقوله تعالى: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ ﴾ (إبراهيم: 33)، فـ(دائبين) حال من الشمس والقمر وذكّر تغليبا للقمر على الشمس؛ لأن الشمس مؤنث والقمر مذكر، وإذا اجتمع المؤنث والمذكر غُلِّب جانب المذكر على المؤنث؛ لأن التذكير عند النحاة هو الأصل[3].

---

(1) انظر: الأنباري، عبدالرحمن، البيان في غريب إعراب القرآن، مرجع سابق، ج1، ص155.

(2) انظر: المرجع السابق نفسه.

(3) انظر: المرجع السابق نفسه، ج2، ص48.

المبحث الثالث

القياس

يمكن النظر إلى القياس في النحو العربي من زاويتين، الأولى: تتعلق بقياس الكلام على ما قالته العرب وهو هو عملية عقلية فطرية يقوم بها أبناء اللغة صغيرهم وكبيرهم، بل إن اكتساب اللغة يقوم على أساس القياس. وهو عملية إبداعية؛ لأنه يضيف إلى اللغة صيغا وتراكيب لم تعرفها من قبل، وهو كذلك هو عملية مُحافظة؛ لأن هذه الصيغ والتراكيب في الغالب على مثال معروف، فهو وسيلة تمكّن الفرد من النطق بآلافٍ من الكلمات والجمل دون أن يسمعها من قبل[1]. والزاوية الثانية: هي قياس الأحكام، بمعنى أن القياس يُفسِّر الأحكام النحوية التي قعّدها النحاة، مثل: قياس "ما" النافية على "ليس" في العمل[2]. وهو عند نحاتنا القدامى: "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[3]، وله أربعة أركان:

أصل: وهو المقيس عليه، مثل: الفاعل.

وفرع: وهو المقيس، مثل: نائب الفاعل.

وحكم: مثل: الرفع.

وعلة جامعة، مثل: الإسناد[4].

فنائب الفاعل رُفع بسبب حمله على الفاعل لعلّة الإسناد فيهما، فالأصل هو التركيب العميق، والفرع هو التركيب السطحي الذي طرأ عليه التحويل، ويمكن تمثيل ذلك بالرسم الآتي:

قرَأَ محمدٌ الكتابَ ← حذف

قرأ ∅ الكتابَ ← استبدال (استبدل بالفاعل المفعول به فأصبح نائبا عن الفاعل).

---

(1) انظر: عبدالعزيز، محمد، القياس في اللغة العربية (القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، 1995م)، ص23، ص24.

(2) انظر: الجاسم، محمود، القاعدة النحوية، تحليل ونقد (دمشق: دار الفكر، 2007م)، ص167.

(3) السيوطي: عبدالرحمن، الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص59.

(4) انظر: المرجع السابق نفسه، ص60.

قرأ الكتابُ ← استبدال (استبدلت بصيغة المبني للمعلوم صيغة المبني للمجهول)

قُرِئ الكتابُ.

وللقياس ثلاثة أقسام:

- قياس الأولى: هو الذي تكون العلة في الفرع أقوى منها في الأصل، من ذلك حمل الأصل على الفرع مثل: إعلال المصدر لإعلال فعله، وتصحيحه لصحة الفعل، مثل: قمت قياما، وقاومت قِواما[1].
- قياس المساوي: ويسمَّى حمل نظيرٍ على نظير، مثل: حمل نائب الفاعل على الفاعل[2]، وحذف فاعل "أفعل به" في التعجب حملا على فعل الأمر؛ لاشتراكهما في اللفظ.
- قياس الأدنى: أن تكون العلة في الفرع أضعف منها في الأصل، أي حمل الفرع على الأصل. وذكره ابن جني بقوله: "واعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن"، وضرب لذلك مثلا حملهم النصب على الجرِّ مع المؤنث السالم، فقالوا: (ضربتُ المنداتِ) كما قالوا: (مررت بالمنداتِ)[3].

ومما سبق يتضح أن فكرة القياس في النحو العربي تقوم على أصل وفرع، فالأصل هو البنية العميقة، والفرع هي البنية السطحية التي طرأت عليها التحويلات.

---

(1) انظر: ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج1، ص113؛ والسيوطي، عبدالرحمن، الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص63.

(2) انظر: السيوطي، عبدالرحمن، الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص63.

(3) انظر: ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج1، ص111.

المبحث الرابع

التعليل

يقترب مفهوم التعليل في النحو العربي ومفهوم القواعد التفسيرية في النحو التحويلي Explanatory grammar[1] في سعيهما إلى تجاوز الوصف المحض للظاهرة اللغوية ومحاولة تفسيرها تفسيرا علميا، وهذا فيه برهان على صحة القواعد التي تنتج أنماط الكلام المختلفة[2]، وتفسير اللغة عند التحويليين سعي للبحث عن السر الذي يجعل القاعدة النحوية صحيحة، ومنتجة لعدد لا نهائي من التطبيقات، وهذا ما يؤمن به نحاة العربية عموما عندما يبحثون عن وجه الحكمة في القواعد التي وضعوها للنحو العربي، فاللغة في صورتها السطحية تتضمن فراغات لا يمكن للعقل أن يتجاوزها عند تحديد معنى الجملة، ففي جملة: (جُهِّزَ الطعام) يحكم العقل بداهة بوجود فاعل حقيقي محذوف، فالبنية السطحية للجملة قد يكون لها بنية عميقة تحتوي على عناصر أساسية غير متحققة في التركيب السطحي فيصبح تجاوز الوصف بالتقدير مطلبا علميا له ما يسوغه، وذلك لتفسير مقدرة المتكلم على تجسيد المعاني في البنية السطحية للجملة. والتقدير في النحو العربي يرتبط ارتباطا وثيقا بالتعليل، فما من تقدير إلا وله سبب وعلة، كما في تقدير المبتدأ أو الخبر إن حذف أحدهما، لأنهما ركنا الجملة الاسمية[3].

والنحو العربي قام على الوصف والتعليل، فالوصف تمثَّل في تجريد القواعد التي تم التوصُّل إليها عن طريق استقراء نصوص الاحتجاج المقبولة، أما التفسير فهو اجتهاد من النحوي يهدف إلى تعليل القاعدة المُستخلصة من الوصف وتفسيرها[4]. مثل تعليل النحاة

---

(1) وهي: قواعد تدرس الظواهر النحوية و تفسِّر أسبابها. الخولي، محمد علي، معجم علم اللغة النظري، مرجع سابق، ص91.

(2) انظر: الملخ، حسن خميس، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، مرجع سابق، ص32.

(3) انظر: المرجع السابق نفسه، ص237، ص238.

(4) انظر: بومعزة، رابح، التحويل في النحو العربي، مرجع سابق، ص59.

عمل إنّ وأخواتها بأنها أشبهت الفعل، فمعنى إنّ وأنّ: حقّقتُ،، ومعنى لكنّ: استدركتُ، ومعنى ليت: تمنيتُ، ومعنى لعلّ: ترجّيتُ"[1]. فعبارة: إن زيدا مجتهد، أصلها: أؤكّد اجتهادَ زيدٍ، وعبارة: ليت الشباب عائد، أصلها: أتمنى عودةَ الشبابِ.

ويهدف التفسير أحيانا إلى تعليل ما هو خارج عن القاعدة، مثل تعليل النحاة الجمع بين حرف النداء "يا" و"الألف واللام في قولهم: "يا اللهُ" بأنه جاز في هذا الاسم خاصة؛ إذ كثر في استعمالهم، فخفّ على ألسنتهم، فجوّزوا فيه ما لا يجوز في غيره"[2].

والتعليل هو تفسير؛ لأن التفسير هو الكشف عن المراد من اللفظ نحويا، مثل تعليل رفع كلمة زيد في جملة "حضر زيدٌ" بأنها فاعل، أو تعليل عمل ما النافية الحجازية في الجملة الاسمية بعدها فترفع الاسم وتنصب الخبر، بأنها شابهت ليس في المعنى فعملت عملها. ولعملية التعليل ركنان، هما: العلة، والمعلول. وبما أن التعليل يُبيِّن علة الإعراب أو البناء، فهو شامل للنحو العربي بأكمله؛ إذ لاتخرج الكلمة عن الإعراب أو البناء. وللتعليل في تعليل المعرب أو المبني مرحلتان، الأولى: تُبيِّن علة الإعراب أو البناء مطلقا، والثانية: تُبيِّن علة اختصاص المعرب أو المبني بما أُختصّ به من علامة إعراب أو بناء"[3].

ومن أهم الأسس التي بنى عليها النحاة الكثير من تعليلاتهم الاستناد إلى المعنى، فابن هشام يرى أن أوّل واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردا أو مركبا[4].

كما بنى النحاة الكثير من تعليلاتهم على الرجوع إلى الأصول المقدرة في التراكيب، فقد أدركوا أن وراء التركيب الظاهر تركيبا عميقا يتحدد عبره المعنى، مع وعيهم للصلة بين التركيبين، فالإعراب المقدّر مثلا يتّصل بالتركيب الظاهر، وتفسير المعنى يعتمد على تركيب مقدّر باطني يختلف النحاة في تصوّره. فمنهج التعليل عند نحاة العربية القدامى جمع التعليل

(1) انظر: الأنباري، عبدالرحمن، من أسرار العربية، مرجع سابق، ص93.
(2) انظر: المرجع السابق نفسه، ص130.
(3) انظر: الملخ، حسن خميس، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، مرجع سابق، ص 29، ص30.
(4) الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص605.

بالمعنى إلى التعليل بقوانين التركيب مع الاستعمال الذي يكاد أن يكون المقياس لتعليل أغلب الظواهر اللغوية؛ لأنه يرتبط بواقع اللغة مثل: تعليلهم ظاهرة الترخيم والحذف وغيرها[1].

وتحدّث السيوطي عن أنواع العلل في النحو العربي[2]، ومن هذه العلل ما هو مرتبط بالتحويل مثل:

- علة استغناء: مثل استغنائهم بـ (ترك) عن (ودع). وأرى أنه يمكن إدراج هذا النوع تحت مظهر من مظاهر التحويل وهو الاستبدال.
- علة توكيد: مثل إدخالهم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه. ويُمكن إدراج هذه العلة تحت مظهر من مظاهر التحويل وهو: الزيادة، مثلا:

إذهب ← زيادة

إذهَبَنْ.

أو إذهب ← زيادة

إذهَبَنَّ.

- علة دلالة حال: كقول المستهل (الهلال) أي (هذا الهلال) فحُذف لدلالة الحال عليه.

هذا الهلال ← حذف

الهلال.

مظاهر التحويل في التعليل

ترى الباحثة أنّ التعليل أو التفسير هو أحد أنشطة النظرية التوليدية التحويلية، فهناك إجراءان، وهما: التوليد والتحويل، ثم هناك بعد ذلك نشاط التفسير، ويمكن أن تُجرى تحويلات من أجل تفسير القواعد، كما فعل النحاة القدامى في مناقشتهم فكرة

---

(1) انظر: شنوقة، السعيد، في العلة وأصول اللغة والنحو، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، العدد1، المجلد36، 2007م، ص99، ص100.

(2) انظر: السيوطي، عبدالرحمن، الاقتراح في علم أصول النحو، ص71، ص72؛ وعيد، محمد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، مرجع سابق، ص120، ص121.

التعليل، فقد علّلوا للأحكام الإعرابية بعلل ظاهرة، وانعدام العلة الظاهرة في بعض الحالات هو الذي ألجأهم إلى تعليلها عن طريق التقدير.

وأرى أن الخلاف بين النحاة في تعليل حكم نحوي يمكن أن يُعدّ اختلافا في تقديرهم البنية العميقة للتراكيب، فمثلا: الخلاف بين النحاة في جواز تقديم معمول اسم الفعل نحو: "عليك، ودونك، وعندك"، وفي الإغراء نحو: "زيدا عليك، وعمرا عندك، وبكرا دونك".

فالكوفيون يحتجون بقوله تعالى: ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾ (النساء: 24)، ويرون أن "كتاب" منصوب على الإغراء، والعامل فيه "عليكم"، والبصريون يرون أنه منصوب على المصدرية بفعل مُقدَّر، وإنما قُدِّر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدَّم عليه من قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ وَبَنَاتُكُمۡ وَأَخَوَٰتُكُمۡ ﴾ (النساء: 23)[1]. فتقدير البنية العميقة للجملة عند الكوفيين: ألزموا كتاب الله" وطرأ عليها تحويل بالاستبدال، إذ استبدل الفعل بالجار والمجرور"عليكم". ثم طرأ عليها تحويل بالتقديم والتأخير. ويمكن تمثيل ذلك بالرسم الآتي:

الزموا كتابَ اللهِ ← استبدال

عليكم كتابَ اللهِ ← تقديم وتأخير.

كتابَ الله عليكم.

على حين تقدير البنية العميقة عند البصريين: "كَتَبَ اللهُ كتابا عليكم" تقدم المفعول المطلق على الفاعل، ثم حُذف الفعل، وتم استبدال العلامةالإعرابية إذ"أضيف المصدر إلى فاعله، ويمكن تمثيل ذلك بالرسم الآتي:

كتب اللهُ كتابا عليكم ← تقديم

كتب كتابا اللهُ عليكم ← حذف

∅كتابا الله عليكم ← استبدال

كتابَ اللهِ عليكم.

---

[1] انظر: الأنباري، عبدالرحمن، من أسرار العربية، ص100، ص101؛ وكتابه: الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق، ج1، ص230.

والخلاف بين النحاة في الظرف والجار والمجرور، إذ يرى سيبويه وجماعة من النحويين أنهما من الجمل، لأنهما يُقدَّر معهما فعل، بينما يرى بعض النحويين أنهما من المفردات؛ لأنهما يُقدَّر معهما اسم[1]. فتقديرزيد عندك، وعمرو في الدارْ عند سيبويه: زيدٌ استقرَّ عندك، وعمرو استقرَّ في الدارْ، وطرأ على الجملتين تحويل بالحذف؛ إذ حُذف الفعل، ومن ثمّ يرى أنهما من الجمل بالنظر إلى التركيب الأصل قبل أن يطرأ عليه التحويل، على حين يقدر الفريق الثاني أن أصل التركيب هو: زيدٌ مستقر عندك، وعمرو مستقر في الدارْ واسم الفاعل مع الضمير لا يُكوِّن جملة، فهذا الخلاف يشير إلى أن كل فريق يُعلِّل رأيه استنادا إلى التقدير العميق الذي يراه مناسبا للتركيب السطحي.

والخلاف بين النحاة في نصب المصدر الذي حُذف عامله أو رفعِه، مثل: غفرانكْ فقد عدّه ابن مالك من المواضع التي يجب فيها حذف الفعل؛ لأن المصدر هنا بدل من فعله، أي: اغفر غفرانك. على حين ذهب بعضهم إلى أنه منصوب على المفعول به، أي: نطلبُ غفرانك، أو نسألُ غفرانك. وجوَّز بعض النحاة فيه الرفع على الابتداء وإضمار الخبر، أي: غفرانُك مطلوبُنا[2].

فابن مالك يقدر البنية العميقة للتركيب بأنها: اغفر غفرانك، ثم طرأ عليها تحويل بالحذف، فحُذف الفعل، كما في الرسم الآتي:

اغفِر غفرانَك ← حذف.

ثم تحويل بالاستبدال؛ إذ حلَّ المصدر محل الفعل، كما يتضح في الرسم الآتي:

∅ غفرانَك ← استبدال.

والفريق الثاني يرى أن البنية العميقة هي: نسألُ غفرانكْ، و طرأ عليها تحويل بالحذف، فحذف الفعل، كما في الرسم الآتي:

نسألُ غفرانَك ← حذف.

∅ غفرانَك.

---

(1) انظر: الأنباري، عبدالرحمن، من أسرار العربية، مرجع سابق، ص59.

(2) انظر: السيوطي، عبدالرحمن، همع الهوامع، مرجع سابق، ج2، ص89، ص90.

على حين يرى الفريق الأخير أن البنية العميقة هي جملة اسمية وطرأ عليها تحويل بالحذف، فحذف الخبر وبقي المبتدأ. كما في الرسم الآتي:

مطلوبُنا غفرانك ← حذف.

∅ غفرانُك.

وخلاف النحاة في عمل (لات)، فقد ذهب الجمهور من النحاة إلى أنها تعمل عمل ليسْ، وذهب الأخفش إلى أنها لا تعمل شيئا، والاسم الذي بعدها إن كان مرفوعا فهو مبتدأ، وإن كان منصوبا فعلى إضمار فعل[1]. فالخلاف بين النحاة في تعليل عمل لاتْ أو عدم عملها هو اختلافهم في تقدير البنية العميقة للتركيب، فالجمهور يرى أن البنية العميقة في مثل قوله تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾(ص: 3)، هي: ليس الحينُ حينَ مناصْ وطرأ عليها تحويل بالاستبدال، إذ حلّتْ لاتْ محل ليسْ لاتفاقهما في المعنى، كما في الرسم الآتي:

ليس الحينُ حينَ مناصٍ ← استبدال.

ثم تحويل بالحذف، فحُذف اسمها وبقي خبرها، كما في الرسم الآتي.

لاتَ الحينُ حينَ مناصٍ ← حُذف اسمها.

لات ∅ حينَ مناصٍ.

ويرى الأخفش أن أصل التركيب في حالة الرفع: ولات حينُ مناصٍ الحينْ وطرأ عليه تحويل بالحذف، فحُذف الخبر. ويمكننا بيان ذلك في الرسم الآتي:

ولات حينُ مناصٍ الحينُ ← حُذف الخبر.

ولات حينُ مناصٍ ∅

وأصل التركيب في حالة النصب: ولات أرى حينَ مناصْ وطرأ عليه تحويل بالحذف، فحُذف الفعل.

ولات أرى حينَ مناصٍ ← حُذف الفعل.

ولات ∅ حينَ مناصٍ.

---

(1) انظر: المرجع السابق نفسه، ج1، ص402.

والتعليل قد يكون أحيانا نتيجة للقاعدة النحوية المبنية على استقراء جزئي، فالنحو العربي سار في خطين، خط الثبات ويمثله الوصف، وخط التغيير ويمثله التعليل[1]. من ذلك تعليل النحاة لمجيء الحال معرفة في بعض العبارات المسموعة عن العرب، مثل أرسلها العِراكَ، وطلبته جهدَك وطاقتَك؛ إذ الأصل أن يكون الحال نكرة، فعلّلوا هذه العبارات بأن أصلها: أرسلها تعترك، وطلبته تجتهد، والجملة من الفعل والفاعل في موضع الحال، كأنك قلت: أرسلها معتركةً، وطلبته مجتهدًا[2].

وقد جاء التعليل في النحو العربي ممتزجا بأحكام النحو، حتى يمكن القول بأن الحكم النحوي وُلد معللا، فحديث النحاة عن الأسماء المبنية مثلا لا يخلو من توضيح علة البناء، وإن خلا من ذلك فإنه لا يخلو من الإشارة إلى أنها تعرب إعرابا محليا؛ لأن الأصل في الأسماء الإعراب والتأثر بالعوامل، كما تربط العلل في النحو العربي بين أحكام النحو ونظرياته[3]، فعلة الخفة ربطت بين أحكام نحوية ونظرية عدم الاستثقال، وعلة أمن اللبس ربطت بين أحكام نحوية ونظرية الإفادة. ونسوق بعض الأمثلة لتوضيح ذلك:

التعليل بطلب التخفيف: وهي علة تتصل بطبع العرب في كلامهم، إذ يميلون إلى اختيار الأخفّ إذا لم يكن مُخلاً بكلامهم، من ذلك قول النحاة في حذف (من) في قولهم (ثوبُ خَزٍ، وخاتم حديدٍ) أنها حُذفت تخفيفا، وأصل الكلام ثوبٌ من خزٍ، وخاتمٌ من حديدٍ، فلما حُذف حرف الجر ناب الاسم منابه[4]. ويمكن تمثيل ذلك تحويليا بالرسم الآتي:

ثوبٌ من خزٍ ← حذف

ثوب ∅خزٍ.

ويقول سيبويه: "ومن الشاذ قولهم: أحستُ ومَستُ، وظلتُ، لمـّا كَـثُر في كلامهم، كرهوا التضعيف"[5].

---

(1) انظر: الملخ، خميس، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، مرجع سابق، ص99.

(2) انظر: الأنباري، عبدالرحمن، من أسرار العربية، مرجع سابق، ص113.

(3) انظر: الملخ، خميس، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، مرجع سابق، ص239.

(4) انظر: الوراق، أبوالحسن عبدالله، علل النحو، مرجع سابق، ص288، ص289.

(5) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج4، ص 482.

فالأصل أحسستُ ومسستُ وظللتُ، وطرأ عليها تحويل بالحذف.

أحْسَسْتُ ← حذف

أحْسْتُ ← استبدال (التقى ساكنان فحرك الأول بالفتح).

أحَسْتُ.

فمن ذلك سِتٌّ وإنما أصلها سِدسٌ. وإنما دعاهم إلى ذلك حيث كانت مما كثر استعماله في كلامهم"[1].

سِدْس ←استبدال

سِدْت ← تقلص (التقى ساكن ومتحرك فأدغم الأول في الثاني)

سِتّ.

وقد أفرد سيبويه لهذه الأمثلة بابا مستقلا بعنوان: "باب ما كان شاذا مما خفّفوا على ألسنتهم، وليس بمطّرد"[2]، ومثّل لذلك بقول بعض العرب: الْطَجَع في اضْطَجَع، إذ أبدلوا اللام مكان الضاد؛ كراهة التقاء حرفين مُطْبقين، فأبدلوا مكانها أقرب الحروف منها في المخرج والانحراف[3].

كما علّل النحاة جعل "حبّذا" بمنزلة الكلمة الواحدة بالتخفيف؛ فالأصل فيها "حَبُبَ ذا" اجتمع حرفان متحركان من جنس واحد، فاستثقلوا اجتماعهما متحركين، فحذفوا حركة الحرف الأول، وأدغموه في الثاني، فصار "حَبٌّ"، وركّبوه مع "ذا" فصار بمنزلة الكلمة الواحدة، طلبا للتخفيف على ما جرت به عادتهم في كلامهم[4]. ويمكن تمثيل ذلك بالرسم الآتي:

حَبُبَ ذا ← حذف

حَبْبَ ذا ← تقلص

حَبَّ ذا تقلص

---

(1) المرجع السابق نفسه، ج4، ص481.

(2) المرجع السابق نفسه.

(3) انظر: المرجع السابق نفسه، ج4، ص483.

(4) انظر: الأنباري، عبدالرحمن، أسرار العربية، مرجع سابق، ص75، ص74.

حبَّذا.

والحذف في كلام العرب طلبا للخفة كثير، مثل قولهم "أيشٍ" والأصل أي شيء و قولهم "عِم صباحا"، والأصل إنعم صباحا"[1].

أيّ شيء ← حذف (الياء الثانية من أي)

أيْ ∅ شيء ← حذف (الياء والهمزة مع بقاء التنوين)

أيْشٍ∅

*انـعِمْ صباحا ← حذف

∅ عِمْ صباحا.

التعليل بكثرة الاستعمال: يسعى المتكلم إلى التخفُّف في كلامه ما أمكنه، وأكثر ما يكون هذا التَّخفُّف في المادة اللغوية التي يكثر دورانها على الألسنة؛ لأن كثرة استعمالها توضح معناها لدى السامع وتستدعي تخفيفها لدى المتحدِّث[2]، وقد أشار النحاة إلى ذلك: مثل تعليل النحاة لمباشرة حرف النداء المعرَّف بال في قولهم: "يا اللهُ" بأن هذه الكلمة كثُر استعمالها في كلامهم[3]. وأشار سيبويه إلى علة حذف الياء في قولهم: "يا ابن أمَّ ويا ابن عمّ" بقوله: "لكثرة هذا في كلامهم"[4]. ويرى بعض النحاة أن السين التي تدخل على الفعل المستقبل نحو "سأفعل" أصلها "سوف" ثم حذفت وبقيت السين، وذلك لكثرة استعمالها في كلامهم، وجريها على ألسنتهم، وهم غالبا ما يحذفون بعض أجزاء الكلمة لكثرة الاستعمال، نحو قولهم "لا أدرِ، ولم يكُ" والأصل "لا أدري، ولم يكن"[5]. كما علّل النحاة حذف اللام من "لعلّ" بكثرة الاستعمال، ولهذا تلعَّبت العرب بهذه الكلمة[6]. ومن ذلك أيضا حذف حرف الجر من بعض الأفعال التي تتعدّى بواسطة حروف الجر، مثل: كنَّيتك أبا عبد الله، وكِلْتُك و

---

(1) انظر: الأنباري، عبدالرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق، ج 1، ص341.

(2) انظر: فلفل، محمد عبدو، الشاذ عند أعلام النحاة، تعليله وتأويله والاستدلال به وروده، مرجع سابق، ص18.

(3) انظر: الأنباري، عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق، ج1، ص340.

(4) سيبويه، عمرو بن قنبر، الكتاب، مرجع سابق، ج 2، ص214.

(5) انظر: الأنباري، عبدالرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق، 2ج، ص646.

(6) انظر: المرجع السابق نفسه، 1ج، ص224، ص225.

نصحتُ زيدا، حذفوا حرف الجر من هذه الأفعال؛ لكثرتها في كلامهم فاستخفّوها[1].
فالنحاة يردُّون هذه التراكيب المُحوّلة؛ طلبا للتخفيف إلى التراكيب الأصلية، ويمكن تمثيل ما طرأ على التراكيب الأخيرة بالرسم الآتي:

كنيتك بأبي عبدالله ← حذف

كنيتك ∅ أبي عبدالله ← استبدال (استبدلت بعلامة الجر الياء علامة النصب)

كنيتك أباعبدالله.

كلتُ لك ← حذف

كلتُ ∅ كَ.

نصحت لزيدٍ ← حذف

نصحت ∅ زيدٍ ← استبدال (استبدلت بعلامة الجر علامة النصب)

نصحت زيدًا.

التعليل بأمن اللبس: من العلل المهمة في النحو العربي التعليل بأمن اللبس، فالغرض الأول من الكلام هو الإفهام؛ لذا استخدم النحاة هذا التعليل في مواضع مختلفة، وأكبر القواعد الأصلية على الإطلاق قاعدة الإفادة، أي قاعدة أمن اللبس[2] فإذا لم تتحقق الفائدة فلا جملة[3]. مثل: تعليل النحاة رفع المفعول به ونصب الفاعل في بعض المواضع المسموعة عن العرب بفهم المعنى وعدم الإلباس كقولهم: خرقَ الثوبُ المسمارٌ وكسرَ الزجاجُ الحجرٌ، وقول الشاعر:

مثلُ القنافذِ هدّاجونَ قد بلغتْ   نجرانُ أو بلغتْ سوآتِهمْ هجَرُ[4]

---

(1) انظر: الورّاق، أبو الحسن محمد، علل النحو، ص445.

(2) حسان، تمام، الأصول، ص123.

(3) المرجع السابق نفسه، ص121.

(4) الأخطل، أبو مالك غياث، ديوانه، شرحه وقدم له: مهدي محمد ناصر (بيروت: دارالكتب العلمية، 1994م) ص109، والرواية في الديوان: على العيارات هدّاجون قد بلغتْ نجران أو حُدّثت سوءاتهم هجرُ، وابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج1، ص420، هامش رقم (2).

فإن السوءاتْ هي البالغة. ولكن استبدلت بعلامة الرفع النصب.

كما سُمع عن العرب نصب الفاعل والمفعول، كقول الشاعر:

قـد سـالمَ الحيّـاتِ منـه القـدما   الأفعـوانُ والـشجاعَ الـشجْعما[1]

والأصل أن يقول: قد سالم الحياتُ. ولا يُقاس على شيء مما ورد[2].

فالذي جوّز تغيير إعراب الفاعل والمفعول في المواضع السابقة وضوح المعنى وعدم اللبس، ومن الممكن إدراج هذا التغيير تحت التحويل بالاستبدال فالحركات الإعرابية تتبادل بين الفاعل والمفعول به. ومن ذلك أيضا تعليل الأنباري بناء (قبل وبعد) على الضم وليس على الفتح أو الكسر؛ بأن النصب والجر يدخلهما في حال الإعراب ولا يدخلُهما الرفع، فلو بُنيا على الفتح أو الكسر لالتبست حركة الإعراب بحركة البناء، فبُنيا على الضم حتى لا تلتبس حركة الإعراب بالبناء[3]. ومن ذلك عدم البناء للمجهول في بعض الأفعال مع حذف فاعلها، مثل: ْمات زيدْ، وْسقط الحائطْ، وْرخص السعرْ، إذ يرى النحاة أن الفاعل قد عُلم؛ لأن الموت والرخص ما يصح أن يفعلهما غير الله تعالى، كما أن الحائط ليس له فعل في الحقيقة، وإنما الفعل في ذلك لله تعالى، فلمّا أمن اللبس في هذه الأفعال لم تحتجْ إلى فاعل، أما قولنا ْضرب زيد عمراً، لو حُذف الفاعل وأقمتَ عمرا مكانه ولم تُغيِّر الفعل لم يُعلَمْ أعمْرٌ فاعل أم مفعول؛ فلهذا وجب تغيير الفعل لعدم أمن اللبس[4].

فأصل الكلام:

أماتَ اللهُ فلانا ← حذف

أماتَ ∅ فلانا ← استبدال (استبدلت صيغة الفعل)

ماتَ فلانا ← استبدال (ناب المفعول به مناب الفاعل)

---

(1) ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، المرجعُ السابق نفسه.

(2) انظرْ السيوطي، عبدالرحمن، همع الهوامع، مرجع سابق، ج2، ص6.

(3) انظر: الأنباري، عبدالرحمن، البيان في غريب إعراب القرآن، مرجع سابق، ج2، ص207.

(4) انظر: الوراق، أبوالحسن محمد، علل النحو، مرجع سابق، ص383، و384.

مات فلانٌ.

ومن ذلك أيضا علة دخول التنوين على الأسماء المعربة المصروفة، فلو لم يدخل عليها التنوين لالتبس الاسم المتصرِّف بغير المتصرف الذي يشبه الفعل، فلم يكن بُدٌّ من علامة تفصل بينهما[1]. ويمكن إدراج هذا التعليل تحت مظهر التحويل بالزيادة، فجميع الأسماء المصروفة يدخلها التنوين.

وقد أشار ابن عقيل إلى قضية أمن اللبس في ألفيته في عدد من المواضع نحو قوله:

ولا يجوزُ الابتدا بالنكرة ... ما لم تُفِدْ: كعند زيدٍ نمرة[2]

ولا يكونُ اسمُ زمانٍ خبرا ... عن جثةٍ، وإن يُفِدْ فأخبرا[3]

وأخِّر المفعول إن لبسٌ حُذِر[4] ....

فيجب تقديم الفاعل على المفعول به إن خيف التباس أحدهما بالآخر، ولم توجد قرينة توضّح الفاعل من المفعول، مثل قولهم: (ضرب موسى عيسى)، أما إذا وُجدت قرينة جاز تقديم المفعول على الفاعل؛ إذ لا لبس في المعنى، نحو قولهم: (أكل الكمثرى يحيى)[5].

فأصل التركيب:

أكل يحيى الكمثرى ← تقديم

أكل الكمثرى يحيى.

فالنحاة اعتمدوا في بعض الأحيان على أمن اللبس، ووضوح المعنى في تعليل مالم يطّرد، وهذا من أسس التعليل التي تُعبّر عن أصالة إدراكهم وظيفة اللغة الأساسية، وهي الإفادة[6].

---

(1) انظر: المرجع السابق نفسه، ص221، ص222.

(2) ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج1، ص202.

(3) المرجع السابق نفسه، ج1، ص200.

(4) المرجع السابق نفسه، ج1، ص441.

(5) انظر: المرجع السابق نفسه، ج1، ص441، ص442.

(6) انظر: فلفل، محمد عبدو، الشاذ عند أعلام النحاة: تعليله وتأويله والاستدلال به ورده، مرجع سابق، ص38.

خلاصة

اندَرجَ تحت هذا الفصل أربعة مباحث، هي: التأويل في النحو واستصحاب الحال والقياس والتعليل، واستهدفتْ المباحث الأربعة بتفصيلاتها قضية صلة مناهج النحو العربي ونظرياته الفرعية بمفهوم التحويل في الدرس اللساني الحديث؛ فالنحاة القدامى افترضوا تراكيب عميقة لتنسجم التراكيب السطحية مع القواعد المعيارية المُطَّردة. وناقش المبحث الأول قضية العامل في النحو العربي وأنها مسؤولة بشكل كبير عن التأويل والتقدير، فكلُّ معمول لابد له من عامل، والعامل لابدَّ أن يستوفي معموله الخاص به، ووَقف المبحث الأول على أغراض التأويل، وأهمها: التأويل بغرض فهم النصوص، والتأويل بغرض انسجام النصوص والشواهد مع القواعد النحوية. وتناول المبحث الثاني: مظاهر التحويل المرتبطة بالاستصحاب، فأصل وضع الجملة عند النحاة هو الجملة النواة التي يتحدث عنها التحويليون، والنحاة يَرُدُّون التركيب إلى أصل الوضع أو أصل النمط، ومصطلح الردّ إلى أصل الجملة يُقصد به استبعاد الزائد أو تصحيح الرتبة، وهو ما يُمكن أن نسميه باصطلاح الدرس اللساني الحديث ردُّ البنية السطحية إلى البناء العميق الأوَّلي الذي كانت عليه قبل دخول عناصر التحويل. أما المبحث الثالث: فتمَّ فيه إبراز صلة القياس النحوي بالتحويل، فالقياس يقوم على أصل؛ وهو: المقيس عليه، وفرع؛ وهو: المقيس، وإذا نظرنا إلى القياس من زاوية النحو التوليدي التحويلي وجدنا أن مفهومي الأصل والفرع قريبان من مفهومي البنية العميقة والبنية السطحية. والمبحث الأخير وصَلَ إلى أن مفهوم التعليل في التراث النحوي يقترب من مفهوم القواعد التفسيرية في النحو التحويلي، وخلافات النحاة في تعليل حكم نحوي يُمكن أن تُعدَّ اختلافا في تقدير البنية العميقة للتراكيب.

الفصل الثالث

مظاهر التحويل في التراكيب النحوية

وتحته ثلاث مباحث:

المبحث الأول: في تركيب الجملة الاسمية

المبحث الثاني: في تركيب الجملة الفعلية

المبحث الثالث: في التراكيب الجزئية

عند استقرائنا أغلب أبواب النحو العربي وجدنا أن مظاهر التحويل مبثوثة في معالجة النحاة القدامى لكثير من التراكيب النحوية العامة، والمقصود بها في هذا البحث: التراكيب النحوية الموافقة للقواعد النحوية الأساسية أوالقواعد المطّردة، وقد تُسمّى الجمل الأصولية[1]. ويتناول هذا الفصل نماذج من التراكيب التي عالجها النحاة بالاعتماد على مفهوم التحويل، ولا يهدف هذا العمل إلى استقصاء جميع التراكيب وحصرها، بل يهدف إلى استعراض نماذج وتحليلها، وتم اختيارها لكونها يتمثل فيها عمل النحاة بالاعتماد على التحويل بشكل واضح. وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، هي: مظاهر التحويل في تركيب الجملة الاسمية، وفي تركيب الجملة الفعلية، وفي تركيب التوابع.

---

(1) انظر: زكريا، ميشال، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، مرجع سابق، ص108.

المبحث الأول

مظاهر التحويل في تركيب الجملة الاسمية

الجملة الاسمية المُعتدُ بها في هذا العمل هي التي صدرها اسم، ولا عبرة بما تقدَّم عليه من الفضلات، فجملة لعل أخاك منطلقٌ، وما محمدٌ حاضراً جمل اسمية، والمُعتبر أيضا ما هو صدرٌ في الأصل، فجملة كيف جاء محمدٌ جملة فعلية وليست اسمية؛ لأن الاسم على نية التأخير[1].

الابتداء

تحويل الحذف في المبتدأ

قد يكون الخبر مفردا، وقد يكون شبه جملة، مثل: محمدٌ عندي ومحمدٌ في الدارِ، والأخيران متعلّقان بمحذوف واجب الحذف، واختلف النحاة في تقديره على النحو الآتي:

يرى الأخفش أنهما متعلقان بمحذوف، وذلك المحذوف اسم فاعل، والتقدير: محمدٌ كائنٌ عندي، أو مُستقِرٌّ عندي، أو في الدارِ، ويرى جمهور البصريين أنهما متعلقان بمحذوف هو فعل، والتقدير: محمدٌ استقرَّ أو يستقرُّ عندي، أو في الدار[2]. ويمكن توضيح اختلاف النحاة في تقدير البنية العميقة وما طرأ عليها من تحويل بالرسم الآتي:

محمدٌ مستقرٌّ عندي ← حذف

محمدٌ ∅ عندي. أو

محمدٌ يستقرُّ عندي ← حذف

(1) انظر: ابن هشام، أبومحمد عبدالله، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص433، ص434.

(2) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج1، ص197، ص198؛ وابن هشام، أبومحمد عبدالله، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد (بيروت: دار الفكر، د.ت)، ج1، ص200، ص201؛ والأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح (دار الفكر، د.ت) ج1، ص166.

محمدٌ ∅ عندي.

ويقع ظرف المكان خبرا عن الجثة[1]، نحو: محمدٌ عند المسجدِ، كما يقع خبرا عن أسماء المعاني، نحو: القتالُ عند ساحة المعركةِ، وأما ظرف الزمان فيقع خبرا عن أسماء المعاني، نحو: الصومُ اليومَ، ولا يقعُ خبرا عن الجثة إن لم يُفد، نحو: محمدٌ اليومَ، لكن ورد في كلام العرب ذلك، نحو قولهم: الليلةَ الهلالُ، والرُّطبُ شهريْ ربيعٍ فقد أوّل النحاة ذلك بأن أصل الكلام: طلوعُ الهلالِ الليلةَ، ووجودُ الرطبِ شهريْ ربيعٍ[2].

طلوعُ الهلالِ الليلةَ ← حذف (حُذف المضاف)

∅ الهلالِ الليلةَ ←استبدال (ناب المضاف إليه مناب المضاف)

الهلالُ الليلةَ.

وجودُ الرطبِ شهريْ ربيعٍ ← حذف (حُذف المضاف)

∅ الرطبِ شهريْ ربيعٍ ← استبدال (ناب المضاف إليه مناب المضاف)

الرطبُ شهريْ ربيعٍ.

وقد يُحذف المبتدأ أوالخبر إذا دلّ دليل على الحذف، مثل: من عندك؟ فتقول: زيدٌ، والتقدير: زيدٌ عندي، ومثال حذف المبتدأ أن يُقال: كيف محمدٌ فتقول: صحيحٌ، وأصل الكلام: محمدٌ صحيحٌ[3]. ويمكن توضيح أصل الكلام وما طرأ عليه من تحويل بالرسم الآتي:

زيدٌ عندي ← حذف

زيدٌ ∅

محمدٌ صحيحٌ ← حذف

∅ صحيحٌ.

---

(1) كالأعلام والأجسام والأعراض المختلفة.

(2) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، المرجع السابق نفسه، ج1، ص200، ص201؛ وابن هشام، أبومحمد عبدالله، المرجع السابق نفسه، ج1، ص202، ص203؛ والأزهري، خالد، المرجع السابق نفسه، ج1، ص167- ص168.

(3) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، المرجع السابق نفسه، ج1، ص227-229.

ومن المواضع التي يُحذف فيها المبتدأ وجوبا، ما يأتي:

- إذا أخبر عنه بنعتٍ مقطوعٍ إلى الرفع: في مدح، مثل: "الحمدُ للهِ الحميدُ" والتقدير: "هو الحميدُ"، أو ذم، مثل: "مررتُ بعمروٍ الخبيثُ" والتقدير: "هو الخبيثُ"، أو ترحُم، نحو: "مررتُ بعبدك المسكينُ" والتقدير: "هو المسكينُ"[1]. ويمكن توضيح أصل الكلام وما طرأ عليه من تحويل بالرسم الآتي:

الحمدُ للهِ هو الحميدُ ← حذف

الحمد لله ∅ الحميدُ.

مررتُ بعمروٍ هو الخبيثُ ← حذف

مررتُ بعمروٍ ∅ الخبيث.

مررتُ بعبدك هو المسكينُ ← حذف

مررتُ بعبدك ∅ المسكينُ.

ويجوز تعدد خبر المبتدأ الواحد، مثل: "محمدٌ شاعرٌ كاتبٌ"، ومن يمنع ذلك من النحاة يُقدِّر مبتدأ محذوفا للخبر الثاني، وتقدير الكلام: "محمدٌ كاتبٌ، وهو شاعرٌ"[2]. ويمكن توضيح اختلاف النحاة في تقدير البنية العميقة بالشكل الآتي:

محمدٌ شاعرٌ ← زيادة

محمدٌ شاعرٌ كاتب.

أو على التقدير الثاني:

محمدٌ شاعرٌ، وهو كاتبٌ ← حذف

محمد شاعر و∅ كاتب.

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، المرجع السابق نفسه، ج1، ص237؛ وابن هشام، أبومحمد عبدالله، المرجع السابق نفسه، ج1، ص217.

(2) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، المرجع السابق نفسه، ج1، ص238، ص239؛ وابن هشام، أبومحمد عبدالله، المرجع السابق نفسه، ج1، ص228.

تحويل إعادة ترتيب المبتدأ

الأصل في الجملة الاسمية تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، كما قال ابن مالك:

والأصـلُ في الأخبـارِ أن تـؤخرا   وجـوَّزوا التقـديمَ إذ لا ضَـررا

ويجوز تقديم الخبر إن لم يحصل لبسٌ، مثل قولهم: مَشنوءٌ مَنْ يَشنَؤك، فـمَنْ مبتدأ مؤخر، ومَشنوءٌ خبر مقدَّم[1]. ويمكن توضيح ذلك بالرسم الآتي:

مَنْ يَشْنَؤكَ مَشْنوءٌ ← تقديم

مشنوءٌ من يشنؤك.

ويجب تقديم الخبر في مواضع عِدَّة نصَّ عليها النحاة، منها ما يأتي:

- أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر، فلا يجوز تأخير الخبر؛ لئلا يعود الضمير على متأخِّر لفظا ورتبة، مثل: قوله تعالى: ﴿ أم على قلوبٍ أقفالها﴾ (محمد: 24)[2]، ومثل جملة: في البيت صاحبهُ، ويمكن توضيح الأصل الذي تحولت عنه الجملة بالرسم الآتي:

صاحب البيت في البيت ← استبدال (استبدل بالاسم الظاهر الضمير)

صاحبه في البيت ← تقديم

في البيت صاحبه.

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، المرجع السابق نفسه، ج1، ص212-ص214؛ وابن يعيش، موفق الدين علي، شرح المفصل، مرجع سابق، ج1، ص92.

(2) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، المرجع السابق نفسه، ج1، ص224؛ وابن هشام، أبومحمد عبدالله، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مرجع سابق، ج1، ص215.

"كان" وأخواتها

تحويل الحذف

وتُحذف "كان" مع اسمها ويبقى الخبر، في نحو قولهم: "الناسُ مجزيُّون بأعمالهم إن خيرا فخيرٌ، وإن شرًا فشرٌّ"، فيجوز أن يكون أصل الكلام: "إن كان عمله خيرا فجزاؤه خيرٌ"، ويجوز نصبهما جميعا على تقدير: "إن كان عمله خيرا فيكون جزاؤه خيرا"، ومنه قولهم: "ألا طعامَ ولو تمراً"، والتقدير: "ولو كان الطعامُ تمراً"، ويجوز: "ولو تمرٌ" بالرفع على تقدير: "ولو كان عندنا تمرٌ"، ومنه أيضا قولهم: "ادفعْ الشرَّ ولو إصبعاً" والتقدير: "ولو كان الدفعُ قدر إصبعٍ"[1]. ويمكن تحليل تقديرات النحاة المختلفة للبنية العميقة بالشكل الآتي:

إنْ كان عملُه خيراً فجزاؤُه خيرٌ ← حذف

إن Ø + Ø خيراً فجزاؤه خيرٌ ← حذف

إن خيرا فـ Ø خيرٌ.

وعلى التقدير الثاني:

إن كان عمله خيرا فيكون جزاؤه خيرا ← حذف

إن Ø + Ø خيراً فيكون جزاؤه خيرا ← حذف

إن كان خيرا، فـ Ø Ø خيرا.

ولو كان الطعامُ تمراً ← حذف

ولو Ø الطعامُ تمراً ← حذف

ولو Ø تمرا.

وعلى التقدير الثاني:

ولو كان عندنا تمرٌ ← حذف

ولو Ø عندنا تمرٌ ← حذف

ولو Ø تمرٌ.

[1] انظر: ابن يعيش، موفق الدين علي، شرح المفصل، مرجع سابق، ج2، ص97-98.

_ ولو كان الدفعُ قدر إصبعٍ ← حذف (حُذفت كان)
ولو ∅ الدفعُ قدرَ إصبعٍ ← حذف (حذْف اسم كان)
ولو ∅ قدرَ إصبعٍ ← حذف (حُذف المضاف)
ولو ∅ إصبعٍ ← استبدال (أقيم المضاف إليه مقام المضاف)
ولو إصبعا.

ويكثر حذف كانْ وحدها بعد أنْ المصدرية، نحو: أمّا أنت منطلقاً انطلقْتٌ، وأصل الكلام:: انطلقتُ لأنْ كنتَ منطلقاً، ثم قدِّمت اللامْ وما بعدها على أنطلقتْ، ثم حُذفت اللامْ للاختصار، ثم حُذفت كانْ، ثم زيدت مـاْ للتعويض، ثم أدغمت النون في الميم[1].

ويمكن تحليل تقدير النحاة للبنية العميقة وما طرأ عليها من تحويلات بالشكل الآتي:

انطلقتُ لأن كنتَ منطلقا ← تقديم
لأن كنتَ منطلقا انطلقتُ ← حذف (حُذفت اللام)
∅ أن كنتَ منطلقا انطلقتُ ← حذف (حُذفت كان)
أنْ ∅ أنت منطلقا انطلقتُ ← زيادة
أنْ + ما أنت منطلقا انطلقتُ ← تقلص
أمّا أنت منطلقا انطلقتُ.

تحويل إعادة الترتيب

يجب تقديم أخبار هذه الأفعال الناسخة على الاسم، في مثل قولك: كان في البيت صاحبُه؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة[2]. ويمكن تحليل التحويل الطارئ على البنية العميقة بالرسم الآتي:

كان صاحب البيت في البيت ← استبدال (استبدل بالاسم الظاهر ضميره)

---

(1) انظر: ابن هشام، أبومحمد عبدالله، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مرجع سابق، ج1، 264؛ وابن يعيش، موفق الدين علي، المرجع السابق نفسه، ج2، ص98، ص99.

(2) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، ج1، ص252، ص253.

كان صاحبه في البيت ← تقديم وتأخير
كان في البيت صاحبه.

ويجوز تقديم الخبر على الاسم في مثل قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ (الروم: 47) [1]. ويمكن تحليل التحويل الطارئ على البنية العميقة بالرسم الآتي:

_وكان نصرُ المؤمنين حقا علينا ← تقديم وتأخير
وكان حقا علينا نصرُ المؤمنين.

تحويل الزيادة والاستبدال

من نواسخ الابتداء كان وأخواتها التي تدخل على الجملة الاسمية، ويُسمَّى المرفوع بها اسمها، والمنصوب بها خبرا لها، نحو: ما زال محمدٌ مسروراً [2]. فأصل الجملة: محمدٌ مسرورٌ ويمكن تحليل التحويل التي طرأ على الجملة بالرسم الآتي:

محمدٌ مسرورٌ ← زيادة
ما زال محمدٌ (مسرورٌ) [3] ← ستبدال (استبدل بالمبتدأ اسم الفعل الناسخ، وبخبر المبتدأ خبر الفعل الناسخ)
ما زال محمدٌ مسروراً.

وتأتي كانْ زائدة، فتزاد بين شيئين متلازمين، مثل: المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، والصفة والموصوف، نحو: زيد كان قارئٌ [4]. ويمكن تحليل التحويل الطارئ على البنية العميقة بالرسم الآتي:

زيدٌ قارئٌ ←زيادة
زيدٌ كان قارئٌ.

---

(1) انظر: المرجع السابق نفسه، ج1، ص267؛ وابن هشام، أبو محمد عبدالله، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مرجع سابق، ج1، ص242.
(2) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، المرجع السابق نفسه، ج1، ص244، ص245.
(3) هذه الجملة غير صحيحة في اللغة العربية، لكن البحث يستخدم هذه المنهجية في كل الجمل لتوضيح الجمل الأساسية والمراحل التي مرت بها بسبب القواعد التحويلية التي طرأت عليها.
(4) ابن هشام، أبو محمد عبدالله، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مرجع سابق، ج1، ص255-258.

الحروف التي تعمل عمل "ليس"

تحويل الاستبدال

من نواسخ الابتداء التي تعمل عمل "كان" "ما" التي تعمل على لغة أهل الحجاز؛ لأنها أشبهت "ليس" في أنها لنفي الحال، نحو قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ (يوسف: 31) [1]. ويمكن تحليل أصل الكلام االذي افترضه النحاة، وبسببه حكموا بجواز عمل "ما" بالرسم الآتي:

ليس هذا بشراً ← استبدال

ما هذا بشراً.

تحويل الحذف عند العطف بالرفع على اسمها

وإذا عُطف على خبر "ما" بـ "لكنْ" أو "بلْ" وجب في المعطوف الرفع، نحو: "ما محمدٌ قارئاً لكن كاتبٌ"، والتقدير: "لكن هو كاتبٌ"، على أنه خبر لمبتدأ محذوف، ولا يجوز نصبه عطفا على خبر "ما"؛ لأنها لا تعمل إلا في المنفيّ، أما المعطوف بغير "لكن" أو "بل" فيجوز فيه النصب والرفع، نحو: "ما محمدٌ قارئٌ ولا كاتبٌ" والتقدير: "ولا هو كاتبٌ"، ويجوز تقدير: "ولا كاتباً" [2]. ويمكن تحليل تقديرات النحاة المختلفة بالشكل الآتي:

ما محمدٌ قارئاً لكن هو كاتبٌ ← حذف

ما محمدٌ قارئاً لكن ∅ كاتبٌ.

ما محمدٌ قارئاً و لا هو كاتبٌ ← حذف

ما محمدٌ قارئاً ولا ∅ كاتبٌ.

أو على التقدير الثاني:

ما محمدٌ قارئاً ولا محمدٌ كاتباً ← حذف

ما محمدٌ قارئاً ولا ∅ كاتباً.

---

(1) انظر: السيوطي، عبدالرحمن، همع الهوامع، مرجع سابق، ج1، ص389.

(2) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج1، ص284؛ والسيوطي، عبدالرحمن، المرجع السابق نفسه، ج1، ص393.

وتُزاد الباء كثيرا في خبر ليسْ وما نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيۡسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ﴾ (آل عمران: 182)[1]. ويمكن تحليل ذلك بالشكل الآتي:

وأن الله ليس هو ظلاماً للعبيد ← حذف

وأن الله ليس ∅ ظلاماً للعبيد ← زيادة

وأن الله ليس بظلاماً للعبيد← استبدال (تحولت علامة النصب إلى علامة جر)

وأن الله ليس بظلامٍ للعبيد.

وأما لاتَ[2] فيرى النحاة أن أصلها لا النافية وزيدتْ عليها تاءُ التأنيثِ المفتوحة، وتعمل عمل ليسْ لكن لا يُذكر معها الاسم والخبر معاً، بل يُحذف أحدُهما، نحو قوله تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ (ص: 3)، والتقدير: ولاتَ الحينُ حينَ مناصٍ، قُرئ (ولاتَ حينُ مناصٍ) والتقدير: ولاتَ حينُ مناصٍ لهم[3]. ويمكن تحليل تقديرات النحاة بالرسم الآتي:

ولاتَ الحينُ حينَ مناصٍ ← حذف

ولاتَ ∅ حينَ مناصٍ.

ولاتَ حينُ مناصٍ لهم ← حذف

ولاتَ حينُ مناصٍ ∅.

---

(1) انظر: ابن هشام، أبو محمد عبدالله، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مرجع سابق، ج1، ص292، ص293.

(2) أشرنا إلى لاتَ سابقا في هذا البحث عند حديثنا عن التعليل في النحو العربي، أما هنا فتناولها من حيث التحويل بالزيادة.

(3) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج1، ص294؛ والسيوطي، عبدالرحمن، همع الهوامع، مرجع سابق، ج1، ص401.

أفعال المقاربة

تحويل الحذف

وهي كادَ وأخواتها تدخل على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ اسماً لها وتنصب الخبر، ويكون جملةً، ويأتي مفردا شذوذا، نحو قولهم: "عسى الغُويرُ أبْؤساً"، وتقدير الكلام: عسى الغوير أن يكون أبؤسا، ومنه قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾ (ص: 33)، والتقدير: "فطفق يمسح مسحاً على أنه مفعول مطلق[1]. ويمكن تحليل ذلك بالشكل الآتي:

عسى الغُويرُ أن يكونَ أبؤساً ← حذف

عسى الغويرُ ∅ يكون أبؤساً ← حذف

عسى الغوير ∅ أبؤسا.

_ فطفِقَ هو يمسح مسحاً ← حذف

فطفق ∅ يمسح مسحاً ← حذف

فطفق ∅ مسحاً.

إنَّ وأخواتها

تحويل الحذف عن العطف بالرفع على اسمها

يُعطف على أسماء هذه الحروف الناسخة، قبل مجيء الخبر وبعده، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ (المائدة: 69)، وفي توجيه "الصابئون"[2] وجوه عدة، منها: مذهب سيبويه، والخليل، ونحاة البصرة: أنه مرفوع بالابتداء، والتقدير: والصابئون كذلك، فحُذف خبر "الصابئون" لدلالة خبر إن عليه[3]. ويمكن تحليل أصل الكلام الذي افترضه النحاة بالرسم الآتي:

---

(1) انظر: ابن هشام، أبو محمد عبدالله، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مرجع سابق، ج1، ص302-304.

(2) قمنا بتحليل هذه الآية عند الحديث عن أصل التحويل في الدراسات النحوية العربية القديمة.

(3) انظر: الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، مرجع سابق، ج3، ص541.

إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون كذلك ← حذف

إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون ∅.

تحويل الزيادة والاستبدال

الحروف الناسخة الداخلة على الجملة الاسمية تنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها، نحو: إنَّ زيداً مجتهدٌ[1]. فأصل الكلام: زيدٌ مجتهدٌ، فهي عناصر زيادة تدخل على الجملة الاسمية، ويمكن توضيح ذلك بالشكل الآتي:

زيدٌ مجتهدٌ ← زيادة

إنَّ (زيدٌ)[2] مجتهدٌ ← استبدال (استبدلت بعلامةِ الرفع علامةُ النصب)

إن زيداً مجتهدٌ.

تحويل الزيادة وإعادة الترتيب

تدخل لام الابتداء على خبر إنَّ، نحو: إن زيداً لقارئٌ، والأصل فيها أن تدخل على أول الكلام، لأن لها الصدارة، نحو: لَإنَّ زيداً قارئٌ لكن لَمّا كانت اللامُ للتأكيد، وإنَّ للتأكيد، كُره الجمع بين حرفين بالمعنى نفسه، فتأخَّرتْ اللام إلى الخبر، وتدخل لام الابتداء أيضا على معمول الخبر، نحو: إنّ محمدا لعمرًا ضاربٌ، وتدخل على الاسم، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ (النازعات: 26)، وتدخل على ضمير الفصل، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ (آل عمران: 62)[3]. ويمكن أن نعدَّ لام الابتداءْ من عناصر الزيادة، كما يوضّح الرسم الآتي:

إن محمداً قارئٌ ← زيادة

---

(1) انظر: ابن هشام، أبو محمد عبدالله، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مرجع سابق، ج1، ص325، ص326.

(2) هذا التركيب غير صحيح نحويا، لكن جيء به هنا لتوضيح مراحل التحويل التي طرأت على الجملة.

(3) انظر: ابن هشام، أبو محمد عبدالله، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مرجع سابق، ج1، ص344-347؛ وابن عقيل، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج1، ص332، ص341.

لأنَّ محمدا قارئٌ ← تقديم وتأخير
إنَّ محمداً لقارئٌ.

إن محمدا ضاربٌ عمراً ← تقديم وتأخير
إن محمدا عمراً ضاربٌ ← زيادة
إن محمدا لعمراً ضاربٌ.

إنَّ عبرةً في ذلك ← تقديم وتأخير
إن في ذلك عبرةً ←زيادة
إن في ذلك لعبرةً.

إن هذا القَصَصُ الحقُّ ← زيادة
إن هذا هو القصصُ الحقُّ ← زيادة
إن هذا لهو القصص الحقُّ.

ظنَّ وأخواتها

تحويل الحذف

يجوز حذف المفعولين، أو أحدهما إذا دلَّ دليلٌ على ذلك، نحو أن يُسأل: "هل ظننت زيداً قارئاً؟" فتقول: "ظننتُ"، ومنه أن يُسأل: "هل حسبتَ أحدا حاضراً؟" فتقول: "حسبتُ زيداً"[1]. ويمكن تحليل أصل الجملة وما طرا عليها من تحويل بالشكل الآتي:

ظننتُ زيداً قارئاً ← حذف
ظننتُ ∅ قارئا ← حذف
ظننتُ ∅.

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، ج1، ص403، ص404.

حسبتُ زيداً حاضراً ← حذف

حسبتُ زيداً ∅.

تحويل الزيادة والاستبدال

ظنّ وأخواتها من الأفعال الناسخة للابتداء، تدخل على الجملة الاسمية، فيتحوّل المبتدأ إلى مفعول أول، ويتحول الخبر إلى مفعول ثان، نحو: ظننتُ زيداً كاتباً[1]. ويمكن تحليل أصل الجملة وما طرأ عليها من تحويل بالشكل الآتي:

زيدٌ كاتبٌ ← زيادة

ظننتُ زيدٌ كاتبٌ ← استبدال (استبدلت بعلامة الرفع علامةُ النصب)

ظننتُ زيداً كاتباً.

ومن الأفعال ما يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل، والمفعول الثاني والثالث أصلهما المبتدأ والخبر، نحو: أعلَمَ، وراْى وأصلهما: عَلم، ورأى وكانا ينصبان مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، نحو: علم زيدٌ محمداً كريماً ولما دخلت عليهما همزة النقل، صارت تنصب ثلاثة مفاعيل، نحو: أعلمتُ زيداً محمداً كريماً[2] ويمكن تحليل أصل الجملة وما طرأ عليها من تحويل بالشكل الآتي:

محمدٌ كريمٌ ← زيادة

علم زيدٌ محمدٌ كريمٌ ← استبدال (استبدلت بعلامة الرفع علامةُ النصب)

علم زيدٌ محمداً كريماً ← زيادة

أعلمْتُ زيدٌ محمداً كريماً ← استبدال (استبدلت بعلامة الرفع علامةُ النصب)

أعلمْتُ زيداً محمداً كريماً.

---

(1) انظر: المرجع السابق نفسه، ج1، ص380.

(2) انظر: المرجع السابق نفسه، ج1، ص411؛ و ابن هشام، أبو محمد عبدالله، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مرجع سابق، ج2، ص80، ص81.

المبحث الثاني

مظاهر التحويل في تركيب الجملة الفعلية

الجملة الفعلية المُعتبرة في هذا العمل هي التي صدرها فعل، والعبرة بأصل صدر الجملة المسند والمسند إليه، دون نظر إلى الفضلات المُتقدِّمة عليهما، فجملة: "هلاّ حضرت"، و"محمدا رأيت"، وقوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾ (القمر: 7) جمل فعلية[1].

نائب الفاعل

تحويلا الحذف والاستبدال

يُحذف الفاعل وينوب المفعول به منابه، فيأخذ حكم الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾ (البقرة: 216)[2]. ويمكن تحليل أصل الجملة بالرسم الآتي:

كَتَبَ اللهُ عليكم القتالَ ← حذف

كتب ∅ عليكم القتالَ ← استبدال (ناب المفعول به مناب الفاعل

كتب عليكم القتالُ ← استبدال (بصيغة المبني للمعلوم صيغة المبني للمجهول)

كُتِبَ عليكم القتال.

---

(1) انظر: ابن هشام، أبو محمد عبدالله، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص433، وص434.

(2) انظر: السيوطي، عبدالرحمن، همع الهوامع، مرجع سابق، ج1، ص518.

المفعول به

تحويل الحذف

يصل الفعل اللازم إلى مفعوله بحرف الجر، وإن كان المجرورأنّ، وأنْ يجوز حذفه عند أمن اللبس، مثل: عجبتُ أنّك ناجح، أو عجبت أنْ نجحتَ، والتقدير: عجبت من أنك ناجح، أو من أنْ نجحت[1].

عجبت من أنك ناجح ← حذف

عجبت ∅ أنك ناجح.

ويجوز حذف المفعول به، نحو قوله تعالى: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغۡلِبَنَّ﴾ (المجادلة: 21) والتقدير: الكافرين، وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعۡطُواْ ٱلۡجِزۡيَةَ﴾ (التوبة: 29) والتقدير: يعطوكم[2].

ويمكن توضيح ذلك بالرسم الآتي:

_ كتب اللهُ لأغلبنَّ الكافرين ← حذف

كتب اللهُ لأغلبنَّ ∅

_ حتى يعطوكم الجزيةَ ← حذف

حتى يعطوا ∅ الجزية.

وقد يُحذف ناصب المفعول به إن عُلم، مثل قولك لمن تجهّز للسفر: مكةَ، والتقدير: تريد مكةَ، ومثل أن يقال: مَن زرتَ؟ فيُقال: عمراً، والتقدير: زرتُ عمراً[3].

_ تريدُ مكةَ ← حذف

∅ مكةَ.

_ زرتُ عمرا ← حذف

∅ عمرا.

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج1، ص489، 490.

(2) انظر: المرجع السابق نفسه، ج1، 492، 493؛ وابن هشام، أبومحمد عبدالله، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص 184؛ وابن يعيش، موفق الدين علي، شرح المفصل، مرجع سابق، ج2، ص39.

(3) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج1، 493؛ وابن هشام، أبومحمد عبدالله، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، 185.

تحويلا الاستبدال وإعادة الترتيب

ويلزم الأصل وهو تأخير المفعول به وتقديم الفاعل - في المعنى - إن طرأ ما يوجب ذلك، وهو خوف اللبس، مثل: أعطيتُ محمدا عمرا، فيجب تقديم الآخذ ولا يجوز تقديم المفعول به الثاني؛ خوفا من اللبس؛ إذ كل واحد من المفعولين يصح أن يكون آخذا، ويصح أن يكون مأخوذا. وإذا تعدى الفعل إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر يجب تقديم المفعول الثاني، مثل: أعطيتُ المالَ مالكَهُ؛ إذ لو تأخُّر المفعول الثاني لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة، وهو غير جائز[1]. ويمكن توضيح ذلك بالشكل الآتي:

أعطيتُ مالكَ المالِ المالَ ← استبدال

أعطيتُ مالكَهُ المالَ ← تقديم

أعطيتُ المالَ مالكَه.

المفعول المطلق

تحويل الاستبدال

هو المصدر المنصوب، توكيدا لعامله أو بيانا لنوعه أو عدده[2]. ويُنصب المفعول المطلق بمصدر مثله، نحو: عجبت من ضرب زيدٍ عمرا ضربا، وبالمشتق، نحو: أنت مطلوبٌ طلبا[3].

وأصل التركيب الأول:

عجبت من أن يضرب زيدٌ عمرا ضربا ← استبدال

عجبت من ضرب زيد عمرا ضربا.

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، المرجع السابق نفسه، ج1، ص491؛ وابن هشام، أبومحمد عبدالله، المرجع السابق نفسه ج2، 183، 184.

(2) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، ج1، ص505.

(3) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، المرجع السابق نفسه، ج1، ص506؛ وابن هشام، أبومحمد عبدالله، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مرجع سابق، ج2، ص208؛ والسيوطي، عبدالرحمن، همع الهوامع، مرجع سابق، ج2، ص74

وأصل التركيب الثاني:

أنت تُطلب طلبا ← استبدال

أنت مطلوب طلبا.

تحويلا الحذف والاستبدال

والاختصاص في المصدر يكون بأمور منها الإضافة، نحو: جلست جلوس زيد[1].

وأصل التركيب:

جلستُ جلوسا مثل جلوس زيد ← حذف (حُذف المصدر)

جلستُ∅ مثلَ جلوس زيد ← حذف (حُذفت الصفة)

جلستُ ∅ جلوسِ زيدٍ ← استبدال (قام المصدر مقام المصدر وصفته المحذوفين)

جلستُ جلوسَ زيد.

وينوب مناب المفعول المطلق ما يدلّ عليه، مثل: صفته، مثل: سرتُ أحسن السّيْرْ، وضميره، مثل قوله تعالى: ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ (المائدة: 115) أي: لا أعذب العذابَ، والإشارة إليه مثل: ضربته ذلك الضرب، ومرادفه، مثل: فرحتُ جذلا، وكُل وبعضْ بشرط إضافتهما إلى المصدر، كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ (النساء: 129)، والآلة مثل: ضربته سوطا، والأصل: ضربته ضرب سوط، فحذف المضاف وناب المضاف إليه منابه[2].

سرت مثلَ سيرٍ حسن ← حذف

سرتُ ∅ سيرٍ حسن ← استبدال

سرت سيرا حسنا

فلا تميلوا ميلا ← استبدال

---

(1) انظر السيوطي، عبدالرحمن، المرجع السابق نفسه، ج2، ص76

(2) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج1، ص509، 510؛ وابن هشام، أبومحمد عبدالله، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، 213.

فلا تميلوا كل الميل.

لا أعذب العذاب أحدا ← استبدال

لا أعذبه أحدا.

_ ضربته ضربَ سوطٍ ← حذف

ضربته سوطٍ ← استبدال

ضربته سوطا.

المفعول فيه

تحويل الحذف

قد يُحذف الناصب للمفعول فيه جوازا، مثل قولك: 'يومَ الخميس' جوابا لمن سأل: 'متى حضرتَ؟'، والتقدير: حضرتُ يوم الخميس، ومثل قولك: 'ثلاثين مترا' جوابا لمن سأل: 'كم سرتَ؟' والتقدير: سرتُ ثلاثين مترا[1]، ويمكن تمثيل ذلك بالرسم الآتي:

حضرتُ يومَ الخميس ← حذف

∅ يومَ الخميس.

سرتُ ثلاثين مترا ← حذف

∅ ثلاثين مترا.

ويُحذف ناصب المفعول فيه وجوبا مواضع عدة هي: إذا وقع الظرف صفة، مثل: 'مررتُ برجلٍ عندكَ'، أو صلة، مثل: 'رأيت التي عندكَ'، أو حالا، مثل: 'رأيت القمر بين السحابِ'، أو خبرا في الحال، مثل: 'محمد عندي'، أو خبرا في الأصل، مثل: 'ظننتُ محمدا عندكَ'، فناصب الظرف في المواضع السابقة محذوف وجوبا وتقديره في غير الصلة: 'استقرَّ' أو 'مستقِرٌّ' وفي الصلة 'استقرَّ'؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة[2]. ويمكن تمثيل ذلك بالرسم الآتي:

---

(1) انظر: ابن هشام، أبومحمد عبدالله، المرجع السابق نفسه، ج2، ص236؛ وابن يعيش، موفق الدين علي، شرح المفصل، مرجع سابق، ج2، ص47.

(2) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج1، ص528؛ و ابن هشام، أبومحمد عبدالله، المرجع السابق نفسه، ج2، ص236.

مررتُ برجلٍ مستقرٍ أو استقرَّ عندَك ← حذف

مررتُ برجلٍ عندك.

رأيتُ التي استقرّتْ عندَك ← حذف

رأيتُ التي عندك.

والمكان المختص الذي له نهاية وله أقطار تحصره لا يُنصب على الظرفية، بل يجب أن يكون مبهما، مثل: رأيتك خلفَ الناسِ، لكن سُمع خلاف ذلك نحو: دخلتُ الدارَ وسكنتُ البيتَ وذهبتُ الشامَ، واختلف النحاة في نصبها على أقوال، هي: أنها منصوبة على الظرفية شذوذا، أو أنها منصوبة على إسقاط حرف الجر، والتقدير: دخلتُ في الدارِ فحُذف حرف الجر، وانتصب الدارَ وقيل: منصوبة على التشبيه بالمفعول به[1].

تحويلا الحذف والاستبدال

يُعرِّف النحاة الظرف بأنه: زمان أو مكان ضُمِّن معنى فيْ باطِّراد، مثل: انتظر زمنا، و اجلس هنا، والأصل: انتظر في زمن، واجلس في هذا الموضع[2]، الظرف: ما كان وعاءً لشيء، والزمان والمكان ظرف لأن الأفعال توجد فيها، فصارت كالأوعية لها[3].

ويمكن تمثيل العمليات التحويلية التي طرأت على البنية العميقة التي افترضها النحاة بالشكل الآتي:

انتظر في زمن ← حذف

انتظر زمنا.

اجلس في هذا الموضع ← حذف

اجلس هذا الموضع ← استبدال

اجلس هنا.

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله المرجع السابق نفسه، ج1، ص531، ص532.

(2) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله المرجع السابق نفسه، ج1، ص526،

(3) انظر: ابن يعيش، موفق الدين علي، شرح المفصل، مرجع سابق، ج2، ص41.

وينوب المصدر عن ظرف المكان قليلا، نحو: "وقفتُ قُربَ أخي" والتقدير: مكانَ قُربَ أخي، فحُذف المضاف "مكانَ" وناب المضاف إليه "قُربَ" منابه وأُعرب إعرابه، ولا يُقاس على ذلك، وتكثر نيابة المصدر عن ظرف الزمان، مثل: آتيك غروبَ الشمسِ، والأصل: وقتَ غروبِ الشمسِ، ومثل: زرتُك صلاةَ العصرِ، والأصل: زرتك وقتَ صلاة العصر[1]. ويمكن توضيح التحويل في التراكيب السابقة بالرسم الآتي:

وقفت مكانَ قُربِ أخي ← حذف

وقفت قربِ أخي ← استبدال (ناب المضاف إليه مناب المضاف)

وقفت قربَ أخي.

آتيك وقتَ غروبِ الشمسِ ← حذف

آتيك غروبِ الشمسِ ← استبدال (ناب المضاف إليه مناب المضاف)

آتيك غروبَ الشمسِ.

المفعول معه

تحويل الحذف

هو كل اسم وقع بعد "واو" بمعنى "مع" بشرط أن يسبقه فعل أو شبهه، نحو: "سرتُ والنيلَ" و"محمد سائرٌ والطريقَ"[2]، وناصب المفعول معه الفعل الذي يسبقه عند جمهور النحاة البصريين، ويرى الزجاج أنه منصوب بفعل محذوف، فإذا قلتَ: استوى الماءُ والخشبةَ، فتقدير الكلام: استوى الماءُ ولابسَ الخشبةَ[3]. ويمكن تمثيل ذلك بالرسم الآتي:

استوى الماءُ ولابسَ الخشبةَ ← حذف

استوى الماءُ و ∅ الخشبةَ.

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج1، ص534، ص535؛ وابن يعيش، موفق الدين علي، المرجع السابق نفسه، ج2، ص44

(2) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله المرجع السابق نفسه، ج1، ص536، ص537.

(3) ابن يعيش، موفق الدين علي، شرح المفصل، مرجع سابق، ج2، ص49.

وسُمِع عن العرب قولهم: ما أنت وزيداً وكيف أنت وقصعةً من ثريدٍ والتقدير: ما كنت أنت وزيدا؟ وكيف تكون أنت وقصعة من ثريد، فهما منصوبان بفعل مضمر[1].

- ما كنت أنت وزيدا ← حذف

ما ∅ أنت وزيدا.

كيف تكون أنت وقصعةً من ثريد ← حذف

كيف ∅ أنت وقصعةً من ثريد.

تردد التحويل بين أن يكون حذفا أو استبدالاً

ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ (يونس: 71)، لا يجوز أن تكون الواو عاطفة؛ لأن العطف على نيّة تكرار العامل، ولا يصحُّ أن يُقال: أجمعتُ شركائيْ، بل يُقال: أجمعت أمري، وجمعتُ شركاءيْ، فالواو للمعيَّة، والتقدير: فأجمِعوا أمركم مع شركائِكمْ، أو أن شركاءَكمْ منصوب بفعل محذوف، والتقدير: فأجمِعوا أمركم، واجْمعوا شركاءَكم[2].

ويمكن تحليل احتمالات البنية العميقة التي افترضها النحاة بالشكل الآتي:

- فأجمعوا أمركم مع شركائكم ← استبدال

فأجمعوا أمركم وشركاءكم.

- فأجمِعوا أمركم واجْمعوا شركاءكم ← حذف

فأجمِعوا أمركم و ∅ شركاءكم.

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ج1، ص538، ص539؛ وابن يعيش، موفق الدين علي، المرجع السابق نفسه، ج2، ص52.

(2) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، المرجع السابق نفسه، ج1، ص541، ص542؛ وابن يعيش، موفق الدين علي، المرجع السابق نفسه، ج2، ص50.

الحال

تحويل الحذف

قد يُحذف العامل في الحال نحو قولك للمسافر: "راشداً" وللقادم من الحج: "مأجوراً"، والتقدير في الأول: تسافر راشدا، وفي الثاني: رجعتَ مأجورا، ومن ذلك أيضا قولهم: "هنيئا لك"، والتقدير: ثبت لك الخير هنيئا لك، أو أهنتك هنيئا[1]. ويمكن توضيح ذلك بالشكل الآتي:

- تسافرُ أنت راشدا ← حذف

∅ ∅ راشدا.

- رجعتَ مأجوراً ← حذف

∅ مأجورا.

- ثبت لك الخير هنيئا لك ← حذف

∅ هنيئا لك. أو

- أهنّتك هنيئا ← حذف

∅ هنيئا.

تحويل الاستبدال

ويرى جمهور النحاة أن الحال تأتي نكرة، وما جاء معرفة فله تأويل، مثل قولهم: اجتهد وحدَك، جاؤوا الجمّاء الغفير، فتقدير الأول: اجتهد مُنفرِدا، وتقدير الثاني: جاؤوا جميعا[2]. ونلحظ أن النحاة افترضوا بنية عميقة للتراكيب السابقة المخالفة للقاعدة المطرّدة، ويمكن توضيح ذلك بالرسم الآتي:

اجتهد منفردا ← استبدال

---

(1) انظر: ابن هشام، أبومحمد عبدالله، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مرجع سابق، ج2، ص358، 359.

(2) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج1، ص573؛ وابن هشام، أبومحمد عبدالله، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مرجع سابق، ج2، ص301-303

اجتهد وحدك.

جاؤوا جميعا ← استبدال

جاؤوا الجماء الغفير.

تحويلا الحذف والاستبدال

يعرِّف النحاة الحال بأنه وصف هيئة الفاعل أو المفعول، نحو: جاء عبدالله ضاحكا، ولقيتُ القاضي عادلا، والعامل فيه: الفعل أو ما يعمل عمل الفعل، أو مافيه معنى الفعل، ومثال الأول: جاء محمد مسرعا، ومثال الثاني: زيد مضروبٌ قاعدا، ومثال الأخير: زيد في المسجد باكيا[1].

فالنحاة يتعاملون مع الجملتين: زيد مضروب قاعدا، وزيد في المسجد باكيا باعتبارهما بنية سطحية محوّلة عن تركيبين عميقين، فالتركيب العميق للجملة الأولى، هو: زيد يُضرب هو قاعداً ويمكن تمثيل العمليات التحويلية التي طرأت على التركيب بالرسم الآتي:

زيد يُضرب هو قاعدا ← حذف

زيد يُضرب ∅ قاعدا ← استبدال

زيد مَضروبٌ قاعدا.

والجملة الثانية أصلها: زيد يستقرُّ هو في المسجد باكياً والعامل هو معنى الفعل، لأن لفظ الفعل ليس موجودا، ويمكن تمثيل العمليات التحويلية التي دخلت على التركيب بالشكل الآتي:

زيد يستقر هو في المسجد باكيا ← حذف

زيد ∅ في المسجد باكيا.

وجملة هذا محمد منطلقاً العامل في الحال ما فيه معنى الفعل، واختلف النحاة في تقديره: إما التنبيه بـها وإما الإشارة بذا، والتقدير في الحالة الأولى: أشير إليه منطلقا، وفي

---

[1] انظر: ابن يعيش، موفق الدين علي، شرح المفصل، مرجع سابق، ج2، ص55- 57.

الحالة الثانية: انتبه إليه منطلقا[1]. فجملة "هذا محمد منطلقا" لها عند النحاة أكثر من بنية عميقة، ويمكن توضيح ذلك بالشكل الآتي:

_ أشير أنا إلى محمد منطلقا ← حذف

أشير إلى محمد منطلقا ← استبدال

هذا محمد منطلقا.

أو:

انتبه أنت إلى محمد منطلقا ← حذف

انتبِه إلى محمد منطلقا ← استبدال

هذا محمد منطلقا.

ومن ذلك قولهم: ما شأنك واقفا، فالناصب للحال "شأنك" لأنه في معنى "ما تصنع"[2].

ما تصنع أنت واقفا ← حذف

ما تصنع ∅ واقفا ← استبدال

ما شأنك واقفا.

تردد التحويل بين أن يكون استبدالاً أو حذفا

أما قولهم كلمته فاه إلى فيّ فاختلف النحاة في تقدير أصل الكلام، إذ يرى أكثر البصريين أن التقدير: كلمته مشافهةً، فالعامل في الحال هو الفعل "كلمته"، والكوفيون يرون أن تقدير الكلام: كلمته جاعلا فاه إلى فيّ[3].

– كلمته مشافهة ← استبدال

كلمته فاه إلى فيّ.

أو:

---

(1) انظر: المرجع السابق نفسه، ج2، ص58.

(2) انظر: المرجع السابق نفسه.

(3) انظر: المرجع السابق نفسه، ج2، ص61

- كلمته جاعلا فاه إلى فيّ ← حذف
كلمته ∅ فاه إلى فيّ.

والأصل في الحال أن يكون مشتقا، وقد ورد مجيئه مصدرا نكرة على خلاف الأصل، مثل قولهم: جاء ركضاً وجاء بغتةً، واختلف النحاة في تأويل ذلك؛ إذ يرى جمهور النحاة البصريين أن التقدير: جاء باغتا، ويرى الأخفش أن التقدير: جاء يَبْغتُ بغتةً، فهو مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف، والجملة الفعلية هي الحال[1]، ويمكن القول إن اختلاف النحاة هو اختلاف في تحديد البنية العميقة التي تحول عنها التركيب، ويمكن تمثل ذلك بالرسم الآتي:

- التقدير الأول:
جاء باغتا ← استبدال
جاء بغتة.

- التقدير الثاني:
جاء يبغت بغتة ← حذف
جاء ∅ بغتة.

والأصل في الحال الإفراد، وقد تقع الجملة، وشبه الجملة في موضع الحال، مثل قوله تعالى: ﴿فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِى عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ﴾ (القصص: 25) أي: ماشية، وقوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾ (القصص: 79)، وتتعلق شبه الجملة بمحذوف تقديره: استقرّ، أو مستقر[2]. ويمكن تمثيل ذلك تحويليا بالرسم الآتي:

- فجاءته إحداهما ماشية على استحياء ← استبدال
فجاءته إحداهما تمشي على استحياء.

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، ج1، ص574؛ وابن هشام، أبو محمد عبدالله، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مرجع سابق، ج2، ص305-308.

(2) انظر: ابن يعيش، موفق الدين علي، شرح المفصل، ج2، ص65، ص66؛ وابن هشام، أبو محمد عبدالله، المرجع السابق نفسه، ج2، ص346.

_ فخرج على قومه مستقرا في زينته ← حذف
فخرج على قومه في زينته.

التمييز

تحويل الاستبدال

هو كل اسم نكرة، يتضمن معنى "مِنْ"؛ لبيان ما قبله من إجمال. وله قسمان: تمييز الذات، وتمييز النِّسبة، والأول: يقع بعد المقادير، مثل: الأعداد، والمساحات، والموزونات، مثل: لي شبرٌ أرضاً، والثاني: يبيِّن ما تعلَّق به العامل: من فاعل أو مفعول، مثل: طاب محمدٌ نفساً وغرستُ الأرضَ شجراً، وأصل الكلام: طابتْ نفس محمد، وغرستُ شجر الأرضِ، فنفساً تمييز منقول من فاعل، وشجراً منقولٌ من المفعول[1]. وأشار النحاة إلى الغرض من هذا التحويل، بأنه عُدل الأصل ليكون في الكلام إجمال ثم تفصيل، فيكون أوقع في النفس لأن الآتي بعد الطلب أعزُّ من المنساق بدون طلب[2].

ويمكن توضيح الأصل المُقدَّر الذي افترضه النحاة، وما طرأ عليه من تحويل بالشكل الآتي:

طابتْ نفسُ محمدٍ ← استبدال (استبدل بالفاعل التمييز)
طاب محمدٌ نفسا.

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، ج1، ص601، ص602؛ والأشموني، شرح الأشموني على الألفية، مرجع سابق، ج1، 201.

(2) انظر: الصبان، محمد، حاشية الصبان على شرح الأشموني، رتبه وصححه: مصطفى حسين (بيروت: دار الفكر، د.ت)، ج1، ص201.

المبحث الثالث

مظاهر التحويل في التراكيب الجزئية

حروف الجر

تحويل الحذف

تُحذف رُبَّ ويبقى عملها، مثل قول امرئ القيس[1]:

وليلٍ كموج البحر أرخى سدولَه ... عليَّ بأنواعِ الهموم ليبتلي

وأصل الكلام: ورُبَّ ليل[2]. ويمكن تحليل أصل الكلام وما طرأ عليه من تحويل بالشكل الآتي:

وربَّ ليلٍ ← حذف

و ∅ ليلٍ

تحويلا الاستبدال والزيادة

تنوب حروف الجر عن بعضها عند الكوفيين، فمثلاً الأصل في معاني الباء الإلصاق، نحو: أمسكت بالقلم لكنها تأتي بمعنى عن، نحو قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ﴾ (المعارج: 1) أي: عن عذابٍ، والأصل أن تُستعمل على بمعنى الاستعلاء، نحو: الكتاب على

---

(1) امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، اعتنى به وشرحه: عبدالرحمن المصطاوي (بيروت، ط3، 2006م)، ص48.

(2) انظر: الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح، مرجع سابق، ج2، 22.

الطاولة، وتأتي بمعنى الظرفية، نحو قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ (القصص: 15)[1]. ويمكن تحليل أصل الجملة بالشكل الآتي:

- سأل سائلٌ عن عذابٍ واقع ← استبدال

سأل سائلٌ بعذابٍ واقع.

- ودخل المدينة في حينِ غفلةٍ ← استبدال

ودخل المدينة على حين غفلة.

وتأتي الكافُ للتشبيه، مثل: محمدٌ كالأسدُ وقد تأتي للتعليل مثل قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ (البقرة: 198) وتأتي زائدة للتوكيد، مثل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ (الشورى: 11) أي: ليس مثلَه شيء[2]. ويمكن تحليل ذلك بالشكل الآتي:

- محمد مثلُ الأسدِ ← استبدال

محمدٌ كالأسد.

- واذكره لما هداكم ← استبدال

واذكروه كما هداكم.

- ليس مثلَهُ شيءٌ ← زيادة

ليس كمثلَهُ شيء ← استبدال (استبدلت بعلامة النصب الجر)

ليس كمثلِهِ شيء.

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج2، ص24، ص25؛ والأزهري، خالد، المرجع السابق نفسه، ج2، ص13، ص14

(2) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله المرجع السابق نفسه، ج2، ص27.

الإضافة

تحويل الحذف

الإضافة نوعان، هما: الإضافة المعنوية، والإضافة اللفظية، وتكون الإضافة المعنوية بمعنى اللامْ وبمعنى مِنْ، مثل: هذا كتابُ زيدٍ، والأصل: كتابٌ لزيدٍ، وتقدُر مِنْ إن كان المضاف إليه جنساً للمضاف، نحو: هذا ثوب حريرٍ، والأصل: ثوبٌ من حريرٍ[1]. ويمكن تحليل الأصل الذي قدّره النحاة بالشكل الآتي:

_ هذا كتابٌ لزيدٍ ← حذف (حُذف حرف الجر)

هذا كتابٌ ∅ زيدٍ ← حذف (حُذف التنوين)

هذا كتابُ∅ زيدٍ.

_ هذا ثوبٌ من حريرٍ ← حذف

هذا ثوبٌ ∅ حريرٍ ← حذف

هذا ثوبُ∅ حريرٍ.

تحويلا الحذف والاستبدال

يُحذف المضاف إذا علمه المخاطب لقرينة تدلُّ عليه، ويُقام المضاف إليه مُقامه، نحو قوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ (يوسف: 82)، والأصل: وسال أهلَ القريةِ[2]. وقد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجرورا، نحو قوله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ ﴾ (الأنفال: 67) على قراءة من جرَّ (الآخرةِ) والتقدير: والله يريدُ باقيَ الآخرةِ، والإضافة اللفظية يكون المضاف فيها مشتقا، مثل: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبَّهة، بمعنى الحال أو الاستقبال، مثل: هذا ضاربُ محمدٍ الآن أو غداً، وهذا مروّعُ القلبِ وهذا عظيمُ

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، المرجع السابق نفسه، ج2، ص42؛ وابن يعيش، موفق الدين علي، شرح المفصل، مرجع سابق، ج2، ص117.

(2) ابن يعيش، موفق الدين علي، المرجع السابق نفسه، ج3، ص25

الأملِ، وهذا النوع من الإضافة لا يُفيد تعريفا ولا تخصيصا، بل تفيد تخفيفا[1]. ويمكن تحليل أصول الجمل السابقة بالرسم الآتي:

- هذا يضربُ محمداً ← استبدال

هذا ضاربٌ محمداً ← حذف (حُذف التنوين)

هذا ضاربُ∅ (محمداً[2]) ← استبدال (استبدلت بعلامة النصب، علامةُ الجر)

هذا ضاربُ محمدٍ.

- يُروِّعُ القلبُ ← استبدال

مروِّعٌ القلبُ ← حذف (حُذف التنوين)

مروِّعُ∅ القلبُ ← استبدال (استبدلت بعلامة النصب، علامةُ الجر)

مروِّعُ القلبِ.

- يَعظُمُ الأملُ (منه) ← استبدال

عظيمٌ الأملُ (منه) ← حذف (حُذف التنوين)

عظيمُ∅ الأملُ ← استبدال (استبدلت بعلامة النصب، علامةُ الجر)

هذا عظيمُ الأملِ[3].

التوابع[4]

التابع هو الاسم المشارك لما قبله في الإعراب مطلقا، وهو خمسة أنواع: الصفة، والتوكيد وعطف البيان وعطف النَّسق والبدل[5].

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج2، ص44؛ و الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح، مرجع سابق، ج2، ص28.

(2) هذا التركيب غير صحيح في اللغة العربية، لكن جيء به هنا لتوضيح مراحل التحويل التي مرت بها الجملة.

(3) للاستزادة في تحليل التوابع، انظر: عبداللطيف، محمد حماسة، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، مرجع سابق،، ص48_ص49.

(4) للاستزادة في تحليل هذه التراكيب، انظر: المرجع السابق، ص 59، ص 79.

(5) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج2، ص177، ص178.

النعت

تحويل الاستبدال

النعت هو التابع الذي يكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته أومن صفات ما تعلق به، مثل: رأيت محمداً الكاتبَ، ومررت برجلٍ كريمٍ أبوه[1].

يتضح التحويل في النعت الحقيقي مثل: رأيت محمداً الكاتبَ، ويمكن تحليل عمليات التحويل التي مرّت بها الجملة بالرسم الآتي:

_ رأيت محمداً الذي يكتب ← استبدال (استبدل الذي بأل الموصولة)

رأيت محمداً ال يكتب ← استبدال (استبدل بالفعل المشتق)

رأيت محمداً الكاتبَ.

وقد أشار النحاة إلى أن الصفة لا تكون إلا بمشتق مأخوذ من الفعل لفظا أو تأويلا، نحو: اسم فاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، باعتبارها متحوِّلة من الفعل، وإذا وُصف بغير المشتق يجب تأويله، مثل: هذا رجلٌ ذو مالٍ، بمعنى: صاحبُ مالٍ، ويوصَف بالمصدر نحو هذا رجلٌ عدلٌ كأنهم وضعوا المصدر موضع اسم الفاعل اتساعاً[2]. ويمكن توضيح الأصل الذي افترضه النحاة في النعت بغير المشتق بالشكل الآتي:

_ هذا رجلٌ صاحبُ مالٍ ← استبدال

هذا رجلٌ ذو مال.

_ هذا رجلٌ عادلٌ ← استبدال

هذا رجلٌ عدل.

أما النعت السببي فيمكن تحليل التحويل الطارئ عليه بالشكل الآتي:

مررت برجل يُكْرَمُ أبوه ← استبدال

مررت برجل كريم أبوه.

---

[1] انظر: المرجع السابق، ج2، ص177.

[2] انظر: المرجع السابق نفسه، ج2، ص181؛ وابن يعيش، موفق الدين علي، شرح المفصل، مرجع سابق، ج3، ص48-50.

ويقع النعت جملة، وهي مؤولة بمفرد نكرة، مثل: رأيت رجلاً يضحك، والتأويل: رأيت رجلا ضاحكاً[1]. ويمكن تمثيل ذلك تحويليا بالشكل الآتي:

رأيت رجلا ضاحكا ← استبدال

رأيت رجلا يضحك.

تحويل الحذف

يُحذف المنعوت بكثرة وينوب النعت منابه، إذا دلَّ عليه دليل، نحو قوله تعالى: ﴿ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ ﴾(سبأ: 11)، والأصل: دروعاً سابغات[2]. ويمكن تمثيل ذلك تحويليا بالشكل الآتي:

أن اعمل دروعا سابغاتٍ ← حذف

أن اعمل ∅ سابغات.

التوكيد

تحويل الزيادة

له قسمان، وهما: توكيد معنوي، ويكون بألفاظ مخصوصة، وهي: نفس، وعين وكل وجميع وكلا وكلتا وأجمع وعامّة ويجب اتصالها بضمير المؤكد، وتوكيد لفظي وهو: إعادة اللفظ الأول بعينه أو مرادفه، نحو قوله تعالى: ﴿دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ (الفجر: 21)، وقوله تعالى: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ﴾(الطارق: 17) [3] ويمكن تمثيل ذلك تحويليا بالشكل الآتي:

- دكت الأرضُ دكاً ← زيادة

دكّت الأرضُ دكاً دكاً.

---

(1) انظر: الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح، مرجع سابق، ج2، ص111.

(2) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، ج2، ص190.

(3) انظر: السيوطي، عبدالرحمن، همع الهوامع، مرجع سابق، ج3، ص143-ص145.

- فمهِّل الكافرين ← زيادة

فمهل الكافرين أمهلهم.

عطف النَّسَق

تحويل الحذف

هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف، مثل: "حضر زيدٌ وعمروٌ، وما حضر زيدٌ بل عمروٌ، ولا تكلَّم زيدا لكن عمراً"[1].

حضر زيد وحضر عمرو ← حذف

حضر زيد و ∅ عمرو.

ما حضر زيد بل حضر عمرو ← حذف

ما حضر زيد بل ∅ عمرو.

_ لاتكلَّم زيدا لكن كلَّم عمرا ← حذف

لا تكلَّم زيدا لكن ∅ عمرا.

البدل

تحويل الحذف

هو التابع المقصود بحكم بلا واسطة[2]، ويوضح النحاة أصل جملة البدل بأنه ثانٍ يقدر في مكان الأول، مثل: مررت بأخيك عمروٍ، فعمروٌ ثان من حيث إنه تابعٌ للأول في إعرابه، واعتباره بأن يقدر في موضع الأول حتى كأنك قلت: "مررت بعمروٍ، والغرض من ذلك البيان، مثل أن يكون للشخص اسمان أو يشتهر ببعض الأسماء عند قوم دون آخرين، فإذا ذُكر أحد الاسمين قد لا يعرف عند بعض المخاطبين، فيُذكر الاسم الآخر على سبيل البدل من الاسم الأول؛ للبيان وإزالة التوهُّم، فإذا قلت: "مررتُ بعبدالله زيدٌ يجوز أن يكون

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج2، ص206-207.

(2) السيوطي، عبدالرحمن، همع الهوامع، مرجع سابق، ج3، ص147.

المُخاطب يعرف عبدالله، ولا يعرف أنه زيد، ويجوز العكس، فتأتي بالاسمين جميعا لمعرفة المُخاطَب، والأصل أن يكون جملتين هما: "مررت بعبدالله" و"مررتُ بزيد" وحُذف العامل الثاني طلباً للإيجاز[1]، ويمكن أن يُفهم من ذلك أن النحاة عدُّوا للجملة بنية عميقة تختلف عما هو منطوق في السطح، ونمثل ذلك بالرسم الآتي:

مررت بعبدالله مررتُ بزيد ← حذف

مررتُ بعبدالله ∅ زيدٍ.

ومن أجل ذلك أطلق بعض النحاة على البدل مصطلح التكرير[2].

تحويلا الحذف والاستبدال

يمكن تحليل أصل الكلام في بدل بعض من كل نحو: "أكلتُ الرغيف رُبعه"، وبدل الاشتمال نحو: "رأيت زيداً وجهه" وما طرا عليهما من تحويل بالرسم الآتي:

-أكلتُ الرغيف أكلتُ ربعَ الرغيف ← حذف

أكلت الرغيف ربعَ الرغيفِ ← استبدال (استبدل باللاسم الظاهر الضمير)

أكلت الرغيف ربعه.

-رأيتُ زيداً رأيت وجهَ زيدٍ ← حذف

رأيت زيداً ∅ وجهَ زيدٍ ← استبدال (استبدل باللاسم الظاهر الضمير)

رأيت زيدا وجهه.

---

(1) انظر: وابن يعيش، موفق الدين علي، شرح المفصل، مرجع سابق، ج3، ص63، ص64.

(2) انظر: السيوطي، عبدالرحمن، همع الهوامع، مرجع سابق، ج3، ص147.

خلاصة

تمَّ التركيز في هذا الفصل على الجانب التحليلي، وكان الغرض الأساسي هو: استخراج المظاهر التحويلية في التراكيب النحوية العامة؛ والمقصود بذلك: التراكيب االتي تُوافق القواعد النحوية المعيارية، واستلزم الموضوع أن يُقسَّم إلى ثلاثة مباحث، هي: مظاهر التحويل في تركيب الجملة الاسمية، وفي تركيب الجملة الفعلية، وفي التراكيب الجزئية، وهي: حروف الجر والإضافة والتوابع. ولم يَقصد هذا العمل استقصاء جميع المظاهر التحويلية وحصرها، بل كان الهدف إبراز وتحليل نماذج من التراكيب في الأبواب النحوية المختلفة، وتمَّ اختيار هذه النماذج لكونها تُجسِّد تعامل النحاة بمفهوم التحويل في تحليلاتهم بشكل واضح. وأظهرتْ الدراسة جوانب التحويل في التراكيب النحوية العامة، فأصل الجملة الاسمية الفعلية عند النحاة القدامى هو المسند والمسند إليه، وما طرأ على هذا الأصل من زيادة أو حذف أو استبدال هو تحويل بالاصطلاح الحديث.

الفصل الرابع

مظاهر التحويل في التراكيب النحوية غير العامة

وتحته مبحثان:

المبحث الأول: في التراكيب المشكلة.

المبحث الثاني: في التراكيب الخاصة.

يتناول هذا الفصل نماذج من التراكيب المشكلة والخاصة، ولا يهدف إلى استقصاء كل التراكيب وجمعها، بل يستعرض نماذج من التراكيب المشكلة والخاصة ويحلّلها؛ لتوضيح ما طرأ عليها من تحويل وفقا لمنهجية النحاة العرب القدامى.

المبحث الأول

مظاهر التحويل في التراكيب المشكلة

التراكيب المشكلة المقصودة في هذا البحث تشمل نوعين من التراكيب، وهي:

- أولا: التراكيب غير المُطَّردة، بمعنى أنها خارجة عن القواعد الأصول.
- ثانيا: التراكيب الغامضة لأحد سببين، وهما:

أن أحد مكوناتها يحتمل أكثر من معنى، أو هي تراكيب يمكن ردّها إلى أكثر من بنية عميقة.

ومن أشهر المصطلحات التي يستخدمها اللغويون الغربيون مقابل التراكيب المُشكلة الخارجة عن ظاهر القواعد المُطَّردة مصطلح ungrammatical structures[1] للدلالة على أن التركيب غير صحيح نحويا[2].

أما مصطلح التراكيب الغامضة نحويا فالمصطلح المقابل له هو: Ambiguit Grammatical والغموض: Ambiguity: هو اللبس الذي ينشأ عن احتمال الكلمة أو الجملة أكثر من معنى واحد، وقد يكون السبب في الغموض المفردة الواحدة أو التركيب بأكمله[3].

أولا: التراكيب غير المُطَّردة

عند استعراضنا أبواب النحو العربي يمكننا القول بأن المباحث النحوية التي تمثل التراكيب الخارجة عن القواعد الأصول تكمن في حالات عِدَّة من أبرزها ما يأتي:

(1) يعني مصطلح ungrammatical structure التركيب المخالف لقوانين الصرف والنحو في لغة ما. انظر: الخولي، محمد، معجم علم اللغة النظري، مرجع سابق، ص295.

(2) ياقوت، محمود سليمان، التراكيب غير الصحيحة نحويا في الكتاب لسيبويه، مرجع سابق، ص166، ص167.

(3) انظر، الخولي، محمد، معجم علم اللغة النظري، مرجع سابق، ص12، ص13.

أولا: في باب المبتدأ، ومنه التراكيب الآتية:

المبتدأ الذي له مرفوع أغنى عن الخبر، والاسم المرفوع بعد لولا الامتناعية، والاسم المرفوع المُقسم به، الاسم المرفوع المعطوف عليه اسم آخر بواو هي نص في المعية، والمصدر المُضاف أو المضاف إليه الواقع مبتدأ وبعده حال لا تصلح للإخبار، والمصدر المرفوع الواقع بدلا من فعله.

ثانيا: باب الفاعل، ومنه لغة يتعاقبون فيكم.

أما تفاصيل هذه الموضوعات فيمكن تناولها كما يأتي:

المبتدأ الذي له مرفوع أغنى عن الخبر

يتكوّن هذا التركيب من مشتق واسم مرفوع أو ضمير رفع منفصل. ويُشترط أن يكون المشتق متقدما، فلا يدخل فيه (أخوك خارج أبوهما)[1]. وقد قسّم النحاة أنواع هذه التراكيب على النحو الآتي:

- عدم تطابق المشتق مع ما بعده، نحو أقائم الزيدان، فيجب في هذه الحالة إعراب قائم مبتدأ و الزيدان فاعله، ولا يجوز أن يكون الزيدان مبتدأ مؤخرا و قائم خبرا مقدما لأنه لا يُخبر عن المثنى بالمفرد.
- تطابق المشتق مع ما بعده في غير الإفراد، أي في التثنية والجمع مثل أقائمان الزيدان، وأقائمون الزيدون، فيجوز أن يكون الأول خبراً مقدما والمرفوع بعده مبتدأ مؤخرا، ولا يكون المشتق مبتدأ والمرفوع فاعلا سد مسد الخبر لأن المشتق قائم مقام فعله ولشدة شبهه به لا يثنى ولا يُجمع[2]، ويجوز على لغة أكلوني البراغيث أن يكون المشتق مبتدأ، وما بعده فاعل أغنى عن الخبر[3].
- تطابق المشتق مع ما بعده في الإفراد: مثل أقائم زيد فيحتمل الابتدائية والخبرية[4].

---

(1) السيوطي، عبد الرحمن: همع الهوامع في شرح الجوامع، مرجع سابق، ج1، ص309.

(2) الصبان، محمد، حاشية الصبان على شرح الأشموني، مرجع سابق، ج1، ص198.

(3) ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله: شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج1، ص186.

(4) المرجع السابق، ج1، ص185.

وإذا نظرنا إلى الحالة الأولى أقائم الزيدانْ وجدنا أن أصل هذا التركيب: أيقوم الزيدانْ ولكن جيء بالاسم بدلا من الفعل للدلالة على الثبوت[1]. قال ابن يعيش: واعلم أن قولهم أقائم الزيدان إنما أفاد نظرا إلى المعنى، إذ المعنى أيقوم الزيدان؟ فتم الكلام به، لأنه فعل وفاعل. وقائمٌ هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى، فلما كان الكلام تاما من جهة المعنى أرادوا إصلاح اللفظ، فقالوا: أقائم مبتدأ، والزيدان مرتفع به سدّ مسدّ الخبر من حيث إن الكلام تم به، ولم يكن ثمّ خبر محذوف على الحقيقة[2].

والعمليات التحويلية التي تمت في تركيب أقائم الزيدانْ هي:

-الاستبدال، إذ استبدل بالفعل اسما.

-الزيادة، بحرف الاستفهام.

يقوم الزيدان ←استبدال

قائم الزيدان ← زيادة

أقائم الزيدان.

أما (أقائمان الزيدان، وأقائمون الزيدون) فقد عدّ النحاة الأول خبرا مقدما وما بعده مبتدأ مؤخرا، وذلك بالنظر إلى أصل التركيب، وهو: (الزيدان قائمان، والزيدون قائمون) [3].

والعمليات التحويلية التي تمت هي:

الزيدان يقومان ← استبدال

الزيدان قائمان ← تقديم وتأخير

قائمان الزيدان ← زيادة

أقائمان الزيدان.

استبدل بالفعل المشتق ثم تقدم الخبر وتأخر المبتدأ ثم زيدت همزة الاستفهام.

---

(1) السامرائي، فاضل، معاني النحو (عمّان: دار الفكر، ط2، 2002م)، ج1، ص151.

(2) ابن يعيش، موفق الدين: شرح المفصل، مرجع سابق، ج1، ص96.

(3) السامرائي، فاضل، معاني النحو، مرجع سابق، ج1، ص151.

أما تركيب الأخير: (أقائم زيد) فيُحتمل فيه حالتان:

_ أن يكون خبرا مقدما، وذلك بالنظر إلى أصله (زيد قائم)، ثـم حـدث فيـه تحويـل بالتقديم والتأخير ثم بزيادة حرف الاستفهام.

زيد قائم ← تقديم وتأخير

قائم زيد ← زيادة

أقائم زيد.

_ أو أن يكون مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر. وأصله (يقـوم زيـد) ثـم حـدث فيه تحويل بالاستبدال، إذ استبدل الفعل بالمشتق، ثم حدث تحويل بزيادة حرف الاستفهام.

يقوم زيد ← استبدال

قائم زيد ← زيادة

أقائم زيد.

والصورة الثانية هي الأرجح لأن الأصل عدم التقديم والتأخير، بينما يتعيّن الوجـه الأول في مثله قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ (مريم: 46) حتى لا يُفـصل بين العامل والمعمول بأجنبي وهو أنت[1].

واشترط البصريون في هذه الحالة أن يُسبق المشتق بنفـي أو اسـتفهام، أمـا الكوفيـون والأخفش فلا يشترطون ذلك. واستشهدوا بقول الشاعر:

خـبير بنـو لهـب، فـلا تـكُ ملغيـا ... مقالـة لهبـــيّ إذا الطـير مـرّت[2]

---

(1) انظر: الصبان، محمد، حاشية الصبان على شرح الأشموني، مرجع سابق، ج1، ص201.

(2) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج1، ص181، و وحداد، حنّا جميل، معجم شواهد النحو الشعرية، مرجع سابق، ص46.

وردّ رأي الكوفيين بجواز كون المشتق خبرا مقدما وما بعده مبتدأ، وجاز الإخبار عن الجمع بالمفرد لأن خبير على وزن المصدر مثل صهيل والمصدر يُخبر به عن المفرد والمثنى والجمع، فكذا ما يأتي على وزنه[1].

حذف الخبر إذا كان كونا عاما بعد لولا وجوبا

من المواضع التي يجب فيها حذف الخبر على الوجوب عند النحاة أن يقع المبتدأ بعد لولا، مثل: لولا الأنبياءُ لهلك الناسُ، واختلف النحاة في تحليل هذا التركيب على النحو الآتي:

يرى الجمهور من البصريين أن المرفوع بعد لولا الامتناعية هو مبتدأ، والخبر واجب الحذف؛ لأنه كونٌ عامّ ولا يأتي كونا خاصا البتّة في هذا الموضع، وما ورد من كلام العرب بغير حذفٍ في الظاهر يجب أن يُؤوّل، وذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك إلى أن الخبر إما أن يكون كونا عامًّا أو خاصا، فإن كان مطلقا وجب حذفه بلا خلاف، مثل لولا زيد لكان كذا أي لولا زيد موجود، أما إن كان مقيدا فلا بُدَّ من أن يُذكر، مثل لولا زيدٌ محسنٌ إليّ ما أتيتُ. وإن دلَّ عليه دليل فالمتكلّم بالخيار بين حذفه وذكره[2]. ويرى الكوفيون أن الاسم المرفوع بعد لولا ليس مبتدأ بل هو فاعل لفعل محذوف، وأصل الكلام (لو زال محمدٌ لأكرمتك) ثم حذفوا (زال) وجعلوا مكانها (لا) فقالوا (لولا محمدٌ لأكرمتك)[3] وذهب الفراء إلى أن الواقع بعد لولا ليس مبتدأ، بل هو مرفوعٌ بها لاستغنائه بها، كما يرتفع الفاعل بالفعل، وذهب الكسائي إلى أن الاسم مرفوع بفعل تقديره: لولا وُجد عمروٌ[4].

وأما قول علقمة[5]:

---

(1) انظر: الصبان، محمد، حاشية الصبان على شرح الأشموني، مرجع سابق، ج1، ص201.

(2) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، ج1، ص232؛ وابن هشام، مغني اللبيب، ج 1، ص302.

(3) انظر: ابن أبي الربيع، عبيدالله بن احمد، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: عياد الثبيتي (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1968م)، ج 1، ص592.

(4) انظر: السيوطي، عبدالرحمن، همع الهوامع، مرجع سابق، ج 1، ص 338

(5) ديوان علقمة بن عبدة الفحل، قدم له ووضع حواشيه: حنّا نصر الحِتّي (بيروت: دار الكتاب العربي، 1993م)، ص29.

قـوالله لـولا فـارسُ الجـوْنِ مـنهم   لآبـوا خزايـا والإيـاب حبيـبُ

فالخبر هو "منهم" وقد ظهر، ولم يُحذف، لكن النحاة تأوّلوا ذلك على أن "منهم" متعلّق بما في "فارس" من معنى الفعل، والتقدير: فوالله لـولا هـذا العظيم منهم. ومن ثمَّ يرون أن الشيء إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال، فلا يُبنى عليه قاعدة[1].

ومن الواضح أن النحاة أبعدوا في تقديراتهم ليس لمبرر سوى أن توافق هذه النصوص قاعدة نحوية هي: وجوب حذف الخبر إذا وقع المبتدأ بعد لولا.

ويُمكن تحليل اختلافات النحاة تحويليا بالرسم الآتي:

_عند الجمهور:

-لولا عليٌّ موجود لهلك عمر ← حذف

لولا علي ∅ لهلك عمر.

عند الكوفيين:

لو زال عليٌّ لهلك عمر ← حذف

لو ∅ عليٌّ لهلك عمر ← استبدال

لولا علي لهلك عمر.

وعند الكسائي:

لولا وُجد عليٌّ لهلك عمر ← حذف

لولا ∅ عليٌّ لهلك عمر.

الاسم المرفوع المقسم به

من المواضع التي يلزم حذف الخبر فيها القسم، نحو: (لعمرك لأفعلن، وأيمن الله لأفعلن، ويمين الله لأفعلن، وأمانةُ الله لأفعلن) يجب حذف الخبر فيه؛ لكونه معلوما، وقد

[1] انظر: ابن أبي ربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، مرجع سابق، ١ج، ص594.

سدّ الجواب مسدّه، نحو قوله تعالى: ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ (الحجر: 72) [1]. ويمكن تمثيل تقدير النحاة بالرسم الآتي:

لعمرك قسمي لأفعلنّ ← حذف

لعمرك ∅ لأفعلن.

يمين الله قسمي لأفعلنّ ← حذف

يمين الله ∅ لأفعلنّ.

ومنه ما كان الخبر فيه صريحا في القسم، نحو قولهم: في ذمّتي لأفعلَنّ، فالمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: في ذمتي عهدٌ لأفعلنّ[2]. ويمكن تمثيل تقدير النحاة بالرسم الآتي:

عهدٌ في ذمتي لأفعلنّ ← تقديم

في ذمتي عهد لأفعلنّ ← حذف

في ذمتي ∅ لأفعلنّ.

الاسم المرفوع المعطوف عليه اسم آخر بواو هي نصٌّ في المعية

من التراكيب التي أوجب فيها النحاة حذف الخبر أن يقع بعد المبتدأ واو هي نصٌّ في المعيَّة، وذلك مثل: (كل رجلٍ وضيعتُه)[3]، ويرى جمهور النحاة البصريين أن الخبر محذوف من الجملة، والتقدير: كل رجلٍ وضيعتُه مقترنان، ويرى ابن عصفور والأخفش والكوفيون وابن خروف أنه لا حاجة لتقدير الخبر لأن المعنى: كل رجلٍ مع ضيعته وهذا كلام تام لا يحتاج إلى تقدير[4]، فكما أنك لو جئت بـمع مكان الواو لم تحتج إلى مزيدٍ عليها وعلى ما

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج1، ص234، ص235؛ والسيوطي، عبدالرحمن، همع الهوامع، مرجع سابق، ج1، ص338؛ وابن أبي الربيع، عبيدالله، البسيط في شرح جمل الزجاجي، مرجع سابق، ج1، ص596.

(2) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، المرجع السابق نفسه، ج1، ص238؛ وابن هشام، أبو محمد عبدالله، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص219.

(3) أي: وحرفته، وسمِّيت ضيعته لأن صاحبها يضيع بتركها، أو لأنها تضيع بتركها. انظر: الصبان، أبو العرفان محمد، حاشية الصبّان على شرح الأشموني، مرجع سابق، ج1، ص228.

(4) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج1، ص235.

بعدها في حصول الفائدة، كذلك لا تحتاجُ إليها مع الواو ومصحوبها[1]. ويرى ابن أبي الربيع أن تقدير الكلام: كُل رجلٍ مع ضيعتِه، وضيعتُه معهُ فأصل الكلام جملتان، ثم حُذف من الأولى: 'مع ضيعتِه'، وحُذف من الثانية: 'معه'، وذلك مثل قولهم: 'أنت أعلمُ وأخوك'، والتقدير: أنت أعلمُ بأخيك، وأخوك أعلمُ بك' فحُذف من الجملة الأولى: 'بأخيك' لدلالة 'وأخوك' عليه، وحُذف من الجملة الثانية: 'أعلم بك' لدلالة الأول عليه[2]. ويمكن تمثيل آراء النحاة المختلفة في تقدير البنية العميقة وما طرأ عليها من تحويلات بالرسم الآتي:

_ كل رجل وضيعته مقترنان ← حذف

كل رجل وضيعته ∅

_ كل رجلٍ مع ضيعته، وضيعته معه ← حذف

كل رجل ∅، وضيعته معه ← حذف

كل رجل، وضيعته ∅

المبتدأ الذي بعده حال سدّ مسدّ الخبر

من التراكيب التي قرّر النحاة أن الخبر فيها واجب الحذف أن يكون المبتدأ مصدرا، وبعده حال تقوم مقام الخبر، فيُحذف الخبر وجوبا، مثل: 'ضربي زيدا قائما' واختلف النحاة في تحليل هذا التركيب على النحو الآتي:

يرى فريق أن الجملة فعلية، و'ضربي' فاعل لفعل محذوف، والتقدير: 'يقع ضربي زيدا قائماً'، وقال الجمهور من البصريين: هو مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله، و'زيدا' مفعول به، و'قائما' حال، والخبر محذوف تقديره: ضربي زيدا إذ كان قائما، إذا أردت الماضي، و'إذا كان قائما، إنْ أردت المستقبل، فحُذفت 'كان' التامة وفاعلها ثم الظرف. ويرى الأخفش أن

(1) انظر: الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد، شرح الأشموني، مرجع سابق، ج1، ص228.

(2) انظر: ابن أبي الربيع، عبيد الله، البسيط في شرح جمل الزجاجي، مرجع سابق، ج1، ص554- 555.

تقدير الخبر المحذوف هو: ضربي زيدا ضربُه قائما[1]. ويمكن تمثل التحويلات الطارئة على البنية العميقة بالشكل الآتي:

- على التقدير الأول:

يقع أن أضربَ زيدا قائما ← حذف

∅أن أضرب زيدا قائما ← استبدال

ضربي زيدا قائما.

على التقدير الثاني:

أن اضربَ زيدا إذا كان قائما ← حذف

أن اضربَ زيدا ∅ قائما ← استبدال

ضربي زيدا قائما.

الخبر المصدر المحذوف

وذلك بأن يكون الخبر مصدراً محذوفا، مثل قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ (يوسف: 18)، والتقدير: فُصبري صبرٌ جميل[2]. ويمكن تحليل التقديرات التي افترضها النحاة بالشكل الآتي:

- فصبري صبرٌ جميلٌ ← حذف

فـ ∅ صبرٌ جميلٌ.

---

(1) انظر: السيوطي، عبدالرحمن، همع الهوامع، ج1، ص339-341؛ وابن ابي الربيع، عبيدالله، البسيط في شرح جمل الزجاجي، مرجع سابق، ج1، ص598.

(2) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج1، ص238؛ وابن يعيش، موفق الدين علي، شرح المفصل، مرجع سابق، ج1، ص95.

ثانيا: باب الفاعل، ومنه لغة "أكلوني البراغيث"

مذهب جماعة من العرب قيل هم: "طيء" أو "أزد شنوءة" أن الفعل إذا أسند إلى فاعل مثنى أو جمع، يجوز أن تلحقه علامة تدلُ على التثنية أو الجمع، فيقولون: "حضرا الزيدان، وحضروا الزيدون" على اعتبار هذه الحروف علامات كتاء التأنيث لا ضمائر، وهذه اللغة يُسمِّيها النحاة لُغة "أكلوني البراغيث"، وبعض النحاة يعدُّون هذه الحروف ضمائر، واختلفوا فيها: فبعضهم يرون أن ما بعدها بدل، وبعضهم يرون أنها مبتدأ مؤخر والجملة السابقة خبر، ووردت بعض النصوص وفقا لهذه اللغة في القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر العربي[1]، مثل: قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ (الأنبياء: 3)، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ﴾، ومنه قول عبد الله بن قيس الرقيات:

تـولّى قتـال المـارقين بنفسه ... وقـد أسلماه مُبعدٌ وحميمُ[2]

والفاعل في البيت ظاهر وهو "مبعدٌ وحميمٌ"، ورغم ذلك وصل الفعل بألف التثنية[3].

ويمكن تمثيل افتراضات النحاة المختلفة للجملة الأساسية وما طرأ عليها من تحويل بالرسم الآتي:

الاحتمال الأول: على اعتبار الحروف المتصلة بالفعل مجرد علامات:

وقد أسلمه مبعد وحميم ← زيادة

وقد أسلماه مبعد وحميم.

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، المرجع السابق نفسه، ج1، ص425، ص426؛ والسيوطي، عبدالرحمن، همع الهوامع، مرجع سابق، ج1، ص513.

(2) ابن هشام، أبو محمد عبدالله، شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبدالغني الدقر (سوريا: الشركة المتحدة للتوزيع، 1404هـ)، ج1، ص227.

(3) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج1، ص426-429.

- الاحتمال الثاني: على اعتبار الاسم الظاهر بدلا، يُفترض وجود عاملان في الجملة؛ فالبدل يكون على نيّة تكرار العامل، لذا يسمى عند بعض النحاة: التكرير[1]:

وقد أسلماه، أسلمه مبعدٌ وحميم ← حذف

وقد أسلماه ∅ مبعدٌ وحميم.

- الاحتمال الثالث: على اعتبار الاسم مبتدأ والجملة قبله خبر:

مبعدٌ وحميمٌ قد أسلماه ←إعادة الترتيب

وقد أسلماه مبعدٌ وحميم.

ويرى عمايرة أن هذه اللغة شائعة كثيرة الشواهد، وتحليلها يكون على النحو الآتي:

أكل البراغيث إياي ← زيادة (للتوكيد)

أكل البراغيث البراغيث إياي ← استبدال (استبدل بالاسم الظاهر الضمير)

أكلوا البراغيث إياي ← تقديم (تقدّم المفعول به ليلتصق بالفعل)

أكلوني البراغيث.

فتكون 'البراغيث' توكيداً للضمير 'واو الجماعة'

ولا يمنع هذه التحويلات في رأيه إلا القاعدة التي نصّ عليها النحاة وهي أنّ الظاهر لا يؤكَّد بالضمير[2].

ثالثاً: التراكيب المُشكِلة أو المُلبِسة "دلاليًا"

وتتمثّل في صورتين هما:

- الصورة الأولى: التراكيب التي تتضمّن كلمة يُفهم منها أكثر من معنى في آن واحد[3].
- الصورة الثانية: التركيب السطحي للجملة يعكس أكثر من تركيب عميق[4].

---

(1) انظر: السيوطي، عبدالرحمن، همع الهوامع، مرجع سابق، ج3، ص147.

(2) انظر: عمايرة، خليل، في التحليل اللغوي، مرجع سابق، ص257، 258.

(3) انظر: خليل، حلمي، العربية والغموض (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، د. ت) ص 27، ص 31؛ وما ذكره تشومسكي في هذا الموضوع: ليونز، جون، نظرية تشومسكي اللغوية، مرجع سابق، ص118، ص119.

(4) انظر: خليل، حلمي، المرجع السابق نفسه، ص41، والراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث، مرجع سابق، ص138.

الصورة الأولى: الكلمة التي يُفهم منها أكثر من معنى في آن واحد، وتشمل ما يأتي:

- احتمال إضافة المصدر لفاعله أو مفعوله.
- حروف الجر تُعدد المعنى باختلاف تقدير حرف الجر المحذوف.
- احتمال الحال أو المفعول لأجله أو المصدرية.
- احتمال الحال أو المصدرية أوالظرفية.
- احتمال المصدرية والظرفية والحالية.
- احتمالات صاحب الحال.
- احتمال المفعول به أو المفعول فيه.
- احتمال المفعول به أو المفعول المطلق.
- احتمال الحال أو التمييز.

احتمال إضافة المصدر لفاعله أو مفعوله: يُضاف المصدر إلى الفاعل أو المفعول، فيجرُّهما، وهناك جمل تحتمل إضافة المصدر إلى فاعله أو إلى مفعوله، نحو: زيارةُ الصديقِ ممتعةٌ، فيحتمل الكلام بنيتين عميقتين، هما:

- زيارتي الصديقَ ممتعةٌ، (من إضافة المصدر إلى فاعله)
- الصديقُ زيارتُه ممتعةٌ، (من إضافة المصدر إلى مفعوله).

تعدد المعنى باختلاف تقدير حرف الجر المحذوف: مثل التراكيب التي فيها أفعال تتعدى بحروف جر متضادة فتعطي معاني مختلفة وفقا للتقدير، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ (النساء: 127) فيحتمل التركيب بنيتين عميقتين لكل واحدة معنى مختلف، وفقا لتقدير حرف الجر المحذوف، وهما:

- وترغبون في أن تنكحوهن لجمالهن.
- وترغبون عن أن تنكحوهن لدمامتهن[1].

---

[1] انظر: الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، مرجع سابق، ج1، ص301.

وقد تناول ابن هشام بعض هذه التراكيب في باب "المنصوبات المتشابهة"[1]، وتحدث فيه عن المنصوبات التي تحتمل أكثر من وجه إعرابي وأكثر من معنى تبعا لاختلاف التقدير من ذلك:

ما يحتمل النصب على المصدرية والحالية: مثل قولنا: "جاء زيد ركضاً". فكلمة (ركضا) تحتمل معنين، هما:

- جاء زيدٌ يركض ركضا، على المصدرية.

فتكون العملية التحويلية الطارئة على الجملة الأصلية هي الحذف، ويمكن توضيحها بالرسم الآتي:

جاء زيدٌ يركض ركضا ← حذف

جاء زيدٌ □ ركضا.

والاحتمال الثاني هو:

جاء زيدٌ راكضا، على الحالية. فتكون العملية التحويلية هي الاستبدال، إذ حلَّ المصدر محلّ المشتق، ويمكن توضيح العملية التحويلية بالرسم الآتي:

جاء زيدٌ راكضا ← استبدال (استبدل بالمشتق المصدر)

جاء زيد ركْضا.

ما يحتمل النصب على المصدرية والحالية والمفعول لأجله: مثل قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ (الرعد: 12). فيحتمل التركيب تقديرات عدة:

- يريكم البرق فتخافون خوفا وتطمعون طمعا، منصوب على المصدرية.
- يريكم البرق خائفين وطامعين، منصوب على الحالية.
- يريكم البرق لأجل الخوف والطمع، منصوب على المفعول لأجله[2].

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا﴾ (البقرة: 109)، وتحتمل كلمة (حسدا) تقديرات عدة:

---

(1) انظر: ابن هشام، أبومحمد عبدالله، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج 2، ص643.

(2) انظر: المرجع السابق نفسه، ج2، ص644.

- أن تكون مفعولا لأجله، وفاعله (ود).
- أن تكون حالا، والتقدير: (حاسدين).
- أن تكون مصدرا، وعامله محذوف والتقدير: (حسدوكم حسدا) [1]

ما يحتمل النصب المصدرية والظرفية والحالية، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ (ق: 31) تحتمل كلمة (غير بعيد) معاني عدة، هي:

- وأزلفت الجنة للمتقين إزلافا غير بعيد، حُذف الموصوف وقامت الصفة مقامه، فيكون النصب على المصدرية.
- وأزلفت الجنة للمتقين زمنا أومكانا غير بعيد، فيكون النصب على الظرفية.
- وأزلفت الجنة للمتقين الإزلاف غير بعيد: على الحالية، ويكون من الحال المؤكدة[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ (التوبة: 82)، فالتركيب يحتمل تقديرات مختلفة هي:

- فليضحكوا ضحكا قليلا وليبكوا بكاءً، فيكون النصب على المصدرية.
- فليضحكوا زمنا قليلا وليبكوا بكاءً، فيكون النصب على الظرفية[3].

احتمالات صاحب الحال: مثل جملة: 'لقيتُ زيدا قائما'، تحتمل أن يكون صاحب الحال تاء الفاعل، أو المفعول به[4].

احتمال المفعول به أو المفعول فيه: من ذلك قولنا: 'صُمتُ رمضانَ'، فكلمة 'رمضان' تحتمل معنين، هما:

- 'صمت رمضان' بمعنى صمت الشهر.

---

(1) انظر: الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، مرجع سابق، ج1، ص518.

(2) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، أبو محمد عبدالله، مرجع سابق، ج2، ص643، 644؛ والأندلسي: أبو حيان، المرجع السابق نفسه، ج8، ص126.

(3) انظر: الألوسي، محمود شهاب الدين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، صححه: علي عبدالباري عطية (بيروت: دار الكتب العلمية، 2001م)، ج4، ص340.

(4) انظر: ابن يعيش، موفق الدين علي، شرح المفصل، مرجع سابق، ج2، ص56.

- صمت في رمضان، بمعنى أياما فقط، ليس كل الشهر.

احتمال الحال أو التمييز: من ذلك قولهم: للهِ دَرُّه فارساً، فكلمة فارساً تحتمل معنيين، هما:

- عَظُم فارسا، على أنه تمييز؛ لأنه لايُعلم المدح من أي جهة.
- حالة كونه فارساً، على أنه حال[1].

وتناول بعض المفسرين التراكيب المُشكلة التي تشتمل على كلمة تحتمل أكثر من معنى في توجيه بعض الآيات، من ذلك ما يأتي:

- قوله تعالى: ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً ﴾ (البقرة: 138)، تحتمل كلمة (صبغة الله) عدة أوجه:
- أن تكون منصوبة بتقدير فعل، وأصل الكلام: اتبعوا صبغةَ الله.
- أن تكون منصوبة على الإغراء، وأصل الكلام: عليكم صبغةَ الله.
- أن تكون بدلا من (ملة إبراهيم) في قوله تعالى: ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ (البقرة: 135)[2].

- قوله تعالى: ﴿أَلَّا تَتَّخِذُوا مِن دُونِي وَكِيلًا ۝ ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ ﴾ (الإسراء: 2، 3) تحتمل (ذريةَ) أكثر من معنى:
- أن تكون منصوبة على البدل من (وكيلا).
- أن تكون منصوبة على النداء، والتقدير: يا ذريةَ من حملنا مع نوح.
- أن تكون منصوبة بتقدير فعل، وأصل الكلام: أعني ذرية[3].

- قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ۝ وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ ﴾ (الإسراء: 105-106) كلمة (قرآنا) تحتمل معاني عدة، هي:

---

(1) انظر: المرجع السابق نفسه، ج2، ص73.

(2) انظر: الأنباري، عبدالرحمن، البيان في إعراب غريب القرآن، مرجع سابق، ج1، ص119.

(3) انظر: المرجع السابق نفسه، ج2، ص70.

- أن تكون منصوبة على الاشتغال، وأصل الكلام: فرقنا قرآنا فرقناه.
- أن تكون معطوفة على مبشرا ونذيرا، وأصل الكلام: مبشرا ونذيرا وصاحبَ قرآنٍ، ثم حُذف المضاف وأقيم المضاف إليه مكانه[1].

الصورة الثانية: التركيب السطحي للجملة يعكس أكثر من تركيب عميق

تناول ابن هشام هذا النوع من التراكيب المُشكلة، وهو أن تعكس البنية السطحية أكثر من بنية عميقة، في باب الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها وأوّل هذه الجهات: أن يراعي المُعرب ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يُراعي المعنى[2] ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

قوله تعالى: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ أَن نَّتۡرُكَ مَا يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوۡ أَن نَّفۡعَلَ فِيٓ أَمۡوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْۖ﴾ (هود: 87) فإنه يتبادر إلى الذهن عطف (أن نفعل) على (أن نترك) وذلك باطل، لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون، وإنما هو عطف على (ما) والمعنى أن نترك أن نفعل[3]. فالتركيب يُعدّ من التراكيب المُشكلة؛ لأنه يحتمل أكثر من بنية عميقة، الأولى هي:

- أصلاتك تأمرك أن نترك الذي يعبد آباؤنا أو تأمرك أن نفعل في أموالنا ما نشاء.

وهذا التركيب المتبادر إلى الذهن يتوافق مع ظاهر الصناعة ولا يتعارض مع قواعد النحو، لكنه يتعارض مع المعنى المُراد من الآية الكريمة. فهذا الوجه باطل.

البنية العميقة الثانية المُحتمَلة لهذا التركيب، هي:

- أصلاتك تأمرك أن نترك الذي يعبد آباؤنا أو أن نترك ما نفعله في أموالنا. فيكون المصدر المؤول أن نفعل في محل نصب معطوف على ما، والعامل فيهما الفعل نترك، وهذا التقدير يتوافق مع ظاهر الصناعة النحوية ويتوافق أيضا مع المعنى.

---

(1) انظر: المرجع السابق نفسه، ج2، ص79، 80.
(2) انظر: ابن هشام، أبو محمد عبدالله، مغني اللبيب، مرجع سابق، 2ج، ص605.
(3) انظر: المرجع السابق نفسه، ج2، ص607.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِى ﴾ (مريم: 5) فالمتبادر إلى الذهن تعلّق "منْ" بالفعل "خفتُ" وهو فاسد في المعنى، والصواب تعلّقه بالموالي، لما فيه من معنى الولاية، أي خفتُ ولايتهم من بعدي وسوء خلافتهم، أو متعلق بمحذوف هو حال من الموالي أي كائنين من ورائي[1]. فالتركيب السطحي لهذه الجملة يُمكن ردُّه إلى أكثر من بنية عميقة، هي:

- (وإني خفتُ من بعدي الموالي) لكن هذا التقدير فاسد في المعنى لأن تعلُّق الجار والمجرور بالفعل "خفتُ" لا يدلُّ على المعنى المقصود في الآية.
- "وإني خفتُ ولايتهم من بعدي" فيتعلّق الجار والجرو بكلمة "الموالي" لأن فيها معنى المصدر، وهذا التقدير يتوافق مع المعنى.
- "وإني خفت الموالي كائنين من بعدي" فيتعلّق الجار والجرور بمحذوف هو حال من المفعول به "الموالي"، وهذا التقدير أيضا صحيح متّفقٌ مع المعنى.

وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ ﴾ (البقرة: 282) المتبادر إلى الذهن تعلُّق "إلى" بالفعل "تكتبوه" وهو غير صحيح؛ لاقتضائه استمرار الكتابة إلى أجل الدَّين، والصواب أنه حال، أي مستقرا في الذّمة إلى أجله، والتقدير: أن تكتبوه مستقرا في الذمة إلى أجله[2].

وظاهر اللفظ يدل على معنيين:

- ولا تسأموا أن أن تكتبوه إلى أجله صغيرا أو كبيرا.
- ولا تسأموا أن تكتبوه مستقرا في الذمة إلى أجله صغيرا أو كبيرا، وقد أشار ابن هشام إلى ترجيح هذا التقدير لاتفاقه مع المعنى.

ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ ﴾ (البقرة: 273)

---

(1) انظر: المرجع السابق نفسه، ج2، ص 608.

(2) انظر: المرجع السابق نفسه، ج2، ص608؛ والأندلسي، أبوحيان، تفسير البحر المحيط، مرجع سابق، ج2، ص368.

التعبير مُشكل؛ لأن المتبادر تعلّق "من" السببية بـ"أغنياء"، وهو فاسد؛ لأنهم متى ظنّهم ظانّ أنهم أغنياء بسبب تعففهم فلا يكون جاهلا بحالهم، والصواب أن الجار والمجرور متعلّقان بالفعل "يحسب"، أي: يحسبهم من جهل أحوالهم أغنياء، فالحامل على حسبانهم أغنياء هو تعففهم[1].

---

[1] انظر: ابن هشام، أبو محمد عبدالله، مغني اللبيب، ج2، ص611، مرجع سابق؛ والأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج2، ص342.

المبحث الثاني

مظاهر التحويل في التراكيب الخاصة

قرَّر النحاة أن أساس الجملة ركنان أساسيان هما: المسند والمسند إليه، فالجملة بنوعيها الاسمية والفعلية لابد أن تشتمل على هذين الركنين، وقد نصّوا على هذا المبدأ في كثير من المواضع، كقول سيبويه: إن المسند والمسند إليه لا يُغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدا، من ذلك: المبتدأ والمبني عليه، نحو قولك: عبدالله أخوك، ومثل ذلك: "يذهب عبدالله" فلا بد للفعل من الاسم كما لابد للمبتدأ من خبر[(1)]، وكقول الجرجاني: لا يكون كلام من جزء واحد، ولابد من مسند ومسند إليه[(2)]، ولكن وجدت بعض التراكيب الخاصة المشتملة على ركن واحد فحسب، ولم يرتض النحاة الخروج على القاعدة المطردة التي استقروها من اللغة، فقدروا محذوفات في هذه التراكيب، على حين رأى اللغويون المحدثون أن الجملة لا يُشترط أن تشتمل على طرفي الإسناد، بل هي التي تؤدي فائدة كاملة، وإن خلت من المسند أو المسند إليه، ولا ضرورة لهذه الثنائية في تحديدَ الحدّ الأدنى لعناصر الجملة[(3)]، ولا داعي للقول بالحذف الواجب في بعض الجمل أو لتكلُّف تقدير المحذوف، بما أن التركيب المنطوق يفيد معنى يحسن السكوت عليه، فالجمل التي حُذف أحد طرفيها وجوبا لدى النحاة القدامى يعتبرها اللغويون المحدثون قسما قائما بذاته[(4)].

وظهرت نتيجة اشتراط النحاة القدامى توفر عنصري الإسناد، في الحكم على بعض التراكيب من حيث الاعتداد بجمليتها أو عدم الاعتداد بها، فهناك تراكيب تفيد فائدة تامة دون أن تستكمل عنصري الإسناد، مثل: تركيب النداء، والتعجب، والاختصاص، والتحذير

---

(1) انظر: سيبويه، عمرو بن قنبر، الكتاب، مرجع سابق، ج1، ص23

(2) الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ص7.

(3) انظر: أبو المكارم، علي، مقومات الجملة العربية (القاهرة: دار غريب، ط1، 2007م)، ص52.

(4) انظر: عبداللطيف، محمد حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث (الكويت: جامعة الكويت، د.ت) ص 31- ص33.

والإغراء، وهناك تراكيب توفر فيها ركنا الإسناد ومع ذلك رفض بعض النحاة الاعتداد بجمليتها، مثل: المصادر والمشتقات العاملة المسندة إلى مرفوعاتها، والجملة إذا وقعت خبرا أو حالا أو صفة أو مضافا إليه[1].

ويتناول هذا المبحث بالتحليل التراكيب الخاصة (تعبيرات خاصة) التي خلت من أحد ركني الإسناد، ولجأ النحاة إلى تقدير عناصر محذوفة في الجملة لتنسجم هذه التراكيب مع القواعد العامّة المُطّردة، وتسمى عند بعض المحدثين الجمل غير الإسنادية، بمعنى أنها كانت في أول أمرها تعبيرا انفعاليا يعبر عن التعجب أو المدح أو الذم، ثم جمد بعض عناصرها على صيغته التي ورد بها فجرى مجرى المثل[2]، وأبرز الأبواب النحوية التي تمثل هذه التراكيب ما يأتي:

- باب التعجب.
- باب المدح والذم.
- باب النداء.
- باب الاختصاص
- باب التحذير والإغراء
- باب الاشتغال
- باب التنازع

وتفاصيل هذه التراكيب على النحو الآتي:

أولا: التعجب

للتعجب صيغتان هما: "ما أفعله" و"أفعل به"، مثل: "ما أحسن زيداً، وأحسن بزيد" وتحليل الصيغة الأولى عند أكثر النحاة: أن "ما" بمعنى "شيء" مبتدأ، و"أحسن" فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر عائد على "ما"، و"زيداً" مفعول به، والجملة خبر للمبتدأ، والتقدير: "شيءٌ أحسن

(1) انظر: أبو المكارم، علي، مقومات الجملة العربية، ص46، 47.

(2) انظر: عبداللطيف، محمد حماسة، العلاقة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، مرجع سابق، ص97.

زيداً، أي: جعله حسنا. والصيغة الثانية أفعل به، يرى أكثر النحاة أن أفعِلْ فعل ماض على صورة الأمر، ومعناه التعجب، و الباء زائدة في الفاعل[1]. ويمكن تمثيل افتراض النحاة لأصل التركيب الأول بالرسم الآتي:

شيءٌ أحسن زيدا ← استبدال

ما أحسن زيدا.

وأصل التركيب الثاني:

أحْسَنَ زيدٌ ← استبدال (استبدلت بصيغة الماضي صيغةُ الأمر)

أحسِنْ زيدٌ ← زيادة

أحسِنْ بزيدٌ ← استبدال

أحسن بزيدٍ.

ومن توجيهات النحاة المتصلة بالتحويل في الصيغة الأولى مثل قولنا: 'ما أكرم زيداً' ما يأتي:

يرى الأخفش أن 'ما' موصولة، والجملة التي بعدها صلتها، والخبر محذوف، وتقدير الكلام: الذي أكرم زيدا شيء عظيم[2]، ويُلحظ أن النحاة قدّروا بنية عميقة تشتمل على ركني الإسناد ثم تحوّل عنها التركيب، ويمكن تمثيل هذا الرأي تحويليا بالرسم الآتي:

الذي أكرم زيدا شيء عظيم ← استبدال

ما أكرم زيدا شيء عظي ← حذف

ما أكرم زيدا ∅ عظيمٌ ← حذف

ما أكرم زيدا ∅.

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج2، ص139–ص140، والسامرائي، فاضل، معاني النحو، مرجع سابق، ج4، ص242.

(2) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، المرجع السابق نفسه، ج2، ص141؛ والسيوطي، عبدالرحمن، همع الهوامع، مرجع سابق، ج3، ص37.

ويرى بعض النحاة أن "ما" نكرة موصوفة، والجملة التي بعدها صفة لها، والخبر محذوف، والتقدير: "شيء أكرم زيدا عظيم"[1]، ويُلحظ أيضا أن هذا التقدير الذي افترضه النحاة يتوافق مع القواعد المُطردة من حيث اشتماله على ركني الإسناد، ويمكن تمثيل ذلك تحويليا بالرسم الآتي:

شيء أكرم زيدا عظيمٌ ← استبدال

ما أكرم زيدا عظيم ← حذف

ما أكرم زيدا ∅.

والصيغة الثانية للتعجب "أفعل به"، نحو قولنا: "أكرم بزيدٍ" يرأى الزمخشري أن أصل الكلام: أحسن يا مُخاطَب به، فصيغة "أفعل به" لفظها لفظ الأمر للمبالغة، ويكون محل الاسم المجرور النصب على المفعولية، والباء زائدة به[2].

ويمكن تمثل العمليات التحويلية التي طرأت على التركيب بالرسم الآتي:

أحسِنْ يا مُخاطب زيداً ← حذف

أحسنْ ∅ زيداً ← زيادة

أحسن بزيدا ← استبدال

أحسن بزيد.

باب المدح والذم

من أساليب المدح والذم في اللغة العربية استخدام "نعم" و"بئس"، نحو قولنا: "نعم الرجل زيدٌ" و"بئس الرجل زيدٌ"، ومن توجيهات النحاة لهذا التركيب ما يأتي:

- المخصوص بالمدح أو الذم مبتدأ، والجملة قبله خبر عنه.

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ج2، ص141، 142؛ والسيوطي، عبدالرحمن، **همع الهوامع**، مرجع سابق، ج3، ص37.

(2) انظر: الزمخشري، أبو القاسم محمود، **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق: محمد عبدالمقصود، وحسن عبدالمقصود (القاهرة: دار الكتاب المصري، 2001م)، ص381.

- المخصوص بالمدح أو الذم خبر لمبتدأ محذوف، وأصل الكلام: نعم الرجل الممدوح زيد[1]. ويمكن توضيح ذلك تحويليا بالشكل الآتي:

التقدير الأول:

زيد الرجل ← تقديم

الرجل زيد ← زيادة

نعم الرجل زيد.

التقدير الثاني:

نعم الرجل، الممدوح زيد ← حذف

نعم الرجل ∅ زيد.

ونرجح التقدير الأول كما رجّحه بعض الباحثين؛ لأنه لا يختلف إعرابه تقدم او تأخر، فإذا قلت: (نعم الرجل زيد) أو (زيد نعم الرجل) لم يختلف إعرابه[2].

أما (نِعمّا) فيرى عمايرة أنها أداة برأسها وليست(ما) زائدة على (نعم) كما يرى بعض النحاة، نحو قولنا: محمد نعما هو

محمد محمد ← زيادة

محمد نعما محمد ← استبدال

محمد نعما هو[3].

باب التحذير والإغراء

استوجب تركيب التحذير والإغراء تقديرا من النحاة، فيقدرون فعلا محذوفا نصب مفعولا به،، ويبقي أثره بعد حذفه؛ لأنهم لا يقبلون بوجود معمول بدون عامل. فهي جملة فعلية مع أنه لا فعل فيها ولا فاعل، والتحذير: هو إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه بإيّا

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج2، ص156.

(2) انظر: السامرائي، فاضل، معاني النحو، مرجع سابق، ج4، ص261.

(3) انظر: عمايرة، خليل، في نحو اللغة وتراكيبها، مرجع سابق، ص112.

أو ما جرى مجراه، وقرّر النحاة أن هذا التركيب يشتمل على مفعول به منصوب بفعل محذوف واجب الحذف في ثلاث حالات، وهي:

- مع إيا، نحو: إياك والشر.
- مع المكرر، نحو: النارَ النارَ.
- مع المعطوف، نحو: رأسَك والحائطَ.

وما عدا هذه الصور يجوز فيه إظهار الفعل وحذفه، نحو: ألكذبُ، والتقدير: أحذر الكذبُ. والصورة الأولى: إياكَ والشرّ ذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن الاسم الثاني منصوب بفعل آخر مضمر، والتقدير: (إياك باعد من الشر)، و(احذر الشر)، فأصل الكلام جملتان[1].

ويمكن توضيح افتراض النحاة لأصل الكلام وما طرأ عليه من تحويل بالرسم الآتي:

إياك باعد من الشر، واحذر الشرّ ← حذف (حَذف العامل والجار والمجرور)

إياك ∅ ∅، واحذر الشر ← حذف (حَذف العامل من الجملة الثانية)

إياك، و ∅ الشرُّ.

والصورة الثانية: ألنارَ النارُ، أصلها: احذر النارَ النارُ، ويمكن توضيح العمليات التحويلية الطارئة على الكلام بالرسم الآتي:

احذر النار ← زيادة (للتوكيد)

احذر النارَ النارَ ← حذف

∅ النارَ النارَ.

فيكون الأول مفعولا به للفعل المحذوف، والثاني توكيدا لفظيا.

---

(1) انظر السيوطي، عبد الرحمن، همع الهوامع، مرجع سابق، ج2، ص17 وما بعدها؛ وابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج2، ص275.

والصورة الثالثة: رأسَك والحائطَ والتقدير: قِ رأسك، واحذر الحائط، فينتصب كل واحد منهما بفعل مقدر[1]. ويمكن تمثيل العمليات التحويلية الطارئة على البنية العميقة بالشكل الآتي:

قِ رأسك، واحذر الحائطَ ← حذف

∅ رأسَك، واحذر الحائط ← حذف

رأسك، و ∅ الحائطَ.

ومنه قولهم: كلَّ شيء ولا شتيمةَ حُرٍّ، ورُويت بنصبهما جميعا، ورُوي برفع الأول ونصب الثاني، فمن نصبهما جميعا قدَّر فعلين كأنه قال: ائْتِ كلَّ شيءٍ ولا ترتكبْ شتيمةَ حُرٍّ، وعلى الوجه الثاني يكون التقدير: كلُّ شيءٍ مُحتَمَل ولا تشتُمَنَّ حُراً[2]. وخلافات النحاة في تقدير البنية العميقة وما طرأ عليها من عمليات تحويلية يمكن تمثيلها بالرسم الآتي:

_ التقدير الأول:

ائْتِ كلَّ شيءٍ ولا ترتكبْ شتيمةَ حُرٍّ ← حذف

∅كلَّ شيء، ولا ترتكب شتيمةَ حُرٍّ ← حذف

كل شيء، ولا ∅ شتيمة حر.

_ التقدير الثاني:

كلُّ شيءٍ مُحتَمَلٌ، ولا تشتُمَنَّ حُرًا ← حذف

كلُّ شيءٍ ∅، ولا تشتُمَنَّ حرا ← استبدال

كل شيء ولا شتيمةَ حرٍّ.

الإغراء: هو إلزام المخاطب العكوف على ما يُحمد عليه، ويجب إضمار الفعل الناصب للاسم في حالتين، هما:

- إذا عُطف المغرى به، نحو: الأهلَ والولدَ، وإذا كُرِّر، نحو: الصدقَ الصدقَ[3].

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، المرجع السابق نفسه.

(2) انظر: ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، مرجع سابق، ص27.

(3) انظر السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص20، ص21.

ويمكن تمثيل ذلك تحويليا بالرسم:

- الزم الأهل و الزم الولد ← حذف

∅ الأهلَ، و ∅ الولدَ.

- الزم الصدق ← زيادة (للتوكيد)

- الزم الصدقَ الصدقَ ← حذف

∅ الصدقَ الصدقَ.

فيكون الأول مفعولا به للفعل المحذوف، والثاني توكيدا لفظيا.

الاختصاص

هو منصوب مفعولاً به بفعل واجب الإضمار يُقدّر حسب السياق. وتقديره: أخصُّ، أو أعني. ويختص بكلمات معينة هي:

- أيُّ الواقعة بعد ضمير المتكلم، نحو: أنا أفعل ذلك أيها الرجلُ. وحكم أيُّ هنا كحكمها في باب النداء فهي مبنية على الضم وموضعها النصب، والمراد بها المتكلم.
- الاسم الدال على مفهوم الضمير معرفا بأل، أو بالإضافة، نحو نحن العُرْبَ أقرى الناس للضيفِ، وأكثر الأسماء المضافة الداخلة في هذا الباب هي: بنو فلانٍ، ومعشرُ مضافة، وأهل البيتِ، وآل فلانٍ، وقلّ كون الاختصاص علما[1]، كقول رؤبة:

بنا تميما يُكشف الضباب[2].

بنا أعني تميما يُكشف الضباب ← حذف

بنا ∅ تميما يُكشف الضباب.

---

(1) انظر السيوطي، همع الهوامع، مرجع سابق، ج2، ص22-24.

(2) مجموع أشعار العرب: ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه: وليم البروسي (الكويت: دار ابن قتيبة للنشر) ص169.

تركيب النداء

المنادى: هو منصوب مفعولا به بفعل لازم الإضمار، استغناءً بظهور معناه وكثرة الاستعمال، وقصد الإنشاء؛ لأن إظهار الفعل يوهم الخبر[1].

واختلف النحاة في العمليات التحويلية التي طرأت على هذا التركيب:

الفارسي والمبرد يريان أن الناصب للمنادى هو حرف النداء، على سبيل النيابة، إذ ناب مناب الفعل، والجمهور يرى أن الناصب له فعل محذوف[2]. ويمكن تمثيل العمليات التحويلية لكل فريق على النحو الآتي:

رأي الجمهور:

أنادي زيدا ← حذف

∅زيدا ← زيادة

يا زيدا ← استبدال (استبدل بالنصب البناء على الضم)

يا زيدُ.

ويمكن تمثيل رأي الفارسي والمبرد بالشكل الآتي:

أنادي زيدا ← استبدال (استبدل بالفعل حرف النداء)

يا زيدا ← استبدال (استبدل بالنصب البناء على الضم)

يا زيدُ.

ويجوز حذف المنادى وإبقاء حرف النداء قبل الأمر والدعاء، على رأي ابن مالك؛ لأن الأمر والدعاء داعيان إلى توكيد المأمور والمدعوّ، فاستعمل النداء قبلهما كثيرا[3]، ومنه قول الشاعر:

يا لعنةُ اللهِ والأقوامِ كلِّهِمُ ... والصالحين على سمعانَ من جارِ

---

(1) انظر السيوطي، همع الهوامع، مرجع سابق، ج2، ص25.

(2) انظر: المرجع السابق نفسه، ج2، ص25؛ وابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، **شرح المفصّل**، مرجع سابق، ج1، ص127

(3) انظر السيوطي، همع الهوامع، مرجع سابق، ج2، ص34، ص35.

والتقدير: يا هؤلاء أستدعي لعنة الله على سمعان[1].

فأصل التركيب:

يا هؤلاء أستدعي لعنةَ الله ← حذف

يا ∅ أستدعي لعنةَ الله ← حذف

يا ∅ لعنة الله ← استبدال (استبدل بالنصب البناء على الضم)

وقوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ (النمل: 25)، قُرئت (ألا يا أُسجدوا) ف (ألا) حرف تنبيه، و(يا) حرف نداء، والمنادى محذوف، وتقدير الكلام: ألا يا قوم أُسجدوا[2].

حذف حرف النداء

يجوز حذف حرف النداء، مثل:

قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَن سَبِيلِكَ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ﴾ (يونس: 88)

ويجوز حذفه على رأي ابن مالك في اسم الجنس، واسم الإشارة، والنكرة غير المقصودة، على حين يمنع البصريون ذلك، مثل: قولهم: أشتدي أزمةُ تنفرجي[3].

وأصل التركيب

اشتدي يا أزمة حتى تنفرجي ← حذف

اشتدي ∅ أزمةُ حتى تنفرجي ← حذف

اشتدي أزمة ∅ تنفرجي.

---

(1) بلا نسبة، انظر: الأنباري، أبو البركات، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، مرجع سابق، ج1، ص118؛ والزمخشري، أبو القاسم محمود، **المفصّل في علم العربية** (بيروت: دار الجيل، ط2، د.ت) ص48.

(2) انظر: العكبري، أبو البقاء عبدالله، **التبيان في إعراب القرآن**، وضع حواشيه: محمد حسين شمس الدين (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1998م)، ج2، ص223.

(3) انظر السيوطي، **همع الهوامع**، مرجع سابق، ج2، ص33

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ (البقرة: 85)

أنتم يا هؤلاء ← زيادة

ثم أنتم يا هؤلاء ← حذف

ثم أنتم ∅ هؤلاء.

الاشتغال

هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببه وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق، ومثال الأول: زيداً أكرمتُهُ، ومثال الثاني: زيداً أكرمتُ أباهُ، ويرى جمهور البصريين أن تقدير الكلام: أكرمت زيداً أكرمته؛ لأنه لايجوز أن يعمل عامل واحد في اسم ظاهر وضميره[1]. وجاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ ۚ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾(الإنسان: 31)، وقوله تعالى: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾ (النحل: 5) والذي دفع النحاة إلى هذا التقدير وجود معمول بدون عامل، أي افتقار التركيب إلى المسند، ويمكن تمثيل رأي النحاة بالرسم الآتي:

أكرمت زيدا ← تقديم

زيدا أكرمت ← زيادة

زيدا أكرمته

التنازع

يعرف النحاة التنازع بأنه: توجّه عاملين إلى معمول واحد، مثل: قابلتُ وأكرمتُ زيداً فكلا العاملين يطلبان زيداً بالمفعولية، ويخرج النحاة بالتقدير من مخالفة القاعدة التي تمنع أن يكون لعامل واحد معمولان؛ ومن ثَمَّ يرون أنه يجب أن يعمل عاملٌ واحد فقط في

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج1، ص469، 470؛ و السيوطي، همع الهوامع، مرجع سابق، ج3، ص102 وما بعدها؛ وابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، مرجع سابق، ج2، ص30.

الاسم الظاهر والآخر يعمل في ضميره المُقدّر، واختلف البصريون والكوفيون أي العاملين يعمل في الاسم الظاهر فذهب البصريون إلى أن الثاني أولى بالعمل لقربه، وذهب الكوفيون إلى أن الأول أولى بالعمل لتقدُّمه[1].

يُحسن ويسيء ابناكَ: إن أعملت الفعل الأول يجب إضمار الفاعل مع الفعل الثاني، فتقول: يُحسن ويسيئان ابناكَ، وإن أعملت الثاني وجب أن تضمر في الأول فاعله، فتقول: يُحسنان ويسيء ابناكَ. ولا يجوز ترك تقدير الفاعل عند جمهور النحاة لأنه يؤدي إلى حذف الفاعل، والفاعل واجب الذكر، والكسائي يجوز عنده عدم تقدير فاعل مضمر، فيجوز أن تقول: يُحسن ويسيء ابناكَ على إعمال الثاني، وحذف الفاعل من الفعل الأول[2]؛ لأن الكسائي يجوز عنده حذف الفاعل، وحسن في هذا الموضع؛ فرارا من مخالفة قاعدة أصولية وهي أنه "لا يجوز الإضمار قبل الذكر"[3]، والفراء يجوز عنده توجه عاملين إلى معمول واحد[4].

يحسن ابناك ويسيء ابناك ← استبدال (استبدل باللاسم الظاهر الضمير، وفيه إضمار قبل الذكر لكنه مُغتفر لأن المضمر هنا عمدة وهو الفاعل)

يحسنان ويسيء ابناك أو

يحسن ويسيئان ابناك.

أما إذا كان الضمير فضلة، نحو: قابلت وأكرمت زيدا، فمن إعمال الفعل الثاني، لا يُضمر في الفعل الأول، لكونه فضلة فلا يصح مخالفة القاعدة الأصولية: "لا يجوز الإضمار قبل الذكر"[5]، ويمكن تمثيل ذلك تحويليا بالرسم الآتي:

- قابلت زيدا وأكرمت زيدا ← استبدال

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج1، ص494–ص497.

(2) انظر: المرجع السابق نفسه، ج1، ص497، ص498.

(3) انظر: السيوطي، عبدالرحمن، همع الهوامع، ج3، ص96.

(4) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج1، ص498.

(5) انظر: السيوطي، عبدالرحمن، همع الهوامع، ج3، ص96، ص 97.

قابلته وأكرمت زيدا ← حذف (إثبات الضمير يؤدي لمخالفة قاعدة أصولية وهي أن الإضمار قبل الذكر غير جائز، لذا يجب حذفه؛ لأنه فضلة)

قابلت وأكرمت زيدا.

أما إذا أعمل الفعل الأول فيجب الإضمار في الفعل الثاني، لأن حذف الضمير يؤدي إلى تهيئة الفعل للعمل ثم قطعه عنه من غير سبب، وذلك غير جائز، وبعض النحاة يرون جواز حذف الضمير؛ لأنه فضلة لا يجب ذكرها[1] ويمكن تمثيل ذلك تحويليا بالرسم الآتي:

- قابلت زيدا وأكرمت زيدا ← حذف

قابلت وأكرمت زيدا ← زيادة

قابلت وأكرمته زيدا.

خلاصة

استهدف الفصل الرابع إبراز مظاهر التحويل في التراكيب النحوية غير العامة، واشتمل على مبحثين، الأول: المظاهر التحويلية في التراكيب المُشْكِلة، والثاني: المظاهر التحويلية في التراكيب الخاصة. ويُقصَد بالتراكيب المُشْكِلة نوعان من التراكيب، الأول: التراكيب الخارجة عن القواعد النحوية المعيارية المُطَّرِدة، والثاني: التراكيب الغامضة نحويا، أما المبحث الثاني فتناول بالتحليل التراكيب الخاصة؛ وهي التراكيب التي خَلَتْ من أحد ركني الإسناد؛ المسند أو المسند إليه، وأبرزتْ الدراسة أن النحاة العرب القدامى استخدموا مفهوم التحويل لتنسجم التراكيب مع القواعد المُطَّرِدة.

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج1، ص501_502، هامش رقم 161.

الفصل الخامس

الأصول النظرية للتحويل في النحو العربي

الفصل الخامس

الأصول النظرية للتحويل في النحو العربي

عبر دراسة ظاهرة التحويل في الفصول السابقة وجدنا أن النحاة القدامى تناولوا هذه الظاهرة في أبواب متفرقة من النحو، ويستنبط هذا العمل الأصول النظرية للتحويل المؤسس على مناهج النحو العربي ونظرياته، ويهدف إلى الوقوف على القوانين الكُلّيَّة التي احتكم إليها النحاة في تطبيقاتهم المبنية على التحويل، وما يقوم به هذا الفصل هو استخلاص الأنظمة والقوانين وتصنيفها وتنظيمها، فينتقل بمعالجات القدامى من صورة المفاهيم المتفرِّقة إلى صورة تجمع تلك المفاهيم في إطار واحد أكثر تنظيما ووضوحا، وتصنيفها وتقديمها في إطار منظومة شاملة لضوابط التحويل، ولاشكَّ أن النحاة كانوا يصدرون في تطبيقاتهم عن أسس وأفكار معيَّنة يمكن أن تشكّل جوانب نظرية متكاملة وإن لم تُجمع وتُبرز في إطار نظري واحد.

أولا: ضوابط التحويل بالحذف

حصر النحاة القدامى أنماط الجملة العربية في نوعين، هما: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، ثم حاولوا إدراج كل التراكيب المنطوقة في إحدى النمطين السابقين، ووظّفوا مبدأ التحويل في تحقيق ذلك، فمن الجمل التي حُذف أحد طرفيها وجوبا عند النحاة الجملة الاسمية التي حُذف منها المبتدأ أوالخبر، والجملة الفعلية التي خلت من المسند، نحو: تراكيب التحذير والإغراء، والنداء والاختصاص، هي في رأيهم مُحوّلة عن بنية عميقة يتوفّر فيها ركنا الإسناد، وقد استخدموا مبدأ التحويل بالحذف في معالجتهم هذه التراكيب ليثبتوا صحّتها النحوية باشتمالها على ركني الإسناد؛ لأن العنصر الواحد لا يكون مفيدا في رأيهم.

والبنية العميقة عند النحاة القدامى قد تكون افتراضية بحتة، فلا يصح أن تظهر العناصر المحذوفة على السطح، لكنها قد تظهر في بعض الضرورا ت الشعرية، مثل البنية العميقة للجملة الاسمية التي خبرها ظرف أو جار ومجرور، فالأصل أن يتعلق الظرف والجار

والمجرور بكون عام محذوف يُعرب خبرا، نحو: زيدٌ عندكَ و زيد في المنزلِ، وقد ظهر هذا المُتعلَّق في بعض الضرورات الشعرية، مثل قول الشاعر:

لك العزُّ إن مولاك عزَّ وإن يهُنْ ... فأنت لدى بحبوبة الهُونِ كائنُ

ويرى جمهور النحاة أن ظهور الخبر (وهو كون عام) في البيت شاذ ومخالف للأصل، أما إذا كان المُتعلَّق كونا خاصا وجب ذكره إلا إذا وجدتْ قرينة تدل على المحذوف[1].

وقد تكون البنية العميقة غير مستعملة، ويلجأ النحاة إلى تقديرها لتوضيح المعنى، مثل قولهم: سُبحانَ اللهِ فيفترضون أن نصب المصدر بمعنى: بَراءةَ الله من السوءِ، ونصب المصادر: لبيك وسعديكَ، بمعنى قُربا منك[2]، ومثل تقديرهم لفعل محذوف في المنصوب على الاختصاص، كقولنا: نحن العربَ نكرم الضيف، والتقدير: أعني العرب، لكنه فعل لا يظهر ولا يُستعمل[3]. فالبنية العميقة في التراكيب السابقة مجرد تمثيل لتقريب المعنى وإن كانت غير مستعملة.

وقد اعتنى البلاغيون في مباحث علم المعاني بمناقشة أغراض الحذف، بمعنى أهداف المتكلم من الحذف، وهي وثيقة الصلة بالمعنى، أما النحاة فقد ناقشوا ضوابط الحذف، وأهمها:

أمن اللبس: فيجب ألا يؤدي الحذف في الجملة إلى لبسٍ في المعنى، وفي المقابل يجوز حذف ركن من أركان الجملة بشرط إفادة المعنى وعدم غموضه، من ذلك حذف الفاعل من بعض الجمل لأمن اللبس، ووضوح المعنى، نحو: ماتَ زيدٌ وسقطَ الحائطُ، ويرى النحاة أن الفاعل قد عُلم في مثل هذه الجملة؛ لذا يصح أن يطرأ عليها تحويل بالحذف[4].

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج1، ص198-ص199.

(2) انظر: سيبويه، عمرو بن قنبر، الكتاب، مرجع سابق، ج1، ص353.

(3) انظر: المرجع السابق نفسه، ج1، ص327.

(4) انظر: الوراق، أبو الحسن محمد، علل النحو، مرجع سابق، ص383-ص384.

فهم المعنى وتوضيحه: مثل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ﴾ (المائدة: 6)، وتقدير الكلام: إذا قمتم مُحدثين إلى الصلاة، وطرا تحويل بالحذف على البنية العميقة، لكن فهم المعنى استلزم من النحاة تقدير المحذوف.

- وجود دليل على المحذوف، وهو أنواع:
- دليل مقالي أو لفظي يدل على المحذوف.
- دليل مقامي أو حالي، أي يدل عليه المقام[1].

الدليل المقالي أو اللفظي: والمقصود به وجود دليل لفظي يدل على المحذوف، فيكون في سياق الكلام ما يدل على العناصر المحذوفة، مثل قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗا﴾ (النحل: 30)، وأصل الكلام: أنزل خيرا، وقولنا: محمد، جوابا لمن سأل: من حضر؟ وأصل الكلام: حضر محمد، وغداً جوابا لمن سأل: متى تأتي، وأصل الجملة: آتي غداً[2]. فلم يصح التحويل بالحذف في الجمل السابقة إلا لوجود الدليل اللفظي. وعُرف الدليل المقالي عند المُحدثين بالسياق اللغوي، بمعنى العلاقات التي تنعقد بين العناصر اللغوية سواء أكانت كلمات أم جملا، فهو يهتم بالعلاقات داخل اللغة نفسها[3].

الدليل الحالي أو المقامي: القرينة الحالية هي الظروف الملابسة للنص اللغوي، وتشمل الكلام المنطوق وشخصية المتكلم والسامع، مثل أن تقول لمن كان يتكلم وسكت: كلامَك، أي: تابعْ كلامك، ومثل أن يكون المحذوف معلوما عند المخاطب أو متعارف عليه بين الناس، نحو: السيارة بعشرين، أي بعشرين ألف درهم[4]. وما عُرف عند البلاغيين بمراعاة مقتضى الحال، أشتهر عند العالمين مالينوفسكي وفيرث بمصطلح سياق الحال، أو

---

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص692_ ص695.

(2) انظر: حمودة، طاهر، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1999م)، ص116-ص117؛ وابن هشام، المرجع السابق نفسه، ج2، ص692.

(3) انظر: خضير، محمد، التركيب والدلالة والسياق: دراسات تطبيقية (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2005)، ص145.

(4) انظر: السامرائي، فاضل، الجملة العربية، تأليفها وأقسامها، مرجع سابق، ص77؛ وحمودة، طاهر، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، مرجع سابق، ص130.

السياق الخارجي، Context of Situation ويعتمد على تحليل اللغة بالنظر إلى العناصر المكونة للموقف الكلامي، مثل شخصية المتحدث والسامع، والظواهر الاجتماعية المتعلقة بالسلوك اللغوي، مثل: الوضع السياسي، وجنس المتكلمين وغيرها من العوامل التي تتعلق بالموقف اللغوي[1].

وقد أشار سيبويه إلى أهمية الدليل الحالي في تحليل اللغة، ووضّحه بقوله: من ذلك أن ترى رجلا يُسدِّد سهما جهة القرطاس، فتقول: (القرطاسَ واللهِ)، أي: يُصيب القرطاسَ، وإذا سمعتَ وقع السهم في القرطاس قلتَ: القرطاسَ والله، والمعنى: (أصابَ القرطاسَ)، فالفعل (أصابَ) في حكم الملفوظ به، إن لم يوجد في الكلام؛ لأن دلالة الحال نابت مناب اللفظ. ولو رأيت ناسا ينظرون الهلالَ وأنت بعيدٌ منهم فكبّروا، لقلتَ: الهلالَ وربِّ الكعبة، أي: أبصروا الهلالَ. وإذا رأيت رجلا متوجها وجهة الحاجِّ، فقلتَ: مكةَ وربِّ الكعبة، فعلمتَ أنه يريد مكةَ، كأنك قلتَ: يريدُ مكةَ واللهِ[2]. فالتحويل بالحذف في الجمل السابقة، سوّغه وجود دليل حالي يدل على المحذوف، فيُفهَم من سياق الموقف.

قواعد وقوانين تقدير المحذوفات عند النحاة

1. مراعاة المعنى والصناعة النحوية: ويُراد بالصناعة النحوية القواعد المُتَّفق عليها، والأصول النحوية العامة؛ لذلك نجد أن النحاة يمنعون بعض التقديرات وإن كان المعنى يجيزها لأنها تتعارض مع القواعد، كما يُقدِّرون محذوفات وإن كان المعنى لا يحتاج إليها بغرض توافق التركيب مع القواعد، والتقدير الأمثل هو الذي يراعي الأمرين معا[3]. وقد تحدَّث ابن جني عن ذلك في فصلٍ بعنوان: (الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى) ومثَّل لذلك بقولهم (أهلكَ والليلَ)، فربما يقدِّر من لا يعرف الصَّنعة والقواعد النحوية: (الحق أهلك قبل الليلِ) على حين أن التقدير المتوافق مع

---

(1) انظر: نهر، هادي، اللسانيات الاجتماعية عند العرب (إربد: دار الأمل، 2010م)، ص161، ص162.

(2) انظر: سيبويه، عمرو بن قنبر، الكتاب، مرجع سابق، ج1، ص257.

(3) انظر: عبدالرحمن، ممدوح، من أصول التحويل في نحو العربية، مرجع سابق، ص159.

المعنى والصنعة: ألحق أهلك وسابق الليل"[1]، فلا بد من التناسق بين تقدير المحذوف المرتبط بالصناعة النحوية وبين المعنى.

وأوجب النحاة بعض التقديرات لتتفق التراكيب مع القواعد النحوية المطردة، وإن كان المعنى لا يحتاج إليها، مثل تقديرهم لفعل محذوف في باب الاشتغال، نحو: محمدا أكرمته، ونلحظ أن المعنى لا يستدعي تقدير المحذوف، لكنهم اضطروا إلى التقدير لتقريرهم أن العامل لايعمل في ضمير اسم ومظهره. ومثل تقديرات النحاة في كثير من الأبواب، نحو: باب الاختصاص، والتحذير والإغراء، والنداء، مما سبق شرحه في هذا البحث بشكلٍ مُفصَّل، فالتراكيب السابقة تشتمل على معمولات بدون عوامل؛ لذا لجأ النحاة إلى افتراض العوامل المحذوفة لتتّسق الجمل مع فكرة العمل التي تستوجب وجود عامل لكل معمول، وعالجوا لغة أكلوني البراغيث معتمدين على مبدأ التحويل؛ لئلا تخرج عن القاعدة التي تمنع وجود معمولين لمعمول واحد، وكذلك الحال في باب التنازع، مثل: "يحسن ويسيء ابنُك" الذي اضطروا فيه إلى القول بوجود معمول محذوف، فيكون التقدير: "يحسنُ ابنك ويسيء ابنُك"، ليصبح لكل عامل في البنية السطحية معمول، أحدهما ظاهر، والآخر مُقدَّر في العمق.

2. تجنُّب التقدير إلا لضرورة: مثل ترجيح الأنباري لرأي جمهور البصريين في العامل في المفعول معه، نحو: "استوى الماءُ والخشبةَ"، فهم يرون أن ناصب المفعول معه هو الفعل "استوى"، وإن كان غير متعد لكنه قَوي بالواو، على حين يرى الزجاج أن ناصبَ المفعول معه فعلٌ محذوف، وتقدير الكلام: "استوى الماءُ ولابسَ الخشبةَ"؛ لأن الفعل في رأيه لايعمل في المفعول وبينهما الواو، ولم يُرجِّح الأنباري رأي الزجاج لأنه يحتاج إلى تقدير، وما يراه الجمهور لا يحتاج إلى تقدير[2].

---

[1] انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، مرجع سابق، ج1، ص279.

[2] انظر: الأنباري، عبدالرحمن، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، مرجع سابق، ج1، ص249.

3. الاكتفاء بأقل تقدير يصلح التركيب[1]، وعلّل النحاة ذلك بقولهم: لتقلّ مخالفة الأصل[2]. ومن ذلك تقدير المحذوف في قوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾ (البقرة: 93)، بكلمة واحدة هي "حب" أولى من تقدير: حب عبادة العجل، على حذف المضافين[3].

4. إمكان تتابع الحذف: بأن يستتبع حذف حذفا آخر، مثل قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ (البقرة: 48)، والتقدير: لا تجزي فيه، ثم حُذف "في" فأصبح التقدير: لا تجزيه، ثم حُذف الضمير بعد أن صار مفعولا به منصوبا، وكقوله تعالى: ﴿كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾ (الأحزاب: 19) أي: كدوران عين الذي يُغشى عليه[4].

ثانيا: ضوابط التحويل بالزيادة

الأصل في الجملة العربية الاسمية والفعلية هو الإخبار المُجرَّد، فإن دخلت عليها النواسخ، أو أدوات الاستفهام والنفي والتوكيد، انتقلت من جملة أساسية (نواة) إلى جملة تحويلية، لتحقق غرضا بلاغيا، كالتوكيد أو التمني أو الترجي أو الاستفهام، وغيرها من الأغراض البلاغية التي تُبحث في موضوع الإنشاء الطلبي. فالتحويل بالزيادة قد يكون عن طريق دخول كان وأخواتها وكاد وأخواتها أو إن وإخواتها، وهي فروع عن أصل واحد هو الجملة الاسمية، ومن عناصر الزيادة أدوات النفي التي تحول معنى الجملة من الإثبات إلى النفي، وأدوات الاستفهام التي يُسأل بها عن الحكم، وحروف الجر الزائدة التي تفيد توكيد المعنى، وغيرها من الزيادات التي قد يكون لها أثر نحوي وقد لايكون. ويمكن إجمال ضوابط التحويل بالزيادة فيما يأتي:

---

(1) انظر: عبدالرحمن، عدوح، من أصول التحويل في نحو العربية، مرجع سابق، ص160.

(2) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج 2، ص705.

(3) انظر: المرجع السابق نفسه، ج2، ص706.

(4) انظر المرجع السابق نفسه، ج2، ص 707.

الزيادة لتحقيق غرض لغوي: مثل زيادة أدوات الاستفهام، والنهي والنداء، وزيادة علامة التأنيث على المفرد المذكر، وعلامة التثنية والجمع على المفرد المجرد.

الزيادة لتقوية المعنى الأساسي، بمعنى أنها يمكن الاستغناء عنها من غير أن يتأثر المعنى المُراد، مثل: زيادة حروف الجر، وضمير الفصل بين المبتدأ والخبر، وزيادة كان وإن وأن ومهما.

والزيادة لتحقيق معنى فرعي أو لتقوية المعنى الأساسي يجمعهما قول النحاة بأن كل زيادة في المبنى تفيد زيادة في المعنى[1].

الزيادة لتوضيح معنى بعد الإبهام: مثل استخدام البدل والنعت، فقولنا: "رأيت الرجل" يشترك في كلمة الرجل جنس الرجال، ويُرفع الإبهام الناتج عن الاشتراك في عموم الجنس عن طريق النعت، بقولنا مثلا: "رأيت الرجل الكريم" أما البدل

الزيادة لنقل أصل المعنى من المألوف إلى مستوى فني: فأصل التعجب مثلا: قولنا: أحسنَ زيدٌ، لكن تحول إلى أحسِنْ بزيدٍ، وكل الجمل المنفية والمؤكدة والاستفهامية أو التي تشمل زيادة على المسند والمسند إليه هي تراكيب مُحوّلة طرأ عليها التحويل لأغراض معنوية فنية.

ثالثا: ضوابط التحويل بإعادة الترتيب عند النحاة القدامى

يرى النحاة أن الأصل في الجملة الاسمية تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، والأصل في الجملة الفعلية أن يلي الفاعل الفعل، وبهذا جعلوا لمواقع الكلام رتبا بعضها أسبق من بعض، فقالوا: مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول، ومرتبة العمدة أسبق من مرتبة الفضلة، ومرتبة المفعول الأول قبل مرتبة المفعول الثاني، فإذا جاء كل ذي مرتبة في موضعه فهو الأصل، وإن جرى على الجملة تقديم وتأخير فهو لغرض من الأغراض المعنوية. فالفضلة في الأصل متأخرة بكل أنواعها، نحو: "زيد قادمٌ من العراق" فالجار والمجرور فضلة، والأصل أن يأتي بعد المسند والمسند إليه، وإن جرى على الجملة تحويل بالتقديم، نحو: "زيد من العراق

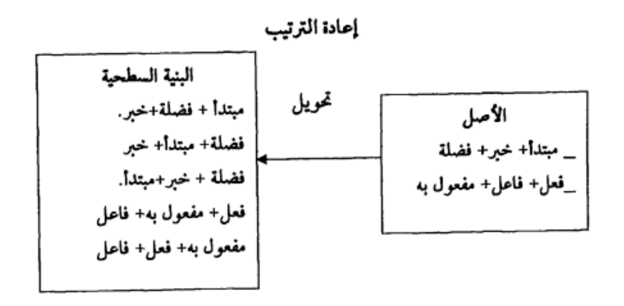
---

[1] انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، مرجع سابق، ج3، ص268.

قادمٌ أو مِن العراق زيد قادمٌ أو مِن العراق قادمٌ زيدٌ كان لغرض من الأغراض المعنوية. والأصل في الجملة الفعلية تقدم العمدة وتأخر الفضلة، نحو: زارَ محمدٌ زيداً، وقد يطرأ على الجملة تحويل بالتقديم لغرض معنوي، نحو: زيداً زار محمدٌ و زار زيداً محمدٌ"[1].

وإن طرأ على الجملة تقديم وتأخير أحد عناصرها، مع بقاء كل عنصر مع التقديم على حكمه الذي كان عليه كانت رُتبة مكونات الجملة غير محفوظة، مثل أن يحل المبتدأ محل الخبر، أو المفعول به محل الفاعل، وهو ما سمّاه الجرجاني: تقديم على نيّة التأخير، أما أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم آخر وتجعل له باباً غير بابه وإعراباً غير إعرابه، فهو تقديم لا على نيّة التأخير، مثل جملة: "كلمتُ محمداً فتقدِّمُ محمداً لا على أنه مفعول به، بل على أنه مبتدأ مرفوع، وتشغل الفعل بضميره، فتقول: محمدٌ كلمتُه"[2].

ويمكن توضيح مفهوم التحويل بالتقديم والتأخير بالرسم الآتي:



---

(1) انظر: السامرائي، فاضل، الجملة العربية، تأليفها وأقسامها، مرجع سابق، ص35-ص37.

(2) انظر: الجرجاني، عبدالقاهر، دلائل الإعجاز، ص106-107؛ والبطاطي، هدى، الدلائل النحوية والاعتماد عليها، بحث ماجستير غير منشور (جدة: جامعة الملك عبدالعزيز، 2005)، ص48.

ضوابط التحويل بالتقديم والتأخير عند النحاة القدامى

أمن اللبس: مثل أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين، وما من قرينة تميّز أحدهما عن الآخر، مثل قولنا: زيد أخوك، فتخبر عن زيد بأنه أخوكَ ولا يجوز تقديم أخوكَ على جعله خبرا مقدما، أما إن أُمن اللبس جاز نحو: كلام النبيين الهداة كلامنا فمن الواضح تشبيه كلامهم بكلام النبيين، لا العكس، فيكون كلام النبيين خبر مقدم[1]. ويجب تقديم الفاعل على المفعول به إن خيف التباس أحدهما بالآخر، مثل: ضرب موسى عيسى[2].

ومراعاة المعنى، مثل قولنا: عظمت عالما فالمنصوب يحتمل التمييز والحال، فإن كان المعنى المراد: عَظُمْتَ حالة كونك عالما كان الأول التقديم، فتقول: عالما عظمت[3].

ومراعاة الصناعة النحوية، مثل: امتناع تقدم معمول اسم الفعل عليه، نحو قولنا: دونكَ القلمَ، فلا يجوز تقديم المعمول على رأي الجمهور، فلا يُقال: القلمَ دونكَ، ومثل أن يتصل الضمير بما مرتبته التقديم وهو يعود على ما مرتبته التأخير، فلا يجوز أن يتقدم؛ لأنه يكون متقدما لفظا ورتبة، نحو: في الدار صاحبها ولا يجوز صاحبها في الدار؛ حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة[4].

تحقيق أغراض إبداعية، فالأصل تقديم العامل على المعمول؛ لكن الانحراف عن هذا الأصل قد يكون لأهداف فنية إبداعية، مثل قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة: 5) فقد أدى تقديم المعمول إلى حصر العبادة والاستعانة في (الله)، وهو مادرسه البلاغيون في مباحث علم المعاني تحت مبحث أغراض التقديم والتأخير.

---

(1) انظر: السامرائي، فاضل، الجملة العربية، تأليفها وأقسامها، مرجع سابق، ص56؛ وابن عقيل، عبدالله بهاء الدين، شرح ابن عقيل، ج1، ص217.

(2) انظر: ابن عقيل، عبدالله بهاء الدين، المرجع السابق نفسه، ج1، ص441-ص442.

(3) انظر: السامرائي، فاضل، الجملة العربية، تأليفها وأقسامها، مرجع سابق، ص56.

(4) انظر: المرجع السابق نفسه، ص36-37.

ضوابط التحويل بالاستبدال

الاستبدال هو إقامة وحدة لغوية أو وحدة إسنادية مقام أخرى، وأهم ما يمثل هذا التحويل:

- المصدر المؤول المؤدي وظائف المبتدأ أو الخبر والفاعل ونائب الفاعل وغيرها هو وحدة إسنادية مُستبدَلة، وأصلها المصدر الصريح؛ فهو يُعامل معاملة الاسم؛ لأنه يؤدي نفس الوظيفة النحوية التي يؤديها الاسم المفرد.
- الاسم الموصول وصلته المُحوّل عن المشتق: هذه الوحدة الإسنادية تتكون من جزئين، هما: اسم موصول مبهم، وصلته التي تزيل الإبهام، والبنية العميقة التي طرأ عليها التحويل الاستبدال هي المشتق، نحو: جاء الذي أكرمته، وأصل الكلام: جاء المُكرَم[1].
- ويتضح التحويل بالاستبدال أيضا في التضمين، وهو من إحدى الوسائل التحويلية التي يعالج بها النحاة المخالفة بين ظاهر النص، وقواعد اللغة؛ إذ توجد تراكيب يتعدّى فيها الفعل بحرف جر آخر ليس مما يتعدّى به، فيحتاج النحوي لتقدير فعل آخر متناسب مع الفعل الأصلي في المعنى، ويصح أن يتعدّى بحرف الجر الوارد في النص. ويُرجع بعض الباحثين سبب وجود هذه الظاهرة في النحو العربي إلى محاولة تأويل بعض التراكيب اللغوية المتعارضة مع ظاهر القواعد النحوية؛ إذ يتعدى الفعل بحرف جر غير ما يتعدى به، أو يتحول من التعدي إلى اللزوم، فيحاول النحاة رد التراكيب إلى قاعدة عامة تحكم استعمال الفعل أو الحرف[2].
- ونظام الحمل على المعنى أيضا يتضح فيه التحويل بالاستبدال؛ إذ يُحمل الكلام على معناه لا على لفظه؛ والغرض منه علاج المخالفة بين ظاهر اللفظ (البنية السطحية) والتقدير (البنية العميقة)، أو بعبارة أخرى: أن توافق العبارة المنطوقة القواعد[3].

---

(1) انظر: بومعزة، رابح، التحويل في النحو العربي، مرجع سابق، ص60–ص64.

(2) انظر: راشد، الصادق، دور الحرف في أداء معنى الجملة، مرجع سابق، ص261، ص262.

(3) انظر: عبداللطيف، محمد حماسة، النحو والدلالة، مرجع سابق، ص157.

فيستلزم أن يكون للتركيب أصل (بنية عميقة) يفترضها النحاة ليتناسب طرفا التركيب من مذكر ومؤنث، أو مفرد وجمع، أو غير ذلك.

ويُلحظ أن ضوابط التحويل بالاستبدال هي:

- اتفاق المُستبدل والمُستبدل منه في الوظيفة النحوية؛ فالمصدر المؤول الذي يحل محل المفرد يُؤدِّي الوظيفة النحوية نفسها، فيقع فاعلا ونائب فاعل ومفعولا به ونعتا وحالا، ومبتدأ وخبرا وغيرها من الوظائف النحوية.
- موافقة المستبدل به للقواعد النحوية المُطَّردة، مثل لجوء النحاة إلى القول بالاستبدال لِتوافق بعض العبارات المسموعة عن العرب القواعد النحوية المطَّردة، نحو قولهم: 'بايعتُه يدا بيدٍ' فنُصبتْ 'يداً' على الحالية، والأصل في الحال أن يكون مشتقا؛ لذا قدّر النحاة أن أصل الكلام: 'بايعتُه ناقِداً' ثم طرأ على البنية العميقة تحويل بالاستبدال[1].
وفي التضمين والحمل على المعنى نجد الغرض من القول بالتحويل هو التناسب بين البنية السطحية المُخالفة القواعد المُطردة والبنية العميقة التي يفترضها النحاة وتكون متفقة مع القواعد.
- أمن اللبس: فالإفادة والإفهام من أهم أغراض الكلام، وفي التحويل بالاستبدال بين الحركات الإعرابية، مثل رفع المفعول به ونصب الفاعل، نحو قولهم: خرق الثوبُ المسمارَ، يُلحظ أن الذي سمح باستبدال الحركات في الجملة السابقة هو أمن اللبس، ووضوح المعنى.
- توضيح المعنى: قد يلجأ النحاة إلى القول بالاستبدال لغرض توضيح المعنى، مثل: تقديرهم أن أصل عبارة 'سبحانَ اللهِ' "براءةَ الله من السوء"[2]، وطرأ عليها تحويل بالاستبدال، فأصل الكلام هو عبارة افترضها النحاة لمجرد تمثيل المعنى وتوضيحه وإن كانت لا تستعمل.

---

(1) انظر: سيبويه، عمرو بن قنبر، الكتاب، مرجع سابق، ج١، ص391.

(2) انظر: المرجع السابق نفسه، ج١، ص324.

خلاصة

كان جُلّ الاهتمام في الفصل الأخير على استنباط الأصول النظرية للتحويل المبنيّ على مناهج النحو العربي ونظرياته، وهدَف إلى الوقوف على القوانين الكُلّيَّة التي احتكم إليها النحاة العرب القدامى في معالجتهم لكثير من الظواهر اللغوية، ووَصَل إلى ضوابط القواعد التحويلية المختلفة التي تعامل بها النحاة، وهي ضوابط التحويل بالحذف، وضوابط التحويل بالزيادة، وبإعادة الترتيب أو ما يُعرف بالتقديم والتأخير في الاصطلاح اللغوي القديم، وأخيرا ضوابط التحويل بالاستبدال.

الخاتمة

توجد في اللغة العربية تراكيب تخالف القواعد النحوية الأساسية نتيجة للاستقراء المحصور بقبائل معينة وبمدة زمنية محددة، ووردت كثير من هذه التراكيب في مختلف أبواب النحو العربي، وهناك بعض التراكيب التي تحتمل أكثر من معنى أو تأويل، كما وُجدت تراكيب خاصة تخرج عن الأساس الذي ارتضاه النحاة في بناء الجملة، وتخلو من أحد ركني الإسناد، وقد وضع النحاة مناهج ارتضوها للدرس النحوي: مثل التقدير والتأويل والقياس واستصحاب الحال، درسوا بها التراكيب المُشكلة أو الخاصة من أجل إثبات صحة هذه التراكيب وتوافقها مع القواعد الأساسية، أو لتفسير التراكيب التي تحتمل أكثر من معنى، ويلحظ أن هذه المناهج النحوية تفترض تراكيب عميقة ليتوافق التركيب الظاهر السطحي مع القواعد الأساسية المطردة، ولوحظ أن كثيرا من المظاهر التركيبية والمناهج النحوية تلتقي في خيط واحد هو مبدأ التحويل، وهو المبدأ الذي قرره العالم الأمريكي تشومسكي في نظرية النحو التوليدي التحويلي، ومن هنا تكمن أهمية هذا البحث الذي سعى عبر فصوله المختلفة لتفسير منهج النحاة العرب القدامى في معالجتهم بعض الظواهر اللغوية بالاعتماد على مبدأ التحويل الذي يتشابه في بعض وجوهه مع التحويل في نظرية تشومسكي، مع الأخذ في الاعتبار خصوصية المنهج العربي. وقام البحث على فرضية مفادها أن النحاة العرب القدامى كانوا إذا أرادوا تصحيح بعض التراكيب النحوية المخالفة للقواعد الأساسية، أو تفسير بعض التراكيب المحتملة أكثر من تأويل، أو إثبات الصحة النحوية للتراكيب الخاصة المفتقرة لأحد ركني الإسناد، استخدموا مناهج نحوية تتصل بمبدأ التحويل، واستخدم البحث المنهج التحليلي الاستنباطي للوقوف على مظاهر من التحويل في أبواب النحو العربي المختلفة، وفي التطبيقات النحوية المبنية على مناهج النحو العربي ونظرياته.

وقد خلص البحث إلى نتائج من أهمها ما يأتي:

- تعامل النحاة العرب القدامى بمفهوم التحويل في تفسير كثير من التراكيب عبر عدد من القوانين، مثل قانون الزيادة والحذف وإعادة الترتيب والاستبدال.
- اهتمُّ النحاة بضبط العلاقة بين سطح الكلام والقواعدة المطردة؛ لذا لجؤوا إلى التعامل بمفهوم التحويل.
- تفترض مناهج النحو العربي ونظرياته الفرعية، مثل: التأويل والتقدير والحمل على المعنى والتضمين واستصحاب الحال والقياس تراكيب عميقة ليتوافق التركيب الظاهر السطحي مع القواعد الأساسية المطردة، فهناك تراكيب تستدعي التقدير، ليتم فهم المقصود من النص، وهذه التراكيب واردة في القرآن الكريم في بعض المواضع، إذ يصعب فهم المراد من الآية بدون تقدير أو تأويل. والحمل على المعنى: وهو أن يُحمل الكلام على معناه لا على لفظه؛ الغرض منه علاج المخالفة بين ظاهر اللفظ (البنية السطحية) والتقدير (البنية العميقة)، أو بعبارة أخرى: أن توافق العبارة المنطوقة القواعد.
- لجأ النحاة إلى التضمين في محاولة تأويل بعض التراكيب اللغوية المتعارضة مع ظاهر القواعد النحوية؛ إذ يتعدى الفعل بحرف جر غير ما يتعدى به، أو يتحول من التعدي إلى اللزوم، فيحاول النحاة رد التراكيب إلى قاعدة عامة تحكم استعمال الفعل أو الحرف.
- فكرة القياس في النحو العربي تقوم على أصل وفرع، فالأصل هو البنية العميقة، والفرع هي البنية السطحية التي طرأت عليها التحويلات. فنائب الفاعل رُفع بسبب حمله على الفاعل لعلّة الإسناد فيهما، فالأصل هو التركيب العميق، والفرع هو التركيب السطحي الذي طرأ عليه التحويل.
- أظهرت الدراسة مظاهر التحويل في التراكيب العامة. فالأصل في الجملة الاسمية والفعلية هو المسند والمسند إليه، وما طرأ على هذا الأصل من زيادة أو حذف أو استبدال هو تحويل بالاصطلاح الحديث، فأصل وضع الجملة هو الجملة النواة التي

يتحدث عنها التحويليون، أما ما يطرأ على هذا الأصل من حذف، أو تقديم وتأخير، أو زيادة فهو العمليات التحويلية.

- أظهرت الدراسة مظاهر التحويل في التراكيب المشكلة؛ وهي التراكيب الخارجة عن القواعد الأصلية، والتراكيب التي يدلُّ أحد مكوناتها على أكثر من معنى.
- أظهرت الدراسة مظاهر التحويل في التراكيب الخاصة؛ وهي التي خلت من أحد ركني الإسناد؛ فقد وُجدت بعض التراكيب الخاصة المشتملة على ركن واحد فحسب، ولم يرتض النحاة الخروج على القاعدة المطردة التي استقرؤها من اللغة، فقدَّروا محذوفات في هذه التراكيب، واستخدموا مفهوم التحويل لتنسجم هذه التراكيب مع القواعد الأصلية العامّة، من ذلك: التنازع والاشتغال.
- أبرز البحث ضوابط التحويل في التراث النحوي العربي، فمن ضوابط تحويل الحذف: أمن اللبس وفهم المعنى ووجود دليل على المحذوف، ومن ضوابط تحويل الزيادة: توضيح معنى بعد إبهام، ونقل أصل المعنى من المألوف إلى مستوى فني، ومن ضوابط تحويل إعادة الترتيب: أمن اللبس، ومراعاة المعنى، ومراعاة القواعد النحوية، ومن ضوابط تحويل الاستبدال: موافقة القواعد النحوية المطردة، وأمن اللبس، وتوضيح المعنى.

المصادر والمراجع

1. ابن أبي الربيع، عبيدالله بن أحمد. (1968م). **البسيط في شرح جمل الزجاجي**. تحقيق: عياد الثبيتي. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1.
2. ابن الأثير، ضياء الدين نصرالله. (1995م). **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**. تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد. بيروت: المكتبة العصرية، د.ط.
3. ابن النحاس، محمد إسماعيل. (2001م). **إعراب القرآن**. وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل. بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.
4. ابن جني، عثمان. (د.ت). **الخصائص**. تحقيق: محمد النجار. بيروت: دار الكتاب العربي.
5. ابن جني، عثمان. (1998م). **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**. تحقيق: محمد عطا. بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.
6. ابن خلدون، عبدالرحمن. (1961م). **المقدمة**. بيروت: دار الكتاب اللبناني.
7. ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله. (1995م). **شرح ابن عقيل**. بيروت: المكتبة العصرية.
8. ابن فارس، أبو الحسين أحمد. (1997م). **الصاحبي في فقه اللغة العربية**. تعليق: أحمد حسن. بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.
9. ابن هشام، أبومحمد عبدالله. (د.ت). **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد. بيروت: دار الفكر.
10. ابن هشام، أبومحمد عبدالله. (1404هـ). **شذور الذهب في معرفة كلام العرب**. تحقيق: عبدالغني الدقر، سوريا: الشركة المتحدة للتوزيع.
11. ابن هشام، أبومحمد عبدالله. (1991م). **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**. تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت: المكتبة العصرية، د.ط.
12. ابن يعيش، موفق الدين يعيش، (د.ت). **شرح المفصل**. بيروت: عالم الكتب.

13. أبو العدوس، يوسف. (2007م). الأسلوبية: الرؤية والتطبيق. عمّان: دار المسيرة، ط1.
14. أبو المكارم، علي. (2007م). مقومات الجملة العربية. القاهرة: دار غريب، ط1.
15. الأزهري، خالد. (د.ت). شرح التصريح على التوضيح. بيروت: دار الفكر.
16. استيتية، سمير. (2005م). اللسانيات، المجال والوظيفة والمنهج. الأردن: عالم الكتب الحديث، ط1.
17. الأسدي، حسن. (2007م). مفهوم الجملة عند سيبويه. بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.
18. الإشبيلي، علي ابن عصفور. (1982م). ضرائر الشعر. تحقيق: السيد إبرهيم محمد، بيروت: دار الأندلس، ط2.
19. الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد. (د.ت). شرح الأشموني على الألفية. رتّبه وصحّحه: مصطفى حسين، بيروت: دار الفكر.
20. الأصفهاني، أبو الفرج علي. (د.ت). الأغاني. تحقيق: علي مهنا وسمير جابر، لبنان: دار الفكر.
21. الألوسي، محمود شهاب الدين. (2001م). روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، صحّحه: علي عبدالباري عطية، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.
22. امرؤ القيس، حندج بن حجر. (2006م). ديوان امرئ القيس، اعتنى به وشرحه، عبدالرحمن المصطاوي، بيروت: دار بيروت، ط3.
23. الأنباري، عبدالرحمن. (1997م). أسرار العربية. بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.
24. الأنباري، عبدالرحمن. (1987م). الإنصاف في مسائل الخلاف. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، د.ط.
25. الأنباري، عبدالرحمن. (د.ت) البيان في غريب إعراب القرآن، علّق عليه: بركات يوسف هبود، بيروت: دارالأرقم بن أبي الأرقم.

26. الأندلسي، أبوحيان. (2001م). تفسير البحر المحيط. تحقيق: عادل عبدالجواد وعلي معوض، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.
27. ايلوار، رونالد. (1980م). مدخل إلى اللسانيات، ترجمة: بدر الدين القاسم، دمشق: مطبعة جامعة دمشق.
28. باقر، مرتضى. (2002م). مقدمة في نظرية القواعد التوليدية. عمان: دار الشروق.
29. بحيري، سعيد. (2005م). دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة. القاهرة: مكتبة الآداب، ط1.
30. البهنساوي، حسام. (د.ت). القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.
31. البهنساوي، حسام. (1994م). أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.
32. بومعزة، رابح. (2008م). التحويل في النحو العربي. إربد: عالم الكتب الحديث، ط1.
33. بن أبي ربيعة، عمر. (1992م). ديوان عمر بن أبي ربيعة. قدّم له ووضع حواشيه: فايز محمد، بيروت: دار الكتاب العربي، ط1.
34. تشومسكي، نعوم. (1993م). المعرفة اللغوية: طبيعتها وأصولها واستخدامها. القاهرة: دار الفكر العربي، ط1.
35. التميمي، جابر. (2003م). جذور النظرية التوليدية في كتاب سيبويه. بحث ماجستير غير منشور، العراق: جامعة بغداد.
36. الجاسم، محمود. (2007م). القاعدة النحوية، تحليل ونقد. دمشق: دار الفكر.
37. الجرجاني، عبدالقاهر. (د.ت). العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية. تحقيق: البدراوي زهران، القاهرة: دار المعارف، ط2.
38. الجرجاني، عبدالقاهر. (1992م). دلائل الإعجاز. تحقيق: محمود شاكر، القاهرة: مطبعة المدني، ط3.

39. الجوهري، أبو نصر إسماعيل. (1999م). تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: إميل يعقوب ومحمد طريفي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.
40. حداد، حنا جميل. (1984م). معجم شواهد النحو الشعرية، الرياض: دار العلوم.
41. حسام الدين، كريم. (2001). أصول تراثية في اللسانيات الحديثة. مصر: مكتبة النهضة المصرية، ط3.
42. حسان، تمام. (2000م). الأصول: دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب. القاهرة: عالم الكتب.
43. حمودة، طاهر. (1999م). ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي. الإسكندرية: الدار الجامعية.
44. الحموز، عبدالفتاح. (1984م). التأويل النحوي في القرآن الكريم. الرياض: مكتبة الرشد، ط1.
45. حميدة، مصطفى. (1997م). نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية. القاهرة: الشركة المصرية للنشر.
46. الخثران، عبدالله. (1988م). ظاهرة التأويل في الدرس النحوي. الرياض: النادي الأدبي، ط1.
47. خرما، نايف، وعلي حجاج. (1988م). اللغات الأجنبية تعليمها وتعلمها. الكويت: سلسلة عالم المعرفة.
48. خضير، محمد. (2005م). التركيب والدلالة والسياق، دراسات تطبيقية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
49. خليل، حلمي. (1988م). العربية والغموض. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط1.
50. الخولي، محمد علي. (1982م). دراسات لغوية. الرياض: دار العلوم، د.ط.
51. الخولي، محمد علي. (1991م). معجم علم اللغة النظري. بيروت: مكتبة لبنان، ط2.
52. الخولي، محمد علي. (1999م). قواعد تحويلية للغة العربية. عمّان: دار الفلاح.

53. دارج، أحمد عبدالعزيز. (2003م). الاتجاهات المعاصرة في تطور العلوم اللغوية. الرياض: مكتبة الرشد.
54. الراجحي، شرف الدين علي. (2001م). في علم اللغة عند العرب ورأي علم اللغة الحديث. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
55. الراجحي، عبده. (1988م). النحو العربي والدرس الحديث. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
56. راشد، الصادق. (1996م). دور الحرف في أداء معنى الجملة. بنغازي: منشورات جامعة قاريونس.
57. راضي، عبدالحكيم. (د.ت). نظرية اللغة في النقد العربي. مصر: مكتبة الخانجي.
58. الزركشي، محمد. (1988م). البرهان في علوم القرآن. بيروت: دار الكتب العلمية.
59. زكريا، ميشال. (1987م). الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
60. الزمخشري، أبوالقاسم محمود. (د.ت). المفصَّل في علم العربية. بيروت: دار الجيل، ط2.
61. الزمخشري، أبوالقاسم محمود. (د.ت). الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. بيروت: دار المعرفة.
62. السامرائي، إبراهيم. (1995م). النحو العربي في مواجهة العصر، بيروت: دار الجيل.
63. السامرائي، فاضل. (2002م). معانى النحو. عمّان: دار الفكر، ط2.
64. السامرائي، فاضل. (2007م). الجملة العربية والمعنى. عمان: دار الفكر، ط1.
65. سيبويه، عمرو بن قنبر. (1983م). الكتاب. تحقيق: عبدالسلام هارون، بيروت، عالم الكتب.
66. السيد، صبري إبراهيم. (1989م). تشومسكي: فكره اللغوي وآراء النقاد فيه. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

67. السيوطي، عبدالرحمن. (1998م). الاقتراح في علم أصول النحو. تحقيق: محمد الشافعي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.
68. السيوطي، عبدالرحمن. (1998م). همع الهوامع. تحقيق: أحمد شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.
69. شعبان، خالد سعد. (2006م). أصول النحو عند ابن مالك. القاهرة: مكتبة الآداب، ط1.
70. صالح، محمد سالم. (2006م). أصول النحو. القاهرة: دار السلام، ط1.
71. الصبان، محمد. (د.ت). حاشية الصبان على شرح الأشموني. رتبه وصححه: مصطفى حسين. بيروت: دار الفكر.
72. صبرة، محمد حسنين. (2006م). تعدد التوجيه النحوي. القاهرة: دار غريب، ط1.
73. عباس، محمد. (1999م). الأبعاد الإبداعية في منهج عبدالقاهر الجرجاني. دمشق: دار الفكر، ط1.
74. عَبْدة الفحل، علقمة. (1993م). ديوان علقمة بن عبدة الفحل، قدم له ووضع حواشيه: حنّا نصر الحتّي، بيروت: دار الكتاب العربي، ط1.
75. عبد الغفار، السيد. (2005م). التأويل الصحيح للنص الديني. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، د.ط.
76. عبد اللطيف، محمد حماسة. (2000م). النحو والدلالة. القاهرة: دار الشروق، ط1.
77. عبد اللطيف، محمد حماسة. (2005 م). من الأنماط التحويلية في النحو العربي. القاهرة: دار غريب.
78. عبد اللطيف، محمد حماسة. (د.ت). العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث. الكويت، جامعة الكويت.
79. عبدالحميد، محمد محيي الدين. (1995م). منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، بيروت: المكتبة العصرية.

80. عبدالدايم، محمد. (2006م). النظرية اللغوية في التراث العربي، القاهرة: دار السلام، ط1.
81. عبدالرحمن ممدوح. (1999م). من أصول التحويل في نحو العربية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
82. عبدالصاحب، معصومة. (2008م). الجمل الفرعية في اللغة العربية، بين تحليل سيبويه ونظرية تشومسكي التوليدية التحويلية. القاهرة: دار غريب.
83. عبدالعزيز، محمد. (1995م). القياس في اللغة العربية. القاهرة: دار الفكر العربي، ط1.
84. عبدالمطلب، محمد. (1994م). البلاغة والأسلوبية. بيروت: مكتبة لبنان، ط1.
85. العجاج، رؤبة. (د.ت) مجموع أشعار العرب: ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه: وليم البرونسي، الكويت: دار ابن قتيبة للنشر.
86. العكبري، أبوالبقاء عبدالله. (1998م) التبيان في إعراب القرآن، وضع حواشيه: محمد حسين شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.
87. العكبري، أبوالبقاء عبدالله. (1996م). إعراب القراءات الشواذ. تحقيق محمد السيد عزوز، بيروت: عالم الكتب، ط1.
88. علي، عاصم شحادة. (2009م). اللسانيات المعاصرة للدارسين في الجامعات الماليزية. كوالالمبور: منشورات الجامعة الإسلامية العالمية.
89. علي، نبيل. (1988م). اللغة العربية والحاسوب، دار تعريب.
90. عمايرة، حليمة. (2006م). الاتجاهات النحوية لدى القدماء في ضوء المناهج المعاصرة. عمّان: دار وائل، ط1.
91. عمايرة، خليل. (2004م). المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، عمان: دار وائل، ط1.
92. عمايرة، خليل. (1985 م). العامل النحوي. جدة: دار ثروت.

93. عمايرة، خليل. (د.ت). في التحليل اللغوي. منهج وصفي تحليلي، الزرقاء: مكتبة المنار.

94. عمايرة، خليل. (1984م). في نحو اللغو وتراكيبها. جدة: عالم المعرفة للتوزيع.

95. عيد، محمد. (1989م). أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث. القاهرة: عالم الكتب، ط4.

96. فاخوري، عادل. (1980م). اللسانيات التوليدية والتحويلية. بيروت: دار الطليعة، ط1.

97. فاولر، روجر. (2009م). اللسانيات والرواية، ترجمة: أحمد صبرة، الإسكندرية: مؤسسة حورس للنشر.

98. فلفل، محمد عبدو. (2005م). الشاذ عند أعلام النحاة: تعليله وتأويله والاستدلال به وردُّه. الرياض: مكتبة الرشد، ط1.

99. الفهري، عبدالقادر الفاسي. (2000م). اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية. المغرب: دار توبقال للنشر، ط4.

100. ليونز، جون. (1985م). نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة: حلمي خليل، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

101. المخزومي، مهدي. (2002م). مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، أبوظبي: المجمع الثقافي.

102. المسدي، عبد السلام. (1986م). اللسانيات من خلال النصوص. تونس: الدار التونسية للنشر، ط2.

103. الملخ، حسن خميس. (2000م). نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين. عمان: دار الشروق.

104. الموسى، نهاد. (2000م). العربية: نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

105. الموسى، نهاد. (1987). نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث. عمان: دار البشير، ط2.

106. مونان، جورج. (د.ت). علم اللغة في القرن العشرين. ترجمة: نجيب غزاوي، سوريا: وزارة التعليم العالي.

107. نهر، هادي. (2010م). اللسانيات الاجتماعية عند العرب. إربد: دار الأمل.

108. الوراق، أبوالحسن محمد. (2002م). علل النحو، تحقيق: محمود نصار، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.

109. الوعر، مازن. (1988م). قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث. دمشق: دار طلاس، ط1.

110. ياقوت، محمود سليمان. (د.ت). التراكيب غير الصحيحة نحويا في الكتاب لسيبويه. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

111. ياقوت، محمود سليمان. (2003م). منهج البحث اللغوي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

112. يوسف، جمعة أحمد. (1990م). سيكولوجية اللغة والمرض العقلي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون.

الرسائل الجامعية:

113. البطاطي، هدى. (2005م). الدلائل النحوية والاعتماد عليها. بحث ماجستير في جامعة الملك عبدالعزيز، جدة.

114. التميمي، جابر. (2003م). جذور النظرية التوليدية في كتاب سيبويه. بحث ماجستير في جامعة بغداد، العراق.

115. شثث ثاني، عبد الرحيم. (1998م). التحويل في الجملة الفعلية العربية. بحث ماجستير في الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا.

116. علي، عاصم شحادة. (1989م). **تعميق دراسة العربية على ضوء النحو التوليدي التحويلي**. بحث ماجستير في معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، الخرطوم.
117. مجدي، أحمد. (2004م). **ظاهرة الحذف بين تراثنا النحوي والنحو التوليدي التحويلي**. بحث ماجستير في الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا.

الدوريات:

118. حمر العين، خيرة. (2003م). جمالية العدول في التراث البلاغي. جدة: **مجلة جذور**، العدد14.
119. شنوقة، السعيد. (2007م). في العلة وأصول اللغة والنحو. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، **مجلة عالم الفكر**، العدد1، المجلد36.
120. عبد السلام، أحمد شيخ. (2001م). تفسير مقصود المتكلم في التحليل النحوي، دبي: **مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية**، العدد 20.
121. عمايرة، خليل. (1988م). حلقة الوصل بين الألسنية الحديثة والنحو العربي. **محاضرات النادي الأدبي الثقافي**، جدة.
122. عمايرة، خليل. (1986م). النظرية التوليدية التحويلية وأصولها في التراث العربي. جدة: **محاضرات النادي الأدبي الثقافي**، المجموعة الثالثة، ط1.
123. عمايرة، خليل. (1985م). النظرية التوليدية التحويلية وأصولها في النحو العربي. الخرطوم: **المجلة العربية للدراسات اللغوية**، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، العدد الأول.
124. الغامدي، محمد. (2006م). اللغة والكلام في التراث النحوي العربي. **مجلة عالم الفكر**، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، العدد3، المجلد34.

المراجع الأجنبية:

125. Bach, Emmon. (1964). *An Introduction to Transformational grammars*, New York: Holt Rinehart and Winston, Inc.
126. Baker,C.L. (1978). *Introduction to Generative Transformational Syntax*. Prentice-Hall. Inc. Englewood Cliffs.
127. Bornstein, Diane D. (1984). *An Introduction to Transformational Grammar*, Lanham, New York. London.
128. Chomsky, Noam, (1965). *Acpects of the theory of syntax*, Cambridge, Massachusetts, USA.: M.I.T Press.
129. Chomsky, Noam, (1975). *Syntactic stractures,* Mouton, USA.
130. Chomsky, Noam. 1968. *Language and Mind*, New York, Harcourt.
131. Hanna , sami, ZAki Karim,Naguib, Greis, (1997). *Dictionary of Modern Linguistics*. Librairie du Liban publishers.
132. Harris, Zelling.(1954). Transformer Grammar. *International Jornal of American Linguistics*. Vol.20.
133. Jacobs, Roderick., A and Rosenbaum, Peter, S. (1968). *English Transformational Grammar*,Toronto , Xerox College Pulishing. Waltham, Massachusetts..
134. Liles, Bruc. (1971). *An Introductory Transformational Grammar*, U.S.A.
135. Rodney, Huddleston, (1976). *An Introduction to English: Transformation syntax*, London: Longman Group LTD,

الدكتورة ابتهال محمد البار

قام النحو العربي على أسس منهجية التزمها النحاة وساروا عليها، وَلِفَهْمِ فلسفة النحو لابد من معرفة هذه الأصول الفكرية والمنهجية التي اعتمد عليها النحاة في بناء صرح النحو، ومن هذه الأسس مبدأ التحويل، الذي اعتمد عليه النحاة العرب في كثير من معالجتهم للظواهر اللغوية، وإن لم يتعاملوا معه كمصطلح لغوي عُرف واشتهر في نظرية النحو التوليدي التحويلي للعالم الأمريكي تشومسكي في كتابه "الأبنية التركيبية".

Manifestations The Theory Of The Conversion

مظاهر نظرية التحويل

عند تشومسكي
في الدرس النحوي العربي
دراسة نظرية تحليلية

والتحويل في النحو العربي يقوم على افتراض بنيتين للجملة، الأولى: باطنية، والثانية: سطحية، وعبر النحاة عن مفهوم البنية العميقة بعبارات مختلفة، منها: أصله كذا وقياسه كذا، هو على تقدير كذا، والجمل الأصلية المحوّل عنها قد تكون افتراضية [illegible] تكون من الجمل المستعملة ولكن تحولت لغرض المبالغة، أو بسبب كثرة ا[illegible] وأكثر افتراضات وتقديرات النحاة تقوم على اعتبار المعنى، وفي حالات كثيرة [illegible] إلى مبدأ التحويل لـ تُوافِق بعضُ التراكيب القواعدَ الأصول.

ISBN 978-9957-70-753-8









